

سید محمد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مولا محمد

[illegible]

[illegible]

زعم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

3

الوقت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سہ ماہی

[illegible]

14

[illegible]

اشرف

انوار احمد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

زرد محمد بن قلیم افشار الحسین

۱۲۱

[illegible]

واعی

خبریں

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اللہ تعالیٰ نے ہر کون میں لکھا ہے اے نبی صلی اللہ علیہ وسلم اور اللہ جل جلالہ تو ان کی نیت سے غیب کے اسرار کو ظاہر کر دیا۔

انجمن اعلیٰ فہم ان ائمہ کے علم و فضل و کرامت سے مراد ہے۔

[illegible]

والتحقيق في هذه المسألة هو الذي يجب أن نعمل عليه في هذه المرحلة من العمل.

وَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ الْإِسْلَامَ فِي يَوْمِ ذِي الْحِجَّةِ الْمُحَرَّمِ وَالْأَمْرَ أَتَى عَلَى مَا يَنْصُرُهُ عَلَى غَيْرِهَا وَلَوْ كُنَّا فَاعِلِينَ

لَمْ يَجِدْ الرِّسَالَةَ فَوَيْلٌ لَهُ كَيْفَ هُوَ يُعَذِّبُهُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

فصل في بيان حكمه للابن الميراث في الفقه والحكمة

[illegible][illegible]

سفره و قوتهم و احوال و آیتها کانت الا حواس و قطع النظر عن تعقل الحکماء و غیره مستلزم

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْغَيْبِ فَهُوَ عَلَىٰ قَوْلِ الْغَيْبِ كَذِبٌ لِّهِمْ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ

جواب سوالی: اینست که در بعضی از نسخه‌ها، عبارت «و در بعضی از نسخه‌ها» آمده است.

والمؤمنين من آل بيته من بعدهم

وہی ہے جو کہ ان کے لئے ہے۔

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب في حوزة العامة

مجلسه ۱۵۹۱

وہی ہے جس نے ان کو اپنا

[illegible]

[illegible]

عاش الطاهر... وجوبه...
وهو...
وعليه...
سوق...
شهر...
أما...
لأن...
الحكم...
في...
ولا...
مستند...
فإنهم...
لا...
النبوت...
تعالى...
الذي...
باعتبار...
نظير...
الأمر...
والله...

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

ما قبل

[illegible]

غير

61

[illegible]

[illegible]

الى القسم الاول بالنظر الى صفين الوصف في ذي الواسطة فان العقل اذا لاحظ صفاتي
 وتفصل حكم في ذاتي الذي بان الوصف المذكور لذات العقل ثم اذا ادرك العلم يعلم
 من ان الوصف بالنظر الى الغير وتحقيقا تمام هذا النمط من دفع ما يترتب في وروحه سبحانه قوله تعالى
 احسن الى العبد فليس يدرك مفهومه الخلف في مقام البيان ان الالف في اختيار ليس على
 ويوجب في الواسطة في الوجودي واما الواسطة في الثبوت في غير صحيح فانهم يجوز ان يكون
 صفات اختيار ما ان كسان في نفسها ويكون حسن احدهما واسم حسن والاخر هو معنى بالعلم الذي
 ووجه الذي يراه في ان هذا القسم من الواسطة في الثبوت غير على بالاول بل في داخل
 في القسم الثالث كما عرفت فحقبة الثانية في انفس عوالم من ان الامثلة المذكورة
 في القسم الثاني من الصوم والركوأة في ان يكون الواسطة القرينة للحسن بها في القسم
 من جهة حقبة الفقير وتوطين السبب والنفسي وحاجته الفقير واليهب واسطة جبرية
 قرينة في اختيار البعيدة بعيد من ان يحصل على عاقلان فنكون في ذلك الامثلة
 المذكورة في القسم الثالث فان الواسطة القرينة في اختيار الكفر والبعيدة ذات
 الكافر وسائر كون الواسطة القرينة في الاختيار من جهة من يهديه والبعيدة في
 ذات الذي في وفي صياغة الجبارة يكون القرينة بعدم نصيب والبعيدة في
 في الواسطة البعيدة في اختيار ربه والقرينة في اختيار ربه وقوله عليه السلام
 في القسم الثاني والثالث والعجب من جهة في الاختيار في
 في ان حسن الركوأة والحج والصوم لا موزع في ذات من هي في اي دفع
 حاجته الفقيرة في الركوأة وفيه النفس في الصوم وفيه النفس في السبب و
 فيه امور غير اختيارية يعبر في ذلك ومع انهم في ان حاسر في الفقير ما انزلت

[illegible]

۱۰۰

20

[illegible]

وانت لم تكلف بها بل جبرتها من الاحكام وامامنا روية صلوة الصبي ونحوها من الاحكام فسيان الحكم
فيه ثم في الحكم المذكور الحكم الجائز الاول انه لا يكون التعريف جامعاً فانه يخرج من الاحكام التي هي من جنس
الخطابات التي تتعلق بفعل المكلف ولا يكون فيها قطعاً او تجزيراً كما يكون مضافاً الى الواجب
التعريف كالحكم بان الوقت سبب للصلوة والطهارة شرط لها فلهذا من زاد ووضعا لثبوتها وحالها
ان الحكم خطاب للمكلف ففعل المكلف بالقطع او التخيير او الوضع وهذا ليس هو حال التعريف
بن زكريا فترى في اختيار تعريف آخر منهم من لم يرد وجه التعريف المذكور بان لا قطعاً للمدة كونه
اخر من العريضي والظني والهرج ان يكون والاعلى الاقضاء دلاله مطابق واخر هو الضمني خلافاً لاوله
هل يلتزم في الاضطرار ولا سكت ان سببه الوقت للصلوة معناه ان الصلوة واجبة عند
فهمه الوجوب وان لم يكن مذكور في بيان سببية الوقت للصلوة لكنه يعجزهم التزاماً ويرتبها
ان الزمان لا يتغير اذا قبض المرء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يكون حجة في القصر الى الغاية
مع السابغ يكون دال على الاقضاء الضمني فيكون الحكم جامع انهم لم يعذروا بها واجابته
في القصة من حيث ان اقصية الاقضاء فيها صريحاً ولا ضمناً ومن حيث انها واجبة
اولاً نزل عليه في نوح في الاقضاء ومن هذه الجهة لا بان يعذر من الاحكام وان العذر
في الاقضاء الضمني ان لا يكون مخرجاً من اللفظ بل مفهوماً من بلا دليل خارجي فلا يكره في القصة
من الامكان اهلاً وان جسيماً بدليل قوله تعالى فاعبروا بالاولى الا بصار وغير ذلك من الامور
في الوقت للصلوة مثلاً مقدم على الاقضاء فان الاقضاء يعجزهم من السببية والظن
في الموضع فلم يكن مندرجاً في ذلك المذكور لا يضرنا فان الاقضاء المفهوم من السببية

المتأخر عنها انما هو لا فقا الصريح لا الضمني ونحن نزيد بالاقتضا المعنى العام المتشامل للفظي والضمني فافهم
 انما هو من تأخر الضمني ولا مضابطة في ان يكون بمعنى واحد شاملا للمقدم والمتأخر ثم المتقدم ما هو
 متقدم لا يشمل المتأخر وللذين لم يزدوا في التعريف لفظا وضعيا جوابا عن معنى كون المتكلم متوقفا
 عن المعروف فانهم يقولون باننا لا نسبها حكما وان سمي غيرنا ولم ثبت مثبتهم تسمية الحكم الى الاصل
 المتكلمية والوضعية وان ثبت مكان كقوله المسمى الى المتصل وتعرف المتصل بالخرج بالادوات
 وبالحكام الوضعية لا كان على انما شئ ولم يجمعها حرة فاجمع تسميها الى الاسم وهو الصالح
 في حكمها خاصة والجب الثاني من جانب التعريف على لا شاعده ان تسمى كرم الحكم في من الحكمين
 قدم المحلوث او حروث متقديم بالجملة يستلزم مفاسد غير عديدة فان الخطاب تقديم عنكم وتكلم
 حاد في تحريمه بذلك يستلزم ادعاء المذكورة بلا كلفة اما كون الخطاب حاديا فلا تعبارة عن الكلام
 النفي فهو من الصفات الكاملة للواجب فلا يكون حاديا بل يكون قدما على غيرهم كالعلم والقدرة
 الخ مما لا فقا قابل للترتيب وهو عدم له وما ثبت عدمه الظاهري امتنع قدمه كما قرر عنكم ولا
 يكون منوطا بحدوثه كالمطلق يكون منوطا بالكاح وهو حاد في قانوطا بحدوثه ايضا
 في حكمه وانما يحصل من ثلثة الراكم والمحكم عليه وبرد في غير من حاد في حروث العالم كلها اعظم
 فالحكم له حاد في وبنو اننا لانسلم ان الحكم حاد بل هو تقديم الحكم للخطاب وانما الحاد
 هو التعلق بالتقديم مغفلة بتقديم والحادث بالحيث فلا يلزم ان الحادث قدما بالعكس
 وانما يستلزم مفاسد اخرى ومحصلة ان الخطاب الالهي عبارة عن كلامه تعالى
 الحرف والصوت عندهم بل هو تقديم كبر صفة وهو من حيث التعلق بالافعال

الحكم في العبادات والتعلق برون ذات الخطاب كالحكم في عرفان الله ونحوه على ما قيل
جاوزه ولا يتصل بالحكم عليه وبه وهو من حيث يتعلق بالافعال بفعل الاصل كذا في كونه والخطاب
من عرف الحكم من حيث هو كذا في مع قطع النظر عن هذه الحشية مع كون الحكم
والجواب في الامور الشرعية الحكم غير شامل للاحكام المتعلقة بافعال الصبي من منسوبة صلوة وصحبه
بغير وجوب التعلق بالمائة لضمان التلغات فتكون مثلاً وبغير علم الشمول ان الصبي عند تكليف
وتدبر لفظ المكلف في التعريف وتوابع ان الصبي لا خطاب له محلاً لا الخطاب للولي فعليه
في شأن متلغات الصبي وكذلك الامر الذي وقع في قوله عليه الصلوة والسلام روي انكم اذا بلغوا كبرها
انما يتعلق بالولي وله ثواب التبرير وليس له امر ان يسلم كونه الصبي كالمواعظ لا سباني
وهو البيع بعبارة عن كفاية الحقيقة المينة في الشريعة والمراد من المطابقة كونه فرداً منها وهو
عقل لا يلحق بالارواح فلا يكون حكماً عندنا وفيه ما فيه فان الله تعالى لا يضع امر من حسن
عبد فلا يكون الصبي محروماً عن الثواب وترتب الثواب على صلوة لمعنى مسند وهو ان
حكم من الاحكام التي المشهورة وتحقيق ان الله يعرف بما تاب على فعله والثواب المأخوذ
في تكليفه اعم من ان يكون من جهة فضل الله تعالى او من جهة افعال العباد بالاول
بتدقيق النظر يرجع الى الثاني كما حققنا سابقاً من ان المرجحات الخارجية ترجحها
اي ترجحها مع ان قول المكلف في المكلف يخرج نعم يمكن التفسير من تحفظ
في باب ما تاب على فعله من جهة تعلق خطاب الله تعالى ونم يتعلق وح شغل
بين عليه اذا كان مع عليه ولم يفهم الا من قوله صلعم واليه على من انكر ان يكون ان قوله

في دفع اصل الاشكال على من قالوا سابقا ان التعريف للحكام والتكليف من الوضعية ان تعريف
المذكور بالحكام المستعمل بكلفين فقط فالحكم الذي يتعلق بالصبي واجب اخلاقي المحرور فقامت الحجة على ان
يخرج من التعريف بالحكام التي ميزت بالاموال السيد غير الكتاب من السنة والاجماع
فما بل خطاب السوال والمجيبين والجواب ان الشك المذكور كما نفيه عن الخطاب كما اشار اليه
مؤلفه وجوب اطاعة السيد واولي الامر فانه مع كونه حكما وان لم يكن ثابته بالخطاب اليه صريحا ولكن
ترجع ثبوت الخطاب هو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا السور واولي الامر منكم
يوجب الاشارة بان عند ثبوت المذكورة من الكواشف دون التعران مع ان كاشف عن الكلام النفعية
هو الخطاب عند كونه حكما وجب اجاب عنه المصريح بان يحرم عند نظم القران من الكاشف
كانت من جهة ان الدال الى الكلام لللفظ للفردين دفعت المصاحف كانه الدال الى الكلام
بذاته تحاشا لمغيرته بالخطاب بوجه الاشكال بان الكلام لللفظ مدلوله المبهات من حيث
تقرر في مباحث ان الالفاظ باراد المعاني من حيث هي دون الخارج والذات فلا يكون الكلام
لغايم بذات المدلول الالفاظ القران اقوال يمكن التفوق عنه بان الكلام النفعية عندهم
قائمة بذات المدلول ليس من حيث الحروف والصوت عند المدلول من حيث هي دون اعتبار
بالباري تعاينات تعلقات واصافات فمن جهة تتعلق خاص يكون مدلول الامر للفظ ومن جهة
متعلق اخر دون مدلول للنهي وكذا فالمراد بهما من الكلام النفعية هو تلك الصفة مع التعلقة الخاصة
ولاشك انها مدلولات لفظية هذا تقدير الكلام على وجه يطابق مقالهم وكيف فيها في هذا مقام
اما تحقيق ان تلك الصفة ما هي وكيف هي فذلك يقتضي مقاما اوسع من هذاولين ساعد

لنما

جان بان الشيخ اما على ابن سماح بان المقولات مراد بانها فلابد ان يكون على شيء او لا باعتبار
مختلف بل مضاد فيها مختلف بالذات هو مقولته للمقولات اي كونها اجناس عادية لما تحتها من اقسام
فقطه وكون صدقها على مراد المقولات شيئا مختلفا لئلا يثبت شيئا وسائر الحكماء لا يفرقون في هذا المقام لا جاز

بل للصبيان تفاوت للمقولات بل لم يفرقوا بينها وتفاوت الاعتبارية ليس بمشيع واما صمدان النعل
معينان احدهما التامير مطلقا وبهذا المعنى ليس مقولته واما بينهما التامير التي هي وبهذا المعنى مقولته كذا لانفعال
احدهما التامير مطلقا واخر التامير التامير وبهذا المعنى مقولته والواجب ان سلم كونه انفعالا فانما هو بالمعنى
بذلك الاجاب بان سلم كونه مفعلا فبالمعنى الاول والاعلى بالمعنى الثاني فبالسلم صدقها على مراد

على مقولته الاحكام والواجب بالاجاب المنع هذا دون ذكره ثم خطاب الوضع في ما مر كان تقسيم الحكم
التكليف والاكس شرعا في تقسيم الحكم الوضعي وبذلك تنقسم موضوع مباحث الاحكام ومسايلها فيفسر خطاب
مراد البقرة في وقت المقام ان الحكم الوضعي هو الخطاب الالهي المتعلق بفعل المكلف غير الاقتصار على العرف وبذلك
اصناف احدها الحكم على وصفه بغيره وهو عبارة عن الوصف المتصرف في الحكم الشرعي والصفة بالاسم
منفردة في نوعين وفرة منسوبة الى الوقف كدور الشمس للصلاة ومثوية مسورة في الذي هو في الوقت
بالاسماء المحرمة فان قلت اذا كان المراد من المعنى من غير الوقف فيكون الحكم مطلقا استقاماته

لم يفسر المعنى بل هو المراد بل هو المراد العامة ولما هو وصف الذي اعتبره في
عليه شرعية اقول لا تأثير عند هذا الوجه بالتحقيق الالهي سبحانه تعالى في العلم

ثم بعد هذا فان الاشكال بالنسبة الى التحريم كذا في سائر العدل المعبرة في باب التماسات لا يكون على
هذا بل عرفات بالحقيرة وصبر يرفع ما سوسهم ان لا يكون الوضع في النسبة والمانع والنظر كما في

من اعيانهم فاسم لوجود القسم الرابع هو العلة الحقيقية وليس سبباً فانه عبارة عن المظهر فقط ووجه
 الدفع ظاهر ثم اقول الاول ان القسم السبب الفاعل الى سبب الحكم كما يقسم المانع الى مانع سبب
 ومانع الحكم والمشترطان شرط السبب وشرط الحكم ومعرفات الاسباب كثيرة مذكرة في كتابهم كقولان القول مثلما ذكرناه
 الى الحال الثاني والصف الثاني من الاثبات هو الحكم يكون الوصف مانعاً به على كونه اما ان يكون مانعاً
 للحكم كاللازمة للقصاص فان القتل من حيث هو هو موجب للقصاص واللازمة مانع عنه او يكون مانعاً
 للسبب كالدين في الفكوة فان الضايب سبب وجودها واستتغال الذمة بالدين مانع عنه اقول الحق
 المقام ان المانع للشيء على عدمه وقد رتت سابقاً ان الحكم بالعلية من الضرورية

شهادة بان الظاهر على لوجود النهار والناظر سلك العلية نفورة العقلية ولا حصر البعد اعطى العلم
 وكذا الحكم بالعلية بالذات او بالواسط من الضروريات العقلية فان السبب حاكم بان المحل على الحال
 باهات دون محل المحل فانها علة العلة وحسب سدفع الوهم بان المانع السبب مانع للمحل ولكن عند مانع
 الحكم بالذات سبباً للمانع فانه عبارة عن المفضل لا الحكم والمظهر ولا يتقاربان عن ظهور المانع فلا يتبين
 دونهما في ظاهره بل في الفرق بان المانع السبب على رفعه وجوده بالسبب بالذات وترتب رفعه
 بالذات وحسب يكون ترتيب الحكم وجوده بعد ما بالطريق المذكور وفي مانع الحكم يكون الامة العكس فان
 على رفع مانع عدمه على وجوده بالذات وترتيب الحكم وجوده على ما بالذات وترتيب الحكم وجوده على ما بالذات
 فيسهر الحق المتأين المذكور بان اتفاق السبب على القبل سبباً للقصاص مقوله
 الى النفس بالنفس والعين بالعين غاية ففي مبرة قتل الاب لابنه يحكم العقل الماهر للموانع
 والاحكام بوجود السبب وبعدم القتل واللازمة والعين حكمه هو وجوب القصاص في وقتها

هنا يرفع القول بان الدافع مانع كفيته التجرى بان احد ما حقيقة والاخر مجازي فان الاستواء
ليس على كون المعاني حقيقيا وحمل بعضهم لدفع التدافع على ان الالجاب واجب وكذا التزم
والرمة مناهي الانكسار وتختلفان بالاعتبار فجعل الاسم الحكم باعتبار الالكاتب والتجيم
وباعتبار الرتبة فان معنى افعال والنسب الحاكم نسبة الجابا واذا كان الفعل
يسمى وجوبا بقول غاية ما يقال في حقيقة ان الوجوب مع انتزاعي وكذا الايجاب ونشأ انه اذا
نفس فتنه افعال الصادرة عن الحاكم فهما متحدان بحسب المشتبه والاحكام لانتراعيات سيما
ردية الخارج كحسب المنزلة فانها تفهمها معان اعتبارية تابعة للاعتبار فلو لم يعجز
الحكم بكون وجود الاحكام بحسب نفس الامر الا الاحكام المنزلية الى المنزلة وانما الوجوب المعبر في الاول
بالنظر لا الاحكام المذكورة فيه هو نفس معنى افعال من حيث انه مترتب منه الوجوب وكذا الايجاب للمعتبر
في العلم المذكور وهو القاسم ونفس بمعنى افعال من حيث انه مترتب منه الايجاب والحكم فني
تطابق المدعى المتعلق كف نفسه معنى افعال ولا نفعل مثلا فقد يتسم باحد الاعمالين الى
الايجاب والترتيب وقد يقسم باعتبار آخر الى الوجوب والرمة مثلا فلا ترفع ثم اراد به ان للعالمي
الانتزاعية المستفيدة قد ينطبق بحسب المشتبه كالخبرة والوجوب والعلم وغيرهما من هذه السبعة الشرائع
من ذات الباري تعالى ولو الحكمة فلكل واحد من تلك الانتزاعات احكام ثمانية مخفية به
وان كان يرجع الى المنزلة او كل وجود والوعدة والمهمة المنسوبة عن الموجودات متحدات كبحر
نشأ وبها احكام مخفية لجعل كل واحد منها موضة عالبار ومغايرة لاجزاء المجهولة في البواب
او فالاحكام المسكرة المختلفة المنزلية في الامور لانتراعية المختلفة بلهباء المشتبه باعتباره

تأثير تلك الانزعاجات وان كان منشاها واحدة لا ترى ان الوجود والوجود لم يجعلهما امر واحد
في فن سور العائنه مع التاثيرات واما الاكثر فلك الياج والوجوب لكل واحد منهما احكامه في نفسه فحفظها
واحد كالمسئله مع تأثير الاحكام بعين من شأن المخلصين بل السابق بها بتأثيرهما في التقسيم الذي
وضع لبيان الاحكام وكجتها وان لم يكن من مقاصد الفن على التحقيق كما هو من معاملة
شدة اربطتها بالذليل القوي موضوعات الفن فالاصح ان يقال ان الحكم مشترك في نظر بين
الايجاب والوجوب والتحريم والحريه او يقال ان الحكم بينهما وجوب مطلقا مثلاً وهو قد خضع من حيث ان هو
الفعل وهذا المراد في تعريف الفقه وقد خضع من حيث التعريف من الواجب وهو
وه يكون الاشتراك مشتركاً في الكلي او في حصصه بل في مشترك الكلي بين الواجب والوجوب فان
الشخص عندهم هو الطبيعة المعقودة ولا يكون التقدير والقيود اطلاق بل جبر التقدير في الالفاظ فقط
فانهم ومن الاخر كقولهم ان يجعل محل العبارة للمصداق وجعل جميع علماتها حتى ان بالذات احوال
لم يلائم بعضها ثم اورد المصداق على القول بالاحاد وان الوجوب مرتبة على الايجاب يقال
اجب المردود بوجوب مرتبة على تأثير ان فكيف الاتحاد والايجاب عن الايزلاوي كوزن في الالفاظ
في اذهانه انما انما لان من حيث الحرارة مثلاً ترتب على نفسه من حيث الحركة ومرجع ذلك
لما ترتب الحرارة والنفاد بها على الحركة او الظاهر بها وبالجملة يرجع ذلك الى ترتيب اجزاء الاعتبارين على
الاعتراض وادعاء بان الوجوب مرتبة الاثر والايجاب من حيث القوة للفعل والقوات
منها وواجب السيرة بان لا يستعمل في صدقهما ما ساء على امر واحد باعتبار شتى و
باعتبار صدق المقولات على ما في شتى محل مناقشة واورده عليه الفاضل كما طالع

عليه ولكن لما كان له من تلك الشهادة واحكاما باختلافها في تلك الاحكام والعرض متعلق بذكر الاحكام
واختلافها وذكر التقسيم على الدال من التقسيم على المبدأ في قوله بالبيان في الجهات ونقص الحكم
الى الثمانية بنظره فقالوا ان ثبت الطلب الجازم والقطع لغيره فكيف فلا فتراض او كيف فلا حرام
وان
بمعل غير كيف دليل عليه في شبهة فالواجب او كيف فكذا في التوبة وان لم يكن الطلب حلالا
برجى فاما ان يكون بالفعل غير كيف فالندب او كيف فكذا في التوبة وان لم يكن الطلب اصلا بل يكون
تخييرا بين الفعل وعدمه فالاباحة وكانت المناسبات على طريق ان يقسموا على عشرة اقسام فان
ظل
من جازما او غير جازم وكل منهما اما ان يكون بالفعل او بالكيف فهذه اربعة اقسام

ان ثبت دليل قطعي لا شبهة فلهذا من لوازمه انه يكون مكررا او ثبت دليل
شبهة فهذه ثمانية اقسام للحكم الطلبية والاعمال التجريبية اعني الاباحة فهو ايضا ثمانية اقسام
اباحة بل دليل لقطع فمكررا كافر اولادهم قسمه الى سبعة اقسام وتركوا التفصيل في الكراهية الترتيبية
ونزب والاباحة اعتمادا على ما فصلوا في الطلب الجازم وفضلوا فيه دون المباح وغيره لكنهم فعلوا الاحكام
في باب الصلوة وغيره بالاول دون الثاني ثم للهم موافقا لما في التبرير والشارك في استحقاق العقاب
بالترك انما يشترك في تركه من غير ان يشترك في كراهية التحريمية الحرام في استحقاق العقاب بالترك كروية اطلاق
في الاول والثاني وفيه فخر فان تارك فعل الحرام والكراهية التحريمية لا يستحق العقاب
فاما ان يرد تركها من حيث يلزم والكراهية اي ترك التحريمية وكراهية لمصلحة عدم الاعتقاد بهما فاعان الله
الشيخ كلامهم ان تاركها مباح ليس بفحرم ومكررا الحرام كاو يتوجه عليه انه لا ينفصل للمكرره والحرام فيه والباح
الترتيب اناهما دليل قطعي ترك في الحكم المذكور فان تاركها من تلك الجهة يستحق للعذاب بل كافر وان

او بالتركيب فثبت ان الكلف من فعلها فتركها عبارة عن مباشرتها ولا يشك ان مباشر المكره
 والحرام مستحق للتعذر - بل لك صحيح ويكون الاوضح ان يقال ان مباشر المكره والحرام مستحق للتعذر
 واذا ثبت اشتراك المكره والحرام في استحقاق التعذبات بالتركيب بالمعنى المذكور نال محذور كل مكره
 حرام تجوزا والحقيقة ما قال ابو حنيفة وابو يوسف ان المكره اقرب الى الحرام من المباح
 ليس لمعنى بل لفظي فان مجروح لا يكفر جاحدا للمكره ثم انهم جعلوا اقسام الحكمرة الاجاب
 ومرة اخرى الوجوب والحرمة فسمها تدافع التدافع لوجود الاول بالترام اذ مشترك لفظي بينهما كما
 لعين في معانيه لا يفي والاشتراك اللفظي من وجوه والراجح الحقيقة والمجاز لا تناقض
 انما يثبت اذا ثبت كون احد المعاني حقيقة وبك في الباقي وبهذا نفي الحكمية
 في الايجاب والوجوب مثلا على الترتيب فلم ير دليل على كون احد المعاني فقط مكره
 لاجل على ان كون الاشتراك في حاشي الحقيقة والمجاز عند دوران اللفظ بينهما في اللفظ دون
 الاطلاق الخاص ثابتا في الدليل لثبات المرجوحية كون الاشتراك قليلا في الكلام والحقيقة
 والمجاز معا بالذات كما ترى في الاطلاق الخاص ايضا لا نقول ثبت الغالبية والمعلومية عن
 نية في اللغة بينهما لم يثبت عن مهرة الاصطلاح الخاص لا اصولي في اصطلاحهم قبل الايجاب
 والحرمة معنى حقيقة والوجوب والحرمة معنى مجازي هو محمل قول المصنف في دفع التدافع فحمل بعضهم
 على المسامحة وفيه ان الاطلاق في الفن على السواء ففي تقرير الحكم يعتبر الايجاب والحرمة وفي
 تقريرهم الغفلة باز العلم بالاحكام والشرعية الوجوب والحرمة وكذا في بيان احكام الاحكام بعد ذلك
 في ان اكثر لم يثبت الوجوب ولو ثبت فالقول بان احدهما حقيقة والاخر مجازي ادعاءهم في

بينهما

مستدركه في مقامه ان المدعى انما يوجب الاشكال بان يكون السنة والاجماع من الكواشف كما سبق في الجواب
ان القياس مظهر عنهما فاجاب عنهما بان مبنى على ان القياس سراج في الغيرة واما

انما هو ان المسكوت للمصوص والمساوات للنص فروع فالقياس ايضا فرع

فروع للمصوص فخرج وبهذا معنى قوله اخرج في الفرقة وهذا الخطا يثبت بالحكم ففروا هذا على من

التصريح بشبهه بالمشبه واما فروعها القياس فليجوز عنه المشبه بالقياس عمده من الكاشف اولى واخرى

ثم تسمية الكلام في الاثر اقول قد اثارنا سببه الكلام في الاثر في انه خطاب ام لا والحق انه اثر

من بالذي يفهم في الحال او في الماضي لم يكن خطبا فان الكلام الاثر لم يكن مفهوما لاحد من

موجودهم وان تسمى بالذي يفهم في الحيز ولو في الالة تقبلان يكون خطبا بهما موجودا ولو لم يوجد

للمبلغ والمبلغ اليهم والحق عندي ان النزاع المذكور مع كونه لفظيا ليس من ادب المحصلين في غاية

السخاوة فان اللفظ بكلام عبارة عن توجيه الكلام كالعز او عبارة عن الكلام الموجه والتوجيه بالقوة ليس

لونها بالحققة وصدق المشتق لا بد من قيام مبدء الاشتقاق في الحال كما نقرر في هذه التوجيه

في المال لم يعنى للذين المذكورين فالحق ان ليس خطابا الاثر حقيقة بل فيما لا يزال ثم فخرج

على ان هذا كونه الكلام يتناول خطبا في الاثر اختلاف كونه حكما في نفسه وحيث ان الحكم في الاثر

او فيما لا يزال ان الكلام ان كان خطبا في الاثر فهو حكما فيه وان لم يكن خطبا لم يكن حكما اقول ان سلم

ان معنى كونه خطبا في الاثر ان لا يتم نفى كونه حكما فيه فان دفع احد اجزاء المعرف بالكم يستلزم رفعه

للمعروف بالكم يستلزم رفع المعرف بالفتح لكن الاستدلال اثبات كونه خطبا في ذاته كونه حكما فيه

فان دفع احد اجزاء المعرف لا يستلزم صدق المعرف بل قد يخل الى انه قد وازيدة لم يثبت وجوده

ومن تلك القية بهنا تعلق الخطاب على النحو المخصوص ولم تثبت وجوده في الازل والمصير بعد ذلك
على تعريف الحكم سمة حربية المشهور الى حرافة سم بالنظر الى القيد الماخوذ
الاقتضاء والتخير فالاول احد القسمين الماخوذ بالنظر الى الاقتضاء على اربعة اقسام

في تعريفه اما ان يكون اقتضاء بفعل غير كلف حتما وذلك بعد تجويز الطالب بتركه
وقد يكون غير كلف لتجوزا عن التحريم والايجاب المطلوب وان كان يمكن ان لا يوجد بحيث يكون التحريم
فردامة ومشملة له وذلك كجبر بغيره من حيث كونه فعلا كافا وغيره ولكن لما كان بالمعصية
بهنا بيان تمايز النوازل تمايز احكامها فصلة الى ايجاب ماخوذ على وجه اخص والتحريم
عن كل واحد من القسمين حتى جيل الاختيار والتخير ولا يوجب المتعلق بفعل غير
اما ان يكون الاقتضاء بفعل غير كلف ترجيحيا وذلك لتجويز الطالب تركه على وجه المرجو به سدا
ومن الناس من زعم ان مقتضى الامر عند الحقيقة وان كان حقيقة في باب مجاز في البعد
لكر الامر في الذي هو عبارة عن ردول اقتضاء بفعل غير كلف حتما وانه باشتراط النوعين
التي هي النفية عبارة عن ردول اقتضاء كف حتما وترجحا فيشتل التحريم والكرامة لكن الحق ما نسب اليه
اعني ان الامر النفى اخذ فيه قيد المحبة وكذا النهي النفى فانها مملولة باللفظ في حال الدال
والثالث ان يكون اقتضاء كلف حتما وهو التحريم والرابع ان يكون اقتضاء كلف ترجيحيا فالمراد به القسم
الذي الماخوذ بالنظر الى التخير والاباح وهو الذي مس قال والخبرة لاحتواءه اقول ان تنقيب المصنف في الحكم
بالنظر الى ردول أي الكلام النفى لردول اللفظ فكان تشبيها بالذات والحقيقة كقوله لا لا لا لا
مثلا والخبرة لاحتواء الدال في النفى ان يلفظ بهذا التفسير وان كان بالعرض للحكم بهذه الدال

المتعلق بالابهام في الكل هو جوارك لا بهام في الكل فلهذا يصح ما قيل في الخلق والرفع المتعلق بمت
المتعلق الى الوجوب على البعض والطلب عن التقرير الا وان قياس مع الفارق لان بهام الكل يستلزم
بالمتعلق بهام الوجوب واهل علم الكل يستلزم شيئا من المسبب مانع حجة وروية الجواب بان
الابهام المتعلق بالكل من متعلق بهام في الواجب المبهم وليس من متعلق بهام في الواجب السلب بترك الكل خاص عن
بعضه وان ترك البعض يقتضي ولا وبالذات ان البعض هو غير متعلق وان كان ترك البعض المبهم من
الابهام يستلزم ترك الكل وانما يتبادر بالذات لعدم معقولية بالذات يستلزم عدم معقولية ما بالعرض
من جهة ما هو بالعرض وهو بان يقال كان الحكم المطلق في القضية المبهمة الخارجية على طريق متاخر
مثل بعض الانسان موجود في الخارج يرجع الى ما هو موجود في معنى مصداق عنوان للموضوع ولا يستلزم
الاستحالة لترك الحكم الشرعي في الواجب الكفائي مثل الوجوب يرجع الى مصداق مفهوم البعض من الكل
او البعض فقط فمن ثانياً بالفعل يكون تمثلاً لبقية الوجوب عن السابقين وهو عدم الفعل
عن "بعض" فانما يكون بعد من الكل كما ان سلب الحكم في القضية المبهمة المذكورة عن ذلك الموضوع
انما يكون سلب عن كل واحد واحد فاما كل واحد من حيث انه فرد من البعض المطلق فاما من
فهو صير كل واحد واحد وحيزه لا يرد الاشكال باسم المبهم فان تسميته مفهوم البعض المطلق لا يلزم وكذا
الفرد المستثنى كالحكم بالوجود والخارجي في قضية المبهمة المذكورة عن مفهوم البعض والفرد المستثنى
على الافراد لترك الحكم بالاسم على كل واحد من حيث انه فرد البعض فلا يرد الاشكال كما ان التوار
سالم روي عليه البعض من كان واحد معناه لكل واحد راجع الى التسميات المبهمة فانها من حيث
بالوجوب على كل واحد معين وهو واحد واحد ووجه عدم الورد وظاهره ان كل واحد واحد له جتان جهة انه

الافراد فلم يطل جميع الحاشية لعدم من كل واحد فلم يقصر الطلب الحق منهم هذا وان ذكرنا سابقا
 لكن لزيادة التوضيح والتفصيل في ذكرنا ههنا ايضا فاعلم فيه ثم قبل هذه المسئلة اعني ان الواجب على الكفاية
 واجب على الكل من الفقهاء فان الوجوب من الجمولات الفقهاء يقول الجهاد واجب وان كان مسئلة
 فقهية ولكن قولنا الواجب على الكفاية واجب على الكل مثالب مسئلة فقهية بل ان كان موضوع
 علم الاصول الادلة والاحكام كما به المشهور فهذه المسئلة من الاصول او قديما فيهما العرض
 الذاتي للحكم وان كان موضوعه الادلة فقط كما يورد في المعنى وغيره من المتأخرين فهذه المسئلة
 من عبادي علم الاصول من غير غيره وبغير الفقه الا ان يقال ان المستطاع الاحكام مبنية على تقرير
 الادلة فقط وهو ما يعلم الاصول مبادئ له وهي بالبقية مسائل الفقه فان الفقه يباحث عن احوال
 افعال المكلفين وذلك البحث يفتقر الى الامان ليحصل نفس موضوع المسئلة نفس موضوع العلم
 او نوعه كالجهد واجيب العرض الذاتي للنوع موضوع المسئلة كالمسئلة المذكورة في الواجب على الكفاية
 عرض الجهد وصدقة الجهد مثلا فاعلم قبل لو كان الواجب الكفاية واجبا على كل واحد واحد
 مع السقوط عنه بفعل البعض فليزعم النسبة فانه عبارة عن رفع الحكم او بيان مدة انتهائية وكما المعين
 حاصلان في الصورة بالمدروسة فلان الوجوب على البعض الذي لم يفعلوا اما بتقدير ان رفع عنهم
 بان فعلهم وليس هذا النسبة اي رفع النسبة الحكم او بيان مدة انتهائية حكم فلك البعض فان
 وجوده وانما من بعض اي بعض كان النسبة بطاوة زمانات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وانما في
 زمانة الى حكم واقع للماول والجار بعينه بوجهين الاول بانقص ما اذا حث بلفظ فانه
 يقع الحكم في انتهائية بعينه بوجهين النسبة وهو ما في الثاني بالحل بانه يسقط عنه من قبل الادلة

بقوله فافع وهو السمع وقد يكون لاسم الفاعل كالجاء فانه رعت الاعلاء كانه نكحاً وقد حصل من
 البعض قبل الكفار وادخلهم في راحة الاسلام فلم يبق عليه الوجوب فلما ارتفع عن الآخرين وهذا
 ليس به وهذا بيان من ذهب للمختار وقبل الواجب الكفاية واجب على البعض للعين لا بعد الامتناع
 وقبل على من انفق له الصور والدليل على من ذهب للمختار ان كل واحد واحد وام اذا اطلع ان غيره لم يفعل
 ونفرضه على طبق ما حققنا سابقا ان الواجب على من يكون بآثاره فاذ لم يكن كل واحد واحد وان الفعل فعلها
 ان غيره لم يفعل بآثاره كدعوى الضرر ودليل المحذور نعم لا يقتضي الختم لم يقو بالرك لم يكن واجبا
 على كل واحد كما ذكرنا مع ما فيه قالوا لا لو كان واجبا على كل يلزم ان لا يستلزم واجب الا بفعلة والتا
 باطل به جاز فلما تقدم ما في الملامه ان الواجب عبارة عن طلب الفعل اقتضا من شيء واحد
 ومن الاستحسان تحقيق الواجب حدوث الفعل المطلوب فلو كان واجبا على الكل يكون مقتضاه
 حدوث الفعل عن الكل والشئ الثاني انما سادى سادى مقتضاه فالوجوب على الكل يستلزم الصدور عن
 الكل واذا لم يكن الفعل على الكل يجب البعض ضرورة تحقق الواجب بها وهذا هو المطلوب
 والواجب ان طلب الفعل اقتضا من الكل لا يقتضي الصدور من الكل بل المقصود منهم وجود الفعل
 من اى شخص كان فقط يفعل البعض والتميز الفون للجنار قالوا ما سالا بهام في المكلف به
 جاز فكلوا في المكلف مسائل الاول حال الكفاية ومعين مثالا للثنائي الواجب الكفاية
 القينس وهذا القول يعم الزامنا على انهم القينس يجوز مفعول بهام المكلف كما يعرف كلامهم وجوب
 هذا الكلام بآثاره فانه يثبت منه بآثاره من غير شك من حيث الحق ان الواجب الكفاية
 وتبطل الكل شيون الحكم عليه بهذا الحكم الامر لا يثبت بين البعض فقط وعلى كل من يستلزم

الفاصل من اجل ان العدم لا يتصور في ذاته بل يتصور بالاعتراض والاعتراض لا يوجب الوجود بل يوجب العدم
وجوه الاول ان مرفوعا من العدم لا يوجب في الاليات الوجود حقيقة الاصدار والالتزام
بجاري فالقلب موجب العدم والطلبان العفو قلت في العفو بما قاله ان الاليات في كلامه
تخالف مع عدم العفو ولا حاجة الى ارتكاب هذا الوجه البعيد وفيه ان الاضمار ليس اولى من الجازي
في الدعوى فليس قول المصنف افعال القول في ذلك الفاصل بل الحق في وجود الاشكال عليه ما قلت انما ان
المرفوع في الاليات لا يوجب في الاليات المرفوعة او اختار ان يرتفع على إطلاقه لا يحسن العرض
الغالب على الذي قد مر من سابقا ان الحكيم لم يخطئ كما لا يشك في كثير من التفسيرات في علمه ان يكون
لكل امرئ في بيان السرايع والثاني ان مثله كرمي في الوعد بعد اوجوز ان يكون الاليات
للمرغيب كما ان الوعديات الاليات التي توجب في كسب باب المعاد وفيه ان قياس مع الفارق اذا في
الاول ضرورة وفي الثاني العفو والضرورة في الثاني فان قلت لا ضرورة في الاول بل في الثاني فان
الاختيار الى الاليات فانه يمكن الاختيار بان يجعل مقيدا بعدم العفو منع عدم العفو في ما مر من
الاختيار والاليات فلا يلزم ان يلزم عليكم تجوز مثله في الوعد نعم فيضربا بباب المعاد وقلت في حقت
رجوع الى الاشكال الاول فمرد عليه ماورد على الاول فمائل ولا يلزم الاشكال الثاني على الحقيقة الذي ذكرناه
انما في الوعد دون الوعد اذا في سورة نور خفف في الوعد يلزم التمسك المستقيم الحسن بوجهه وهو
حال في الجواب الحكيم المقادير الخط الذي لا يترك الجواز كما في الاليات وفي صورة خلافه في الوعد يلزم التمسك
المستقيم بوجه الآخر في الجواب بوجهه في الجواب في الاشكال الثالث في ذلك الفاصل وورد من عنده
يقولون وبما ملأ الان السرايات للموعود على انما في ذلك في الاليات العفو طامعا في العذاب

المذكور انما سأل به لئلا يرد فقط بدون ابعاده فلا خلاف في الحقيقة ان الكلام في زوابعه
 وجهه اقول انما قيل في ذاتها بدون تعيين الشرح كانت سبعة فلا خلاف في الحقيقة ان الكلام في زوابعه
 قوله سفت رحتي على عجب تجاوز عن سيايات العباد وادعهم بالوعيدات التي في الظاهر اطلالات وفي
 الحقيقة الشئ استلحقين فالجاء ورن السيات في الواقع بمقتضى الرحمة الكاملة وفي الظاهر ما يعرف عن
 ظاهرا خيرات الموصلة لان العذاب الواقع فيها حق ما يستحقهم لانه انما هي في الحقيقة لا تقتضي
 وقوعهم مع الحق فلا يلزم لظهور العفو مطلقا لان العفو عبارة عن تجاوز السيات وقد تحقق ظاهر
 او باطنا والمعم بعد ما نفي قول ذلك الفاضل بوجهه قال فيلما يدان يقال ان الابدان في كلامه مقيد
 لعدم تحققه وانما تعلم انه مجاز ولا ضرورة لنا في بل الحق ما قلنا مرارا ان الابدان لمورد في الحقيقة
 وفي صورة العفو يستحب عن مقتضائهما والواقع في حقه تحقيق الكلام به في النطق بما كان كسلي في صدره
 حتى لم يمت من تصانيف السبكي رحمه الله تعالى في مسئلة الواجب على الكفاية لا قول الفعل الذي
 هو طلب الفعل لا يفعل الله بعض كالجواد والعفو الجبارة اختلف في بل هو واجب على كل واحد
 واحد او على البعض فقط المختار انه واجب على كل واحد واحد ليقط بفعل البعض اقول في قوله
 سابقا ان الواجب تغير من غير ما م تاركه فهو واجب على الكل فان كل واحد واحد اذا ترك
 الفعل عام لك فالجواب مستحق على الكل ان من غير ما م تاركه على كل واحد واحد
 طلب من الفعل حتى فان الواجب المتخرج انما يتصور امتناع الترك من كل واحد من جانب
 الطالب وجوبه انقيضين بالذات لولا ان غير مستلزم امتناع لا ترك امتناع عدم الفعل الذي
 هو الترك فتمامه انما يتصور لو بطل جميع الامور لعدم من جانب الطالب الذي لم يذكر كل واحد واحد على

او عدم ما يوجب المذكور عليها وكذا ايسر ما يوجب العقاب الخارج عن الجواز الاصلية كسما لوجوب الزكاة
 واولا الذين من الجواز الاصلية فالدين مانع عن العقاب السبب ضرورة توقف عليه وجوده ووجوب ما يوجب
 المذكور عليه بالذات والتقسيم الثاني من الاسباب الحكم على الوصف كونه شرطاً للحكم كالقدرة على تسليم
 المسح المصحح او للتسليم كالمطالبة بالسبب الى الصفة فان سبباً تعظيم الباري بعد شرط التعظيم
 المطالبة بما هو الاصل في شرحه او شرع المع بعد تقسيم الحكم الى الاقسام الخمس المشرقة في بيانها
 عليها التي من مبادئ الاموال وقوم تعريف الواجب في تعريفات وتوزيعات منها ما قدم
 فذكره هو الاقفاً التي ما يكون مطلوباً بالطلب صحتي ومنها ما ذكره بهنسا هو ما استحق العقاب تاركه وورد
 بقسط ما لم يكتو به بقرينة عدم الوجوب من الاحكام سابقة في حيزه لا في الشكل بالفعل الحسن الصادر عن المطلق
 قبل ورود الشرع فانه ليس يحتاج الى يدق حده عليه عندنا وعند المعتزلة اقوال بعد التعريف اولى من
 السابق فان انوارها كفاية في رد من المردود ولذا اخرجت من مبادئ الاحكام وهو اوجب على
 الكل كما سببنا ولم يتعلق الطلب الجمعي من الكل ضرورة سقوط بفعل البعض نعم بانتم الكثرة كالمادة
 ولو تحتمل ان الطلب الجمعي للفعل من كل واحد انما يتصور لو تصور امتناع تركه من كل واحد فانه ما وجد
 المركب من جانب الشارع لا يحصل الاقفاً الجمعي اذا ذكر من واحد فيهم جابر ملائمة الله الانفراد
 فمسائل في ضمن التوكل عليهم التجمع في جمع جواهر الترتل عن واحد واحد لا يتصور الاقفاً الجمعي اذا تركز
 الفعل كل واحد واحد توكلمهم فتحققت التوكل عليهم مانع المذكور بهنسا اعني استحسان التوكل بالتركة
 في محض مئة واورد عليه الشك بان الواجب له كان ما لا يستحق العقاب لم يتلف عند التوكل
 والله اعلم بالصواب

بل من الكرم وتقصيد ان الفعل القبح قبل ان الحكم بان يستحق العذاب مستحقا لا بعد
 دار بان الحكم عليه بالحرمان قوى الاستحقاق وقرب المستحق الى المستحق له ولكن بعد لم ينفذ قضاء
 ناهي بحسب الخلف عنه بل قد خلف عنه بنحو والبارى تعالى عنه فلهذا ما منة تعالى بالعباد وذلك لما يترتب
 الى الوجود به بالشفاعة او بجهة الحسنات على السواء وذلك لا بعد ان قد تم في الاساس في استحقاق
 العذاب بالنظر الى الذات وقدر وطريق تفكير بالفعل الحسن الصادر عن المكلف قبل الشروع انفا فلما
 في هذا التعريف اصلا ومن التعريفات ما ذكر في المتن موافقا لما ذكر في شرح المتن من ان ما اعد بالعباد
 على ترك وير عليه نقص العفو فان الواجب المعفو من اذوالحي واولا يصدر عن علة الخلق فلا هو اعد على
 تركه بالعذاب ليمتدح العذاب بالترك فلم يكن معه هذا خلف واجاب عنه المصنف لا يخرج العفو فان
 الخلف في الوعيد جازي دون الوعد وحاصل المنع على الشرط القابل بان الواجب المعفو هو اعد على تركه
 فيبقى العذاب مستمرا المسئلة الكلامية المذكورة في كنههم ان الخلف في الوعيد جازي دون الوعد
 فلا ينفذ العذاب على طريق الايعاد وروى هذا الجواب بان ايعاد الله تعالى حرمة نعم وكل حرمة تعالى
 صادق والنافع راقول قد سبق مرارا ان الفية بعينه قد يكون حسنة لغيرة والحسن لغيرة قد يغلب
 عيانا ان كما في عصية عنى وعباد بري عن سفاك ففي صورة خلف الوعيد يجوز ان يكون للذنب
 لكن لا من بوقية والده سبحانه تعالى حكيم بعيد عن شر الظلم الذي يقضي بالحي الكثرة وعلو ذلك
 يصدر وحي من الايام الباعث مفع درجائته في النعمة والتمتع بالعبادات كان وضعا
 في ذلك الصدور وليس ذلك بعينه من ابد بري عن سفاك هذا كلام برياني عنى ولكن
 خوف الاضرار من ابد اللقاه لا يرخص كذا وتجويزه الصوف هذا المقام كاف في انفاطح هذا المقام

ان ذلك كسوة الدرس من المليون ما وانه المربع ساقط فانه قياس مع الفارق فان المطلوب في الذين
ايصال المال الى صاحب وذلك حاصل ما وانه المربع وطلوبون وودعا بالبيع كمال عقده ولفهارة الوجه الى
نسبة الحق مع طلبه سبحانه تعالى ليس الصبي فافهم في مسئلة الحمام من امور معلوم في العلم
الجارية وان من امور معينة كحصان الكفارة وتعرف بالواجب المبرمج في علمه المبرمج واما فالبعض المعرفه فانهم
يقولون لوجوبه عليه ولكن يسقط بفعله البعض كما في الجارية كفايا فانه واجب على الجميع ويسقط بفعله
البعض من التراتب بالجميع يستحق ثوابا وتبائت اقول في سبيل الجمع منافع يقولهم بالسقوط بفعله البعض
فان الحاسب اليه من الناس انما يتصور لو تصور استباحه عدمه مطلقا ولم ينتج منه ذلك فانه عدمه على الجوزين
منهم جزء ووجود جزءا وعدم تمام الجزء الاول ثم مسح من السراج على قولهم بالسقوط بفعله البعض
ويمكن ان يقال ان رايهم المبرمج راي اعطى فالمعبر اراد وجوده كواجب ان طواب قد من الواجب
او يقال انهم يقولون في صورة اتيان الجميع يستحق لواب واحدا من القدر هو المردود وجوب الجميع
قولهم يقولون ان لوجوب الجميع فرع اجتماع الجميع وقدر لا يجوز الاجتماع كغرض المستحقين للامام فان
امامهم لا يجوز حبه اذا اطل المتفرع على اطل المتفرع فان قلت فرق بين وجوبه بغيرهم للمردود للمعبر به
او بغيره من الوجوب المطلق الذي عبارة عن الطبيعة عن حبه او الفرد المبرمج كاعايق حبه في الكفارة
التي في الاصل ان تصيب الامام عن السالم قلت اولاً ليس معنى ذلك في المال او الطلب بهما انما هو كتحقق
في الاول ان ينفرد بهما كحبه المبرجة الا ان الطبيعة المطلقة سواء كانا واكثره لافراد كالان انما
يرصد في رايه لافراد لا يجعل مراده له وانما المطلوب بغيره واحد منهما انما
المردود وكسب لافراد لا يجعل الطبيعة المطلقة اداة بها ويكون المطلوب فيه انما تحقق واحد منها فلا فرق

فيها كجاء الطلب لاقتضاء الذي هو الوجوب ثانياً لأن السراج اللفظي ليس من ذات المخصص فالجواب
 جله على السراج المعنوي فالقائلون بوجوب أحد الأشياء أخرى كلاً في المطاع المطلق والمردود كلاً
 لما عرفت ولو به كلام شراح المختوم وهو قوله ولنا أيضاً إجماعاً مدعى على وجوب أحدهما في واحد من جنس
 الرتبة دون الجمع والرتبة مطلق في البعض فافهم قال المصنف بهذا الاحتمال إلى القول بوجوب الجمع
 أشهر قابله قال شيخنا في الغائل المعسرة وقال السيد قدس سره القابل به بعض المعسرة لا دعوا
 بهم وهذا لا يتناقض في عدم الشهرة بل نوبته وقبل الواجب أحد معني عند المدعى وهو بالفعال خمسة بالجموع
 إلى المكلف أقول سأل في مثل هذه الاحتمال الركعة الواجب التوسع المحركة الصلوة مثلاً فان بعض الناس
 يوجبها في أوّل وقت وبعض آخر في الوسط وثالث في الآخر إلا أنه يمكن واحد عن هذه الصلوة خمسة
 قابله في زمان واحد ومخار للمورد في الوقت الآخر القائم بالشخص الآخر فتلك الاستحسان من
 «صلوة متغيرة في علم الباربي بتأخير زمان بطلب من كل واحد من استحسان المكلفين واحد فقط
 من تلك الاستحسان من الصلوة ولكن هذا يرفع حقيقة التوسع ومعناه فثبت أن تسعة الله حقيقة
 الحرم في الاوقات فليكن الواجب الصلوة في وقت معين اللهم الا بحسب الصلوة فذلك الواجب
 يلزم لو كان من واحد واحد معين يرفع التوسع لما حذر فيه والعبارة أخرى لو كان الواجب الواجب
 ليجتمع ما مطلوباً لا لطلبها اقتضائاً لو كان تعديراً لجعل المطلوب منه فلا يكون هذا الوجه مدعى
 كونه أحد مع المفهوم المراد والمميز الالهيين للمعين واجبا ولم يكن منافياً للوجوب «اقتضاء شراح
 في أدعية من خصوصية غير أنكم يمكن الإجابة المحررة في الحقيقة والمصدر من بعد
 لا بد أن يكون أصل الفعل فلا يكون محصلاً بوجهه بالفعل وبأن الواجب لا بد أن يكون

وله مسائل عبارة عن إيمان المكلف به من حيث ما كلف به فالمكلف يكون سابقا على الامثال
والتكليفين في الواجبين المستلزمين للوجوب فلا بد ان يكون التوجوب قبله الامساك مع
السابق على ما هو المشي سابق عليه للوجوب سابق العقل فلا يكون منحصرا والذي لم يقدم له
على نفسه وانما هو من الاستدلال فان القابلين بالنعائين بالعقل ما لا بد من الوجوب
ما قبل العقل المستلزم للحج والذكر بل من منزهة ان الواجب في الازل في حصول الكفاة
مثلا بان يزيد مثلا بفعل فعل الاعتناء وعمر امان ما لا يحوم وبكبرنا الاطعم فكلما علم بالاداء من شخص
فهو الواجب عنه فالوجوب سابق على الفعل والعجب مما في الحاشية هو ان الوجوب طلب وانما يكون قبل الطلب
الشعوب في العلم بالباري تعالى الله لان العلم بالبع للمعلوم انتهى بهذا الحجة فان التعبد
في العلم عبارة عن التمسك به وليس فرضا للوجوب الواقعي الزمى لما علم زيد امثلا مع نفسه فبارك وجوده
في الخارج وذلك ان كثر الاشكال بان العلم بالوجوب ان يكون قبل الامثال فنذكر المصالح وجوب زيارته العلم
مبني ولا شك ان العلم بالوجوب كالجواب للمكلف في هذه الصورة قبل الفعل نعم يحصل للباري تعالى
فانه علم بجميع العلم حاضر او غايبا فيحصل الطلب الافضائي ولكن لا يحصل الامثال من المكلف فافهم
ثم انما الوجوب في العلم بالوجوب بالافعال يستلزم ان يكون الحاشية الباركة لجميع انفارسات عاصا وهو
انما هو العلم بالاسهام ان الفعل لما لم يوجد من المكلف بل ذكر فلم يعلم سببا في تعاقب الازل
في الازل فلم يتعين الوجوب عنه واذا لم يتعين الوجوب عنه سببا فلم يوجد حرجي
انما هو العلم بالوجوب بالافعال يستلزم ان يكون الحاشية الباركة لجميع انفارسات عاصا وهو
انما هو العلم بالاسهام ان الفعل لما لم يوجد من المكلف بل ذكر فلم يعلم سببا في تعاقب الازل
في الازل فلم يتعين الوجوب عنه واذا لم يتعين الوجوب عنه سببا فلم يوجد حرجي

المحرر لا يكتسب ولكن يستقطب وبالأثره مثلوا بالتوجه الى الصلاة الصلوة فانه واجب لغيره وعنه العجز عنه
 ايها الى التوجه الى غير ما ويرد عليه بعض ما يرد على الاول كما لا يخفى على من لا اوقى درسه ولا غيره مما
 لعل من يلزمه ان على من يفتقر ان الصلوة بالاعتق فانه لا تنبض عن ان لوجب الامر واحد من
 امور معتد بحسب خرج من استعمال الزمة ما لا يهاش وانما دل عليه قال الله انكما ارضا
 عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليك او تسوقه
 او تحرم رقبته او تلاقوا في الامور والواجب القائلون بالجاب الجمع والسقوة لا تفعل البعض فالوا
 او لا ملزمين على القائلين بالتجزا ان لا يثبت بهم قول غير معين رحما هذا انما هو
 موجود في الشرح فلا تكلف بايقاع فيه ولو حرر البيان ان اشياء من هذه على طريق الترتيب في عدم
 فيضم اليه مقدمه اخرى ان التكليف للمعين المعين المذكورين بط فلم سق الا لم يهمل او الجمع
 والاول منهما بط فثبت الثاني والمقدمة الاولى ابداهما تتركها او يبينها في الكسب مفصلا السبع عن
 ذكر ما وفرق عندهم بين المبهمة المحرر وبين المطلق المعلوم فلا ينقضي بالاولى التكليف الطارة لنفسه
 في الواجب الغير المميز كاقبوه الهدية والواحدة مثلا وليست الطيبة للطنية موجودة في الحار مما ان احده
 يسر وجوده ووجوده لا سخاص ظاهر فانهم تركوا ان مفهوم احدهما مجهول منهم فلا يمكن طلب
 والطلب المطالبة بمعلوم بطلب وقوعها في ضمن فرد من الافراد وجوابه ان مفهوم واحد من
 الشدة مثلا مجهول بل هو معلوم واضح ذلك هو وقوع كل واحد منفردا ومجمعا وانما
 بالقاء احدهما غير معين من حيث انه غير معين التحار وهو ممنوع وسببه في ساط
 ملط في ساط المطلق بل مفهوم احدهما الاشياء فرد من افراد المطلق في المطالبة سواء

[illegible]

و علی نامہ امیر و مرابط

الامسالك بالكل من حيث الافراد من الميهم فلا يلزم وجوبه بل وجوب ذلك الميهم ثم واجب السيفادى
 فى الميهم عن الاستدلال بغير السق الثاني اى حصول الامسالك ككل واحد واحد وذكرتم من نه يلزم
 بعد العلة التامة ففى بان المستحيل انما هو العدة واولا التامة المحققة وهو غير لازم فان كل واحد
 من هذه الكفارة مثا ليست علة تامه للامسالك بل موقوت او العلة المحققة انما هي الواجب نفسا
 وفى نظر ظاهر قال سراجنا بعد العلة التامة للمعروف الواحدى خلا واحدة هو زوم كحصولها
 كما ساعاوه هو انهم فى المعرف فتمام الموقوفين بغير المعصورين بل اذا حصل له اسطر احدى العلة من مخصصا
 فذلك التميز لعله اخرى راجع الى تحصل الميهم فابطل تصور كحصول حاصل فى الوجوداته واحد فبالتفريق
 واما التميز للامسالك الواجب فتعقيب كسب الاذان الاول اذا حصل كسب الاوقات قلت كلامنا فى وجوده
 وقت واحد فان الصورة الممثلة ما اذا كان المكسب فى حصول الكفارة مثلا بالجمع معافاهم حال تقسيم
 الوقت الواجب فيه يكون مطلقا من الوقت اى لم يعرفه الوقت والعلية كركوه مثلا وقد يكون مقبلا
 اى يعرفه الوقت المجد والمعلوم والمقيدا ان الفصل الوقت على اوله اما فبقية الوقت المصروف
 الوقت كله او امكانا كماله قوتنا جزئى من عن طهرت عن الحيض مثلا او اقله بغيره والى انما
 اما انما فى الوقت المذكور فيه سمي ثم فاقوم سفاومنا ما ذكرت انفا وقت الصلوة وهو سبب للوجود فان
 عبارة عن المدة الى الشئ والمعدون به وقت المذكور كلك اما لا موصافا فظاهراته لم يكن الوجه
 سببا قبله ولذا جاء الوقت مبني على الوجوب على طريق السعد فانهما من الاحكام العلة
 والعرفية مهيمن على الامسالك وذا ان الوقت موزع على الميهم فانه يفصل على كسره
 فوجبه ووجه هذا انهم اعنى حكم الشرعية وجد فى كل معروض من التوقيت

[illegible]

هذا التحقيق كثر عن المطالب العالي في غير هذه الفن وقد عينا مفصلا في بعض فروعها من شأنه قد صح
 البرهان القسم الثاني من الموعود فهو ما يرد في الوقت الموقت والمبطل على غيره من معيار
 ومصلحة وهو قد يكون سببا للوجوب كسبب رمضان بعدد - عتبات اللوقات التي يعجزان يكون في
 له وجوب أو كسبب شهر رمضان الذي يصح فيه ان يكون محلا له - يقال ان الظاهر
 للوجوب والمنسار به سبب في الزقات كما هو سبب رجب ومعه غير ان القضاء كسبب
 شهيد الهلال ومارجونه في آخر الليلة وهذا القول ليلامه في ما في تنقيح فان الظاهر منه ان السبب
 هو المعيار وفانقلب يلزم على الاول والثاني "معص" ومع وذي شمس كالمصلاة والنج فان السبب
 في كل وقت ويعطى ظاهر المعيار في الاخير - طاهرة فان القدر الذي ساد في الصلاة والنج
 معيار بهما ولا بد من العلم فلت كلاما في ان الاوقات التي يصح فيها اداء الفعل في نظرنا ليس يكون
 معيارا لا بد من علم كاللهم في الصوم وفي الصلاة والنج وليس كذلك فان اربع ساعات مثلا في وقت
 الظاهر يصح اداء الصلاة فيها وليس كذلك الاربع معيار بهما فانه يمكن ادائها في ثمانية منها في الف سبب
 يمكن الحج الذي يودي من اول ذي القعدة مثلا فانه يصح الاداء في هذا الوقت مع انه قد يرد من به
 ان اربع ذي الحجة فان ذلك ثم هذا الشهر أي شهر رمضان او كان معيار للقيام لله في
 ليس - علم مع عجزه مشروعا للنهي الوارد في الحديث اذا السح سحبان على الصوم الا ان رمضان
 وصحة لا يرد ما ورد ان السحح به - ولا يقتضي ان لا يصح شرعا في رمضان صوم غيره او ان
 يحجب للقيام به مع انه ان صام احد عشر نذرته في تلك الايام ليس مع الله
 ان ع - الحجة المذكور واذا تعين الشهر للصوم المفروض فلا تطرأ تغاير

مطلق الشرفان المذكورين في المقام الذي يقين بل يصح من مسامحة ما نقل من ملاحق مطلق
 السر في هذا الموضع خلافا للجمهور الا ان المس في بشرطه من التعيين فلا يخص فردا من اشخاص
 في نفسه بل فيكون الوقت به سعادا لجميع من الغيب فان قلت ان الدلائل القطعية كالصوم
 والاحياء والاعمال... والنية في العبادة المستمرة لا يحصل من فعل عالم متعلق بربك في النفس
 والمطلق لا يتعلق فيه بفعل اصلا ولا سيما في كل... جميع المراتب على السواء فانه... وجوده في البرزخ
 بلا فناء من حيث تحقق السمة المطلقة في نفسه... في وجوده يفعل الفرد في السرة والارادة الا بالتحقق بفعل خاص
 مخصوص من هذه القوم لا بفعل الا بان يوصى بالصوم الساس... نقل او السرور وغير ذلك فلو اطلق
 في الشهر المبارك من جانب الشارع جميع المحرمات... بالاحصاء في الفرض بالافاض فلا بد من اعتبارها
 في وقت تحقق السمة الخاصة وهو يكفي للصوم الفرض اقول في فرق بين عدم اعتبار الزمان مع المحرمات
 وبين عدم حكمها فيها والاستحالة في الثاني دون الاول في صورت تعلق السمة في الشهر المبارك
 مع تعينه للصوم الفرض من جانب الشارع لم توجد هذه المحرمات في
 الشهر المذكور ولا يلزم وجه... اطاع عدم المحرمات واسحا له وجوده في البرزخ وكذا لا يلزم فيها
 اذ لو انما مطلق الصوم في ذلك الشهر فان السمة عرض... الذي هو المراد ولا يكون المتعلق
 به فعل الشخص... في الشخص بل شخصها مانع لتخصر المحل بغيره... ان المستحقة
 ان المتعلق بالانتماء مطلقا اي شخص او مطلقا فاذا نوى ابراهيم في الشهر المذكور
 ان يمتنع... في صومه فيما حقه لغيره الا انهما لا يطلق في جميع هذه الصور فحينئذ
 في الشهر المذكور... يستلزم لاعتبار ذلك بل يستلزم لاعتبار ما واد ذلك ولا شك في العبادة

الموجودة كالصوم الفرض فيما نحن فيه لا يملك عالم يوجب الصلاة الخاصة به ولا يجد الخ صفة عالم يبرح صوم الفاعل
والمستحق به بهذا الاعتبار كامل فانه يحتاج الى تعلق الفرح وقا يكون الوقت الذي هو المعيار سببا
عالمه المعين كقولنا قد نكح الله على ان صوم هذا اليوم فالصوم معيارا وكسره
ويؤخره في الخاص المذكور فيناوي بطلان السور وسر النفل فيروا به قال الله تعالى لا يصح لايها يومه
فيصح مظهره في يومه الذي هو الاساس في عبادة الجبر ربنا ولا في خلاف رمضان فانه الحجاب
من الدنيا فانه لا يغيره المعبد والتدريج من العبد فانه لا يغيره بما هو مساول في المنة اقول
اذا عين العبد يومه من الايام للصوم منتهى فتعاضد في ذلك الصوم كحاجات الدنيا فلا قوة
للعبد ان يغيره كما لا يغير رمضان ويطهره في القاض في المجتهد في فلا يتوقف القضاء الاخر والاص
شبهه ما في الماشية في عصر الاقرار للمعاد وسماذعي الممانعة من كل وجه بل في بعض الامور
الحاصرة نسي ان لا يبطل المنة وسر ما جرب آخر الله فان الحكم الداخلي تحت الحجاب الذي لا قوة للعبد
ان يغير القسم الثالث ما يكون شبه المعيار والنظر في مسئلة بالجملة

واحد اوجه هذا المشابهة ملة وبلى لعبارة فان المعيار لا يسبغ للبلاد الملة واجب واحد لا يثبتهم ملة
الملة يسهل وبلى الطرف ان لا يستتبع فعل الحج وقوله فان اشهره شوال وذا القعدة والحرمة
الاولى ما في الاحرام كما يكون عن اول شهر كك يكون عن اوسطه اربعة مفصل ونية
في الفصل في بعض الامور كحان صلوة المغرب مثلا قد يودي في جميع وفي كحا
نستقر في اول الوقت والقعدة الاخيرة في آخره ويودي في بعض السيرة فانصوبة في
نستقر في برنها قد يود بان في كل الوقت وقد يود بان في جبره واذا علم ما سيرة النجاسة

والظروف التي فيها لا يحاط للمضي بوقته ما في إطلاق الشرط كما ان المعيار كذا في حاطط الباطن فلا
تخرج عن القيد اذ انواه كما ان للظرف كذا في كذا فلو علم ان مناسبتة الحج للمعيار انما يسر لو كان
تسويوا الحكم او غيره فاحسن عام في القول المجوع فان كان لا يجرى في وجه الاجماع واحد وهو ان
الاجماع لا ينافي بطلان
في فلان المزدوي في العام الثاني مثلا لا يعد فاصلا انما فان
مثل هذا الاحتمال ساقى في كل طرف وتبين ان صلوة الظاهر مثلا في ان يكون وفيه ما ليس
ساعة ما في معبر مثلا من وقت وابتدئ التمسك الى بلوغه فان كل شيء مفسد سوى في الزوال دون
المجموع وبطلان هذا الرأي عند غيرنا انما يسر مع ما في حجة كاسياتي وكذا الحج وقوة العزم في
موسع اي بفضل عزم وقوة الذي يصح فيه الاول والثاني في بين سائر اثاره وان الوقت الفا
على بطلان مفسد القسامين بعض منه ما يصح فيه اذ انة ودفع من لا يصح فيه الاول كاستعيان حسب
مثلا وسائر الظروف يكون الوقت الفاصل ما يصح فيه الاول وهذا الفرق لا يصح المناصرة بين
الحج والمعيار فانهم في مسألة اذ كان الواجب كذا في الحكم الفعل في حال النظر بعد ان يكون الوقت
انما هو في الموسع كوقت الظهور لثبوته مثلا ساء الى القدر الذي يجرى فيه الواجب في اي ظرف
سواء في الاول او في الاوسط دون المجموع على مجازاة ما في الواقع السبب بان السبب في القدر الذي
يؤدي فيه الواجب من الاول وهذا رأي فاحمد فان صلح اليه في كل جزء من المجموع هو
انه وهذا هو كون المجموع وقتا لا واسيلة لم كون كل واحد من معين وقتا له

عن الحسن بن علي بن فضال قال قال المصنف اذا كان الواجب موسعا جاز

من ان الفعل او العزم بلا عزم اي الواجب الاصل في كل جزاء فالحال ان يجب ان لم يفعل فاقبل عنه
 ان يعزم على الفعل وهذا ليس من قبل الواجب المحرم كمن الكفار مختلفا بين الواجب فيما
 وكل واحد عن المنع اصل في الواجب وفرد حصة بالاصل واما في الاصل هو الفعل والعدم
 حاق كالعدم بالنسبة الى الوجود والحرز من المنع تميز الى ان يعزم لانه
 الطلب في اورد اللاحق في اورد في المنع بان لا يفرق في الصورة الى الانعزام منعه والمبدل
 منه هو الفعل واحد وذلك ما عزم في الشرع فلا يفرق في آية الله سبحانه ودم الوجه في السلام ان يعزم الى
 الاستحالة مع ان المطلوب في الامر الطبيعي ثم يفرق بين ان يفرق في الواجب والعدم اجاب الله بانهم لا يفرق
 جيون كبدية العزم بان العزم الواحد عن اول الوقت في ان يعزم في كل وقت في الصوم مثلا من
 اول الوقت كما ان لا يجب ان يفرق في كل وقت ثم اجاب عنه بالعلامة لما سلمنا في اول
 فالعزم في كل وقت في كل وقت فان الفعل المحاصل في هذا الوقت في الفعل في وقت الاخر واللفظ
 اما اعتبارية كما هو الظاهر في النظر الى اوصافه كجب الشخص والوجود كما هو التحقيق فان الفعل في
 والعرض يختلف استجابة باختلاف الحال او الزمان وروى عن بعض الفقهاء في بعض
 ان الوقت في الواجب المومع الاول في آخره فعصا بقول الاول عبارة عن الفعل في الوقت
 المقترن بوقت واحد فظهر بالبرهان من الاول في اللفظ بقول الاول في الوقت الاول دون التفرع
 في اوله الى آخره والعلامة ان
 بعض من الوقت من جانب الزمان من الاول الى الآخر يقتضي التحفيز
 انما هو القول بالاول في الاول دون الثاني في كل وقت وهذا راجع الى طرد في عينه

فيه فكله المنفرد فان قلت اننا سلمنا ان العلم بالواجب على الثاني فان العلم بالواجب
فيكون العلم بالاجماع على الاول يستلزم العلم على الثاني فان العلم بالواجب على الثاني
مجهول عن غير علمي حكم والعلم به على حكم مانع لعلمهم بذلك العلم به يحصل علمه للشارع
لغير العلم به من غير العلم به فالحكم بالاجماع على الثاني فان العلم بالواجب على الثاني
عبارة عن اسان الواجب فلو سلمنا فلو علم به فوجوب العلم به واجب سيما في العلم بالاجماع على
الاول يستلزم الاجماع على الثاني فلو سلمنا فلو علم به فوجوب العلم به واجب سيما في العلم بالاجماع على
في واصله ان المأمور قد يكون علميا بالاسان فان العلم به من قبل الوقت كمن علمه علم
اي بعض العلم المستند به بان وقتها آخر الوقت ثم نقل سقطه للعرض فان الثاني في الاول يحصل
للمصلحة ولا وجوب بها في بل في الآخر ووجه ما حاصله ان المراد بالامسال المجمع عليه اسان الواجب
عن جهة الجزب والاشك ان اوله الفعل فوقت من هذه الجهة لا يمكن الا بالوجوب فيه فوقف
الاجماع على الامسال لهذه المعنى على الاجماع بالوجوب في جميع الوقت وقد تقدم الخاف فيه وحصل لا يرد ما
اورد المصنف في الحاشية من خروج المصلحة عن عبء التكليف لاجتماع ما بانان الصلوة قطعا لا يشك
انه الاثرين والاجماع على هذا لا يتوقف على الوجوب ووجه عدم الورود ظاهر فان المراد بالحق والمصلحة
الاجماع على ان العلم بالواجب من جهة الوجوب في كل حال فلو سلمنا فلو علم به فوجوب العلم به واجب سيما في العلم بالاجماع على
صلوة فقط ولولم يرد في التمسك بهذا المعنى لا يقيم الدليل فان الامسال بهذه الاصول مطلوبة
في حال المال لا يقع كما عرف ولا شك ان الاجماع على المقدمه المعنى المذكور مصلح على الوجوب
موسعا فافهم فان رفيع ثم اجاب المصنف عن الاستدلال المذكور بان العبد مصلح على كل من الاول

اقبل بنا على امان برؤوس كل الوقت فينا في عزه وان ارادوا قبل الامم والاسلام في اهل البيت
 وذكر كسب الخلق بانه كسر ما ليوحي في اول الوقت الفحل ارادوا ان يسلكوا بغيره في ذلك
 المستور الالب عليه فالاولى لا يقتضاه على الملح وتقبل النافذ والمستدر بغيره في اهل البيت
 يا معلية واصل عزيم الصلوة بان اراد البرك فبعض قلنا تبين احكامهم واجبت عليهم
 له في هذا المقام الثاني ان لو شئ الغرم بهر للمعنى ارادوا ان يسلكوا في اول الوقت لم يدخلوا في ذلك
 للوقت فيه وذكر في البول لا يطال حدس الشا فغيره والقاضي انه لو كان الغرم بذلك لا وجب
 به المبرل من فان البدر والمبرل منه لا يحال فاذا انجى بالمبرل للبرك في المبرل في الوقت الثاني
 سائر الابدان كما تبين بالجملة في اوله اذ هو من الغرم للبرك في اول الوقت مع ان الغرم
 لا يستطع به الصلوة بحيث نفى عنه الذي هو وجوبه من المداوم القاية اذ كان بدلا ليعظم المبرل من جلف
 المذكور من الظاهر سقوط وجوب المبرل من اداء وجوب اداء اداء المبرل بدلا للبرك في اول الوقت
 والقاضي فهم يقولون بان مما قبل الغرم على المكاف اداء الصلوة فان لم يدا فعليه ان يعزم على
 اوائها والتبرير وهو ان في ذلك اخره فان اداءه قبله فيقل سقطت الغرض فالواقى وجه التمسك به
 لو كان واجبا ولا اى فيما قبل الاخر على سائر مكان الموقف الى اللواقف فلا بد ان لا يصف
 وجه الاول فافكره في ذلك الوقت لم يوهن في وقت في وجه الجواب ان الملازمة متممة على كل من
 في موقف على وجهه من حيث ما ذكر من الاستحالة في الاول دون الثاني كما ظهر
 بالوجه الثاني من سائر النسخ الجزاء الاول انهم اختلفوا في الوقت الموسع في ابيه وقالت
 في السبب الجزاء الاول عينا وهذا ظاهر على التفسير ترك الزمان من الامانات المتشعبة كما هو من ذلك

انا على علم ان القابل فلما يكون جزءا من الامور على سبيل المثال ما قالوا بغيره البسطة ترجع بالشيء فلا يخرج
 عن ذلك ما ثبت في تحرير قولنا ان الجزء الاول انعم والواجب عليه فكيف يكون
 ان جزء من السبب لا يفي بالشيء ولا يثبت فدلنا ان اقم الصلوة لدور في التمسك بالواجب
 فكذلك بين ان السبب لا يفي بصلوة ظهر للجزء الاول عينا فان الدوك هو الاول قال الامام الطوسي في التفسير
 الكبير فلا عن الاوجه في اللام في الآية للبرية فله وان سلم ان اللام للبرية لكنها يجوز ان يكون منقطعة
 من الفعل في الثاني ومنه الى الثالث وهكذا كما ذكرنا في اوقات عامة الحنفية بل السبب هو الاول موسعا
 الى الثاني ان يكون السبب الحزب الاول فان اوجها فيها والا فليطلب في الجزء الثاني وهكذا يستقر على الاخير
 والله يرجع الى بسطة احوالها او بسببها المتوقعة في واحد منها فاسم السبب عبارة عن المفعول في تقدير
 الزمان المعروف له وسببها هو السبب في الزمان حيزه بالواجب وبذلك لا يخرج من السبب بل يفيض
 المكلف من اول دخول الوقت فلو تعاقبت الاسباب عليه بزم تحصيل العمل كما نلاحظ على
 من لا ادنى ليعرف في صورة تعاقب الاسباب على سبب واحد فليطلب اذا الطبيعية من حيث هي وجود
 وجوده مطلق ان يكون السبب اجزا او في فرونها او بالاجزاء التي هي كنهها كانه في سبب
 على السبب في المحل الشفيع لم يلزم كون كفيصل المعدل اتي من كفيصل المعدل فان الوجود لو تعذر
 الطبيعة لم يثبت بين اجزا وقت سببها هو السبب في الزمان حيزه بالواجب وبذلك لا يخرج من السبب بل يفيض
 له وجود الشفيع ووجود الطبيعة عندهم اضعف من وجوده وسببها في حقيقة سببها
 في السبب هو من موسعا الى ما بين فيه اللوا من حضانة التكليف في اخر الوقت كنهها في المكلف واداه
 لم يحصل له فلا يتحقق الوجوب في حيزه كنهها في السبب في الزمان حيزه بالواجب وبذلك لا يخرج من السبب بل يفيض

الجواب في جواب عن سائر ابعاد القضا الوقت السبب الاخر فقط وتبقى الدعام ان السبب عبارة عن
 عن المنفعة الى الشيء او المعروف له وفي العلوة مثلا يكون الوقت كذلك ولا يظهر منه ان
 يستخرج جعل قاتلها من الاول الى الاخر فيشرط الى الوصف المذكور يوجد في جزء من الوقت او كل وقت
 احتمالات اما ان الاول فقط او الاخر فقط او الوسط الذي يسببها مما مجبنا او به معين لواحد الاخر
 الاول الى الاخر يقول لا يكون الكل سببا للوجود بل لا يلزم تحقق الوجود بعد القضاء الكل
 او في الاخر والاول بل بالضرورة والثاني يستلزم ان لا يتصل فيه ثمار حقيقة ولما لا يكون
 فقط بغيرها كما لا يخفى ولكن القول بان السبب للوجود الوسط مجبنا او به سببا يستلزم ان لا يتصل
 قبله في احتمالات والحق في ما بينهما الاول ان يكون السبب الاول فقط والثاني واحد الاخر والاول
 باطل الاول والثاني قول ما حكم العقل بسببه الوقت "من جهة الوقت الشارع والتوقيت من
 الاول الى الاخر فكلما السبب انما يثبت في الكل بل الذي مرفعين في اعداها فان التحقيق انما يثبت
 او الاخر تخصيصا بالخاصة وقيل ان الاول مرجح للمحقق فذلك مما سيجاء به حقيقة فان
 صورة متباعدة السبب الحق في السبب حيد الاسباب مع ان الاول مرجح بالحق فكذلك هنا فان
 السبب في جهة تعريف الحكم واقفاء "به السبب حقيقة المعلوم الحكم المستعده بحسب الصورة للمادة
 في الشيعة الدعا بالمتعارفة في موضع الواحد والشفقة للسقف مثلا وسره التي في هذه الصورة
 في احد علم كاحد الجوانب وحكمنا بسببه واحد معين يلزم المرجح المرجح فان حكم العا
 مع ذلك واحد على السواء لا الثاني في وجود انما لا يحكم بالضرورة في ضرورة الدعا
 في حكم كمت في صورة توقيت الشارع الاول وقت العلوة من الاول الى الاخر حكم العقل

من ينظر في خبر الحكم في المرفوع وقتنا الى الاجزاء المحلولة بعد الحكم بتعيين الاول والثاني وقت
تعيينه فانه لا ياتى على معنى واحد القبول من جانب المصنف اما ثانيا فكلما قال المصنف الاجزاء
تحت الوجوب على ما من سلم او بلغ في وسط الوقت فهو السبب الاول حينما يتحقق الوجوب في
الاجزاء من انما هو يمكن بهم ان يقولوا ما مر بنا الاول اول اوقات التكليف الى اول ما ذكره مع
يقين في لا بد ما ورد من الشافعية يقولون ليس الاول في الواقع من الاجزاء التي دون بالنظر
في المكلف فانه لم يزل الدليل على انفسه بل مرادهم يجوز ان يكون من الاول اسم من ان يكون حسب
الواقع او حسب المكلف المذكور وهذا ايضا في مذهب عامة الخنفية فالمتفق وجه الاستدلال على ما ذكرنا
ثم المصنف على مذهب الخنفية من ان السبب سئل من الجزء الاول ان في خبره بعد المرفوع بتعيين الكليات
بما هو يوم في الاخر من الوقت لان السبب ينشأ بالناقص والمسبب المعاكس فالسبب والمسببان
فلا مصادمة فيه ولا يجوز فتوة العمر الحاضرة في الناقص بعد المصنف هو الجدة ناقص من وجوبه سبحانه على
الناقص والابواب بالناقص من كل وجه وان عرض لم يزوم صحه عمر امس اذ في اليوم بان
يقع بعد في الكامل ويجزى في الناقص بالشرح المصنف من وسط الوقت ثم في آخر
من الاجزاء واجب بان الكل كامل باعتبار عليه الاجزاء اما قسما وقت العمر اقسامه اقسام
متساوية مثلا والشمس في اخر من ناقص قد سببه فالكل بالنظر من مدة اكامه نقصان من
سجل بالنظر الى كمال الايمان تسعة فالكل بالنظر الى
الافعال في الوقت مثلا في اربعة ايمان الكل في ايامه كاملة وبين واحدة فانه لم يكن
الكل الذي هو ايمان كامل واحدة ناقص فلم يتحقق له احواله اقول يمكن ان يقع عمره في

التيمم في اول الوقت والقعد للوضوء اي لا يلا السجود الا في وقت من اذ لا يصح سجودا ايضا فان
 عدم صحه كبره ان يكون لا حاله الغرض اي اول عصر اليوم فان الوقت اذ هو في وقت من خلافه
 الاول ان كان ثم انما انقص في الناقص ما وصل لك العباد على وجه يثبت فرضا تقربا نقص
 لزوم الحج على السوا قلست سبيل السوا بل التوقيت من العوارض الخارجية المانع والى ذلك
 في وجوب الصلوة وكان مفهومها في الطريق بين الآتي ان صلوة تحترق الامس مثلا اذا كانت غير
 واليوم تام في وقت الظهر ثم استيقظ ولم يتبين من وقت الظهر الا قدر ما سح لا اذ ارض الظهر ولم يود
 الظهر بل قصص عصر الامس يصح وبالمجد فرضا قضاء العصر في وقت آخر كحب استلزم اي قضاؤه كبره
 آخر كما بعد برى سفاك غفلا وغير ذلك يلزم ان لا يصح العصا مع انه صحيح ثم اورد المصنف على ذلك
 المذهب عبوة عن اسم في الجواز انما نقص فلم يثبت فيه فانه لا يصح فاقص غيره مع تعدد
 يزعم حتى السد المذكور الى كل الوقت فانه لم لا يصح في نقص غيره يدرك كل فاحص من عدم صحه ذلك
 القضاء فانه لا راد عن المتقدمين معلوم الصواب ان كبره تا وهذا القدر يكفي في الجواز ولا يقوم
 المبرر لا بد على المدعي ان يثبته انما هو جازي الجاز عن السلف الحديث اذا نام عن صلوة او سبها
 فليقضها اذ انما يدل عليه فيلزم مما قال المصنف رحمه الله تعالى في الجواب والحق ان لا تنقص في الفرض
 في زنه انما ينقص بغير فرض للوقت بغيره عن جهة كونه طرفا لعبادة الكفاية في هذا التقدير كقولهم
 هذا السبب في ان في ذلك من بوجه الشر القليل يلزم الاكثر لك في عالم التمسك به
 التام هو الذي هو في ذاته شر للكل الذي هو جوهرا مثلا فيما سبق عن تجزئه كبره بغيره
 بمرئ سفاك ولا يحل ذلك النقص في القضاء فان وقته موسع فلا ضرورة في القضاء الى الناقص

مع الغيرة على المال قال لا يصلح الجواب في جمهورنا فقير وبعض الفقهاء يقولون ان الوجوب
 لا ينافي مع الغيرة على المال بل يمكن ان يتحقق الوجوب ولم يتحقق وجوب الاداء على ما كان
 "فصل في البهية في اداء العبادات مما لم يذكر المصنف على الدعوى الاول برهان قوي على ما
 "ما يرد من ان سري وقد سئل عليها بان الاقي بالفضل السلوة في وقت مماثل ما قبل وانما لو كان
 به وجوب الاداء في وقت في اول الفعل مثالان من الوجوب اما ان كان وجوب
 به او لا في وقت فلهذا عنيها بعد اذ هو ان الغيرة على المال لا ينافي مع وجوب الاداء على ما كان
 تعالى اذ هو من مقتضى العبادات للمال فان الموقوف للملكة مثلا العامثل ما يمان واحد باوانها
 بالغيرة وفي صورة التغير بينهما كما هو منكم بدم مثالين او على ان هذه الغيرة فروعها في الاول
 ضرورة العقل ادعاء محض بالنظر الى التحقيق فلا بد من ايمانه بان وجوب الاداء على ما كان
 الوجوب ان وجوب الاداء في الحال كما سبها في محضه ولا سيما في انعام والخاص فدان سفي
 ان يفتن سر سفيان في كل العقل لكل الامثال ممد في التحقيق ومتغابري "تعلق والبروجوب استاق
 حرمه من فانه يتحقق بهما وجوبين وجوب اتفاق نفس العبد اتفاق الممنوع من اداء في وجوبين
 يختلف في رتبة الممنوع فافهم واورد المصنف على الدعوى الاخرى على الانفصال في المان بان المان
 المالك للشيء لا يتم سائر الزكوة ولو حجب سقط وبقول العبد الفقيص في السرعة ان يرد التفتن باله
 قال في الدعوى في اول الوقت سر او منته عن الوجوب واما في قوله "ان يرد في الاول فذلك
 فيما عرفت ان سفيان وجوب عنهم في الاول من الوقت عما هو عليه بعد من المقصود
 في وقت وجوب الوجوب واما الثاني فلان وقت الدعوة موعده اتفاقا فلو كان بانم بالناظر في العبد

مقية قال لا يخفى على من اولاد الدنيا ورتبه ولا يرد عليه النقض في وقت قبل الوقت كما هو مذهبنا قال
 الفاضل الوجوب عن وجوب الاداء عبارة عن تحقق الوجوب في الزمان من وجوب الاداء لا محذور
 ان الوضوء في وقت ثم كسب غلبه نقص في الله على ولا في العمل لان المولى يملك المولى يستحق
 انما سميت اسبغت تعميل الاداء ولا ياتم بالانجاز وليس في الوضوء ان الوقت المستوجب بحدوثه في الزمان
 بعد دخول الوقت والى هذا اشارة في الحاشية ان الكلام بعد تحقق السبب ثم قال فيها انه
 كلام المنع مما وجب العقل بعد تحقق كسبه فليست الزكوة بالضرورة بعد تلك النعمان شيئا بالضرورة
 الوقت وجزءا من ان السبب عبارة عن مقتضى الشيء المعروف لم يرد ان الاقتضاء متعين
 ليس سببا فاما اسدلال الشافعية على ان ما لا يجره ان المالك النعمان بغير سبب وجوب
 فيحقق المشتبه الى الوجوب ولا يتحقق وجوب الاداء في عدم الماتم بالانجاز ولا بد الوضوء فانه ليس بوجوب
 متحقق ثم يرد عليه النقض ما قبل وقت الصلاة كما ذكرتم في وجوب المستدل ان ما زاد الوضوء في الزكوة وما زاد
 اما ان يكون موقود ان الزكاة المالك للشهاب بعد حوالان الحول لا ياتم بتأخير الزكوة في تطوعه بل انتم
 نزعهم من على التقدمة الاولى وان اولى قبل حوالان الحول فلو علم ان السبب في تحقق حكمه المنع
 كالتعلق مثلا بالسياق في تصيد في الزكوة فان طلق او قال لا يصح لي بيع الطلاق
 ان قال لا فموقوفون بالعلم "سبب الفعل فلا يقع لعدم المحل والمخلف بعدم العقاد السبب بالفعل بل بعد
 الشرط ما يقع بتحقيق المحل "وبالله التوفيق والعون والمعين ان الشافعية يجوزون تحقق السبب في كل
 طاعة فان كان المحل المادى بهما ايضا بعد عين النعمان بعد حوالان الحول فماتل في ذلك ما هو متفق
 فقام في انفعال بين الوجوب وجوب الزكاة مطلقا سواء كان مالها او بدنيا وسواء علمه او

[illegible]

القطر: لتحقيق وجوب الدواء حسره وانما ينزل على اللزب وجوب القضاء على ما يملك من شئ من الخلق
وجوب الاتفاق على انهاء وجوب الدواء فان التام غير قابل للخطاب وجوب الاول والثاني

م. بعض الجواب عن وجوبه الدوام في الحاشية بما عذران البيان الاول بل على

ان النفس بغير عقل على وجوب الله تعالى على العقل كمال برهان على انه منفرد على الوجوب بما مراراً وتكراراً

الذين كانوا في خان القضاة يخرجون على الوجه الذي سبق ان لا ياتوا المظفر والرافع فمن صاحب اخوهم يحبسها

الغنى افان الوجوه فان شئت فقل انك سبب لك بطل بالحيف انما هو بطل طهرت افان

غير نفوذ الجواب والامكان في ضمن وجوب الاداء فانه احسن منه ولكن عالمه يعلم ان قوله لا يخلو عن الغش

عبد القادر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد البر بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

وَاللَّهُمَّ اجْعَلْهُم مِّنْ عِبَادِكَ الْمُقْبِلِينَ

مع امه وبنو العبد المذنب من المذنبات ان العرب عليمه ليدركه الرب المذنب المذنب المذنب

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الاول ان يثبت على النفس الوجوب مرتبة النفس على العالم دون الاستمرار من الجاهل وان يقال ان وجوب
 الاداء عبارة عن اقتضاء الفعل على ما فيه العمل وهو متحقق في تمام الوقت على التمام ^{في كل وقت}
 التزم شرطه لا كونه على الكفر فانه حرام على المكروه بالفعل مع انه لا يثبت مناشرة لما كرهه كذا المصنف
 انما المطلوب منه في آخر الوقت بالفعل لكن بسبب الشك لا يام لعدم العمل قال
 عن ثلثة الوجوب والوجوب فكيف يكون على التمام وجوب الاداء فانه لا ينقض وجوب
 ثابته عليه ان التكليف للبدان يرتفع عنه وثانها بالجل ما ان الاداء تقدير ليس بمحقق بالفعل
 فكما ان الوجوب بمجرده عند عدمه عن اشتمال الذمة ولا يكون تكليفاً مستنداً عما برأه في الحال كذا وجوب
 الاداء فانه لا يخصص للوجوب بل يثبت بالمرتكب بعد زوال المانع فتصور وجوب وجوب الاداء
 المبرج في ما في رفع الشك وما ذكره الاستدلال المذكور في بيان نفي وجوب الاداء على التمام لا غير فقام
 الخطاب فذكر في محله بالاداء لا يلزم الا لا يمكن من طاعة المستطيع وجوب الاداء وهو اسكان من
 جهتين الاول النفس بالوجوب فانه ثابت عليه والبيان المذكور عن ادلة ان نفيه هو في قوله لا يخل
 بان الوجوب لا يفسد بمرتكب جزاءه ان الوقت وجوب الاداء بالمرتكب لا غير واما الخطاب بالوجوب
 وجوب الاداء لمطابق تخليق في سيرة الاول كونه من التمام لا يفسد بمرتكب وجوب الاداء
 في سيرة التمام في صورة التمام في وجوب الاداء لو كان مما يلزم بالفعل الا ان يلزم ما لم يثبت
 الا على ما لم يثبت له وجوب الاداء من التمام فانه لا يخل بالخطاب المبرج في سيرة التمام
 بل هو مما يلزم بالخطاب المبرج في غير القابل الاول في الخطاب بالفعل الا ان الاول اعني المبرج
 وبان ان من التمام فكما ان النسب قد يكون سببه وجوبه والمعلق في صورة التعليق ان

ان طلق وتكون لا تطلق لان كانت تطلق في موضعين فكل الخطاب في كل واحد من الموضعين
بدرج اذ كان كالنوم مثلاً في حق المكنى التام في كل واحد من الموضعين فخطابه

في التام بدرجة النعم وفي حق المعلوم بدرجة النعم وقد ظهر بان كل من المكلف المستحق
في تسمية الكلام في ذلك تفسيره وبما ذكرنا يظهر منه ما قاله المصنف في جواب ذلك القائل ان الكلام

مطالب محر او الخطاب بالجدوم انما يقع تعدياً فله فرق في الخطاب التعليقي بين الصريح والباطح بخلاف
الصريح ووجه انهما ظاهر فان الشارح طلب من المكلف ان يدخل الفعل كالصلوة مثلاً في علم الوجوب فالفعل

في آخر الوقت الذي لا يحل الاصحاح في سبيل الله - شرط والتام بالتحليل او وجد في البعض مانع كالنوم في التام
انما - اذ ان لم يفعل الا بالشرع وقيل ان الوجوب لازم له فله الحسب كما هو مذموم فلا يخفى -

في ذلك من الوجوب فيه احد يستحال الذم بمرور الطلب قبل السعة وقيل بل هو الوجوب والظاهر ان
لا يكون الاداء حراً واجبا فانه انما يكون بالطلب وهو بالشرع فله الفصل الوجوب عن وجوب الاداء ووجه

سبب ان يرمي به اصل الوجوب بدون الشرع ولم يقل به احدنا وان قال به للعلم كما ذكره في سبيل الله
الصالح فاسم والاداء بقوله ما هو لنا بما سترنا في ذلك - البعث على نفسه بالاداء في سبيل الله فاسم العلم انهم حرروا

لان الطلب في اصل الوجوب بل هو محذور اعتبار عن الشارع بان في ذمه المتكلف جزء الفعل وحامل
الوجوب غير محذور عن استعمال الذم بالفعل بالطلب وان كان يؤول الى ان الطلب على الاداء

المعذور به في سبيل الله وان الوجوب ان يترافقوا بالفعل حتماً فالافتقار هو الذي يترافق بالطلب في
مفهوم الوجوب فالحق في الاسرار هي الحرة والطلب كما في مفهوم الوجوب كذلك في ذلك

في حقيقة وملكوتنا في غير الوجوب بالاستعمال الذم في ذلك فله بالضرورة ان مال استعمال الذم هو طلب الفعل

عن الطاهر بن محمد جده واهله وبه الصلوة والسلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سخط على رجل فليكن له
بأطلس تحت لسانه وجوب طلاقه ولا يشترط حمل الا بالبر او على ما ذكرنا مما ذكرناه
انما يكون واذا ياطا به لا يكون بالسب فيه ولا طلب كالدين الموحى

لا بد من ملك فخر السيرة طاهر فان الطلب ما هو في مفهوم الموجود. فلو ذكرنا سواها كان

لَوْ أَجِدُ كَافِيَ الْإِيمَانِ لَوَجَدْتُ كَافِيَ السُّوَبِ الْمَطَارِ يَتَحَقَّقُ مَعْنَى التَّجِيلِ لِذَلِكَ بِطَالِبِ الْفِعْلِ إِلَى أَوَّلِ السُّوَبِ

بمعظم تلك قضايا مطلوبها في ثابتة الحال والسبب يكون منفصلا الى الوجوب الذي هو عين الطلب وكذا

اصحاب الموعود في ذلك ان الامساك لما يكون بالعلم بالطلب فلو اجاب ما لم يعلم انه مطلوب بل سار في غير

ثم يرد اخطاء المجيب ان هذا مثال مخرج على العلم بنوت الوجوب التزمى بعبارة عن ان

فلا يقيض السقوط سابق الطلب فلا يكون ما هو في الوجه وبوجه الصواب والمخطأ، يظهر ما في ما قبل فما ذكرنا

والاجابة الى التعرّيج بعد ما ذكرنا ان الطلب فهو في الوجود لان يقال مرادهم عن اللفظ الطلب الطلب المتخبري

فمنه يرجع الى السراج اللفظي قال المصنف وجه انتقام من الناظرين في كتاب وضعه له في ذلك الكتاب

فانظر يا ابن آدم ان يكون الله معك في كل ما تفعل

بالفعل فبنو الفاعل صفاً كذا أيضاً الزم من خطاب الموضع وهو الوجوب الطلب بالنفس في خارج عن

الكل هو واجب الاداء فقام الواجب امر لا طلب فيه وهو واجب الاداء امر فيه الطلب لا الفاعل كان الطلب

في الاول دون الثاني ارم قلت الوضع فان وضع الحكم التكليف لا امر بتفريع الذمه وهو عبارة عن طلب الحكم

السبع لا يكون فيه البيان الاقضاء او التعريف فلو العكس لكان للعكس الوضع ويقول العبد الضعيف

منى الله تعالى عن ابن الحكم الوضع فيه الافتقار الى التعريف فلو العكس لزم العكس الوضع والوضع

العبادة الصلوة رضى الله تعالى عنهما ان الحكم الوضعي في الصلاة يقتضي حتى تثبت منه الوجوب كذا في الجملة ان
الوجه من نفس الطلب على جلا او اخصا فقد يكون في الحكم التكليفي الاول فقط مثل ان الصلوة
في الوقت في الوضع يكون الثاني فقط مثل ان الصلوة لا تكون في غير وقتها ان الصلوة مطلوبة بعد ذلك
من حوت سابقا ان الوجوب بمجابهة عن الطلب المسمى مطلقا سواء كان ماما كالموضع او التكليف
موجب الاداء فوخاص منه فاهم فاهم وبقى في مسئلة الاداء في وقتها قد عرفت سابقا ان الوجوب
على فسيح موقوف واطلق والثاني لا يتصور النفس الى الاداء والقضاء فان الثاني لا يتصور فيه وانما يتصور
في الاول واما ان الحكم الواجب الموقوف الى بالمرق عليه هذا المفهوم هو الفعل فمقتضى العمل الى ادائه وقضاء
والاول فصره بانه فعل الواجب في وقته القدر سرعاسوا كان تقديره بالمرق كالموضع او بجعل اجزائه معنية
هو العمل في معنى الاداء وقبل المبدأ الفعل الواجب في وقته المقدر سرعاسوا كما تحركه عنه الحنفية فانه لا يوقف في الوقت
وما في الصلاة في غير الوقت فليس هو الاداء كما ذكره السارعي في غير ذلك واما في الصلاة لسبب ما اذا
من جبهه الاداء وبعضها قضاء فلهذا ينادي عليه المعجزات في اسمها بالاداء في غير وقتها فاختلوا في الاداء
وهي الفعل في الوقت ماما لمحل الواجب احتمل الواجب فصل في اسم الاداء واتسام العمل بطلب الاداء والاداء
والقضاء والاداء فعل الواجب في وقته بلا محل سابق والاعادة للفعل كذا مسبوقا بالمحل العارض
للاداء ويقول العبد الضعيف رضى الله تعالى عنه ان هذا بابا لمحمد راجع الى مسح القسم فان الاعادة
كما يكون في الاداء يكون في القضاء ايضا فان لفوت الصلوة الظاهر انما ترك الفاتحة في القضاء كمن عجز
القضاء ايتم فخرج القسم ان الفعل اما ان تقع في وقته المقدر سرعاسوا ويقع بعده استمر كما عاقلنا
وكل منهما اما ان لا يكون مسبوقا بمحل الواجب احتمل الواجب ولكنهم قد وافى البيان تعالى

فوتی

[illegible]

المسمى بالانقيصاف سبب ان في صورة عدم كونه الموت بسبب الانقيصاف الواقعي فلهذا يصح ان لا يتحقق
 تركه في الاثر كجبر الواقع ثم قال في الخشب على هذا قول عن اهل بالعصفين في
 السدادة مات في جادة بدليل تحقق الوجوب لا يردده على ما قبل بان الواجب ما لم يتركه في وقت
 باختياره وهم ما تركوه في البعض بالاختيار وفي البعض بالموت وبان الموت لا يصح كسبها للعصفين
 فلا يصح على التفسير كذا كما عاين في غير عدد اتفاقا والوجه الثاني ان جاعل البعض كذا لما هو من الموت
 لا يفسر على ان ارتفاع الوجوب فيه يكون الوجود للمانع كالسفر والمرض والمجمل لذلك انتهى كلامه وهذا الكلام
 مع فلهذا وادله على ان تحريره ليس حلالا ما عيان في الجادة قول عن قال بالعصفين في جادة من الموت
 انه من تركه بقا نهواته لما قال المصان الموت يجعل البعض كذا في القول المذكور فان موت العصف
 انما قسم عن الموت وكل قسم عن الموت بعض جعل الوقت كذا في يوم التجهاد ايراد الاول القائل بان
 الواجب عدم ان كان حاصل الردان العاصي لما هو بآثار الفعل في جميع الوقت بالاختيار وفي وقت
 الموت الاختياري في الترك فلا يعنى وهو غير متوجه بما فوره المصان بقا ان الموت كذا في
 كذا في البعض الذي بان الموت كل وقت به بآثار في الاختيار في جميع ان بعض وقت ولا عدم توج
 الوقت في فان حاصل الردان الموت للاختيار للعصفين فلا يصح كسبها للعصفين ان كان توج
 ان الموت في وقت الموت فترك حلالا غير توج الطلب موجب للعصفين والامور الغير الاختيار
 قد يكون ما عدا الامور الاختيارية على ما عدا الاختيار والاختيار لوجوب العصفين وخاصة الوجه ان
 الوقت المسمى بطن الموت لا يفسر فان مناط النقص لو كان على الموت الواقعي لا ياتي
 انما هو بالاختيار في سبب ما عدا حله في

من الدين وهو الظاهر عن المسلم وتعليقها ووجوبها شيئا لم يكن لها ثم الرد لا وجه باراد اللفظ
الباراد هو كسر في عموه لظن الموت في جزء منه ان لم يكن في عموه في وقت واحد في غير ظاهر
على ان الرد لا يبعد عنه خيرة فزوجه. ففعل في الوقت الموقر سرعاه قد وجه فان السراج قد وجه والوقت من
الباراد لا يبعد عنه اي حرامه ففعل المكلف بان عمله كان كان او كان اسره لا جازا ان السراج كان
دون اخره اختلاصا كان بسبب الثواب ويصدق على كل واحد منهما ان الاول كذلك ان اخره مع ظنه
الموت وذلك ففعل الموت مشرابة ثم وان اخره لم يحصل لاجابة اختلاصا لم يتصلح لسياسة الثواب والصرف
سرا لا في كل الحالين وقال اللفظ ان محل المذكور قضاء وان وجه كحقيقة قبل فلم يرد في وقته وبقول العبد
الضعيف في اسره ففعل ان العاصي لا يرد على غير ان المذكور للاداء عن الاطلاق للامور ويجوز ليدان
في نفيها ثم روي بان ذلك لا يتكلم بان لا يكون الاداء المستحق عقوبة او الاداء في حاله ثم مثله
بيان للملازمة ان عمن العتق العتق الاداء قبل وفاء ثم ظن خطأه بازيم حتى دنته ثم جاء وقته ولو ان
سرا لا في اتفاقه ان دنته يقتضي ان لا يكون ادوا فانه لم يرد في وقت المقدور زمان وقته صرا
قل لم يرد فيه بل ادى فيه والاستكمال في الجمهور فانه ان وقت المقدور سرعاه او لا يسل الخلق في زمان
بين الصورتين اي بين ان يجمع ظن الموت وبين ظن العتق والوقت فترق بين فالجواب في الاول
العتق وعدم الوقت مطلقا فان ظن الموت يصح الوقت لحسب لا يكون بغيره وشره لصلوة اصلا
للاظهار ولا للعتق وفي الثاني العتق وعدم وقت الاداء ووجهه ان ادائه بغيره اساس الوقت محققا
عن حيث ادائه في ظن العتق او وقت الاداء ان بهم اساس وقت الاداء انما ماول مشيق عن كل وجه
وبعد انصح كلك لا يكون الاداء اصلا بخلافه انما فانه فتن عن وجه دور وجه فلا يكون قضاء

[illegible]

[illegible]

في خبره بغير كساح ان تامل بالغ بالترك في نفسه هو العلم كجنايق الصلوات في خبر المرجع والاعتناء
 مسلكا مختلف في وجوب القضاء اذ لا يختلف بعبارة من النجوم في ان الموجب له ان يكون
 القضاء او وجوب غيره والثاني من باب الكثرين والاول من باب علة كونه من جهة اخرى في غيره وليس
 امر به في ان الحال الاول انما هو العطف اذ لا يعطى ولا في ان الامام هو جليله من ان العطف
 فانه عن قبل بل في ان المعنى هو جليله واصل هو موجب للعطف الى الحاشية واحدة من وجهين
 قالوا ان الحاشية علة من قبل بل في ان المعنى هو جليله واصل هو موجب للعطف الى الحاشية واحدة من وجهين
 فالنظر في معنويهم اختلفوا في ان الاختلاف المذكور هل هو في الفقه المسمى معقول فقا كما مر في باب الكثرين
 في سراج او الحكم ان يكون معنوا فقط كالصوم عموم او غير معقول كالعمد به وهذا هو الظاهر فان
 اوله اخذ في غير تمامها يستعمل الثبوت في الدليل لا كثرين ان عدم اقتضائه يوم الخميس لم يجمع به
 وحاصل ان صوم يوم الخميس سمي به بالاحكام وانه يحتاج لعموم يوم الجمعة فاقضوا الاول في سائر مقتضا
 الثاني بل الفرق بين القويين كالفرق بين شخصين عن جهة الالبس مثلا لا يرد به وطلبه وطلبه
 حسب الثاني وبما بدت لاقتضاه من الصومين نظر الى المعنى بهي فليس هو انما مقتضا الاول للمعنى
 بانظر الى المعنى وكذا بانظر الى اللفظ وادراك حاله وادراكه فان اقتضا اللفظ فاما حسب سبب قبول
 معناه في يوم الجمعة فيكون البتة ان كل واحد من الصومين عن الاول الاساطم وحسن الامر
 ما ذكره للمصالح كذا الدليل على ان اسم لادعوا لحد فله كلام لغا هو مجيد ولعل مقصودهم ان
 المقصود في الجائز من غير مطاير عند حوزة فالحال الاول في الثاني اي نعمته ثم من غلات القضاء
 ان يكون من النص لا من غيره كالان يراو قياسا لكن اصل سبب الوجوب عند الحكم هو النص المذكور

[illegible]

فلو عجز عن بيان الاول لم يكن في المحقق اقتضاء الفهم مطلقا ولكن اقتضاء الاول لا بالذات
 واقتضاء الثاني ثانيا وبالسبب مما يترجم كون الثاني اولادوهما كما قاله المستدرك في رد المحتدر في بيان
 ان الجواب في غاية السقوط لا وجوب التقدير وبهذا لا يجب حمل بقية الفقيه الا بترجم عن الفهم بغير
 مطلق ان يترجم عن وجوب المقتضى مطلقا بل يترجم عن وجوب المطلق فيكون ان توجه
 الجواب المشهور بما حوت انما المطلق عن حيث هو اعني الصيغة من حيث سائر النظم
 العموم المطلوب اسره ولا يعقل طلب الكل بدون طلب الجزء والطلب بهما هو الجواب هو حيث
 ولم يرتفع الجواب بالشيء ولا ببيان مع ذلك الفقيه والدلائل والاشياء الخبارة بالاعتناء فيكون الجواب
 فاعرف هو القضاء ولم يكن هذا الجواب عن منزلوات الاطوار مسمو لا منه فيكون الاول وسواء على ارض
 الاول انه بلسان من جهة دلالة عليه وسمي له له هو الاول هو جازي في اخر من جهة اقتضاء عند فوت
 الاول عن غير ذلك عليه هو القضاء فاعلم فانه في ظاهره في حقيقة ما سطره الشارح
 ان هذه السئلة اعني متردد وجوب القضاء بالسبب في علمي المقتضى هو المطلق والفقيه بما متردد
 وتردني في اومتي ان وجوده فيمن في الاول قال بان السبب واحد وعن في السبب الثاني ما
 بحد السبب فيكون الجواب بحد السبب بحد السبب اليه فعلى تقدير تعدد المقتضى والفقيه
 وجودا في الخارج سعة الا كما يجب فاقضاء المطلق اقصاها واقصاها الفقيه اقصاها اخر فان تعدد وجوب
 للاول انه لا يمتنع ان يكون محقق الجواب في غير المطلق فادامات الاداءات الجوابية في بيان
 المطلق والنقص في العلم القضاء بين ذلك المطلق في وقت آخر والعشاء فهو جبهته في الاول والنقص في
 مسين له والثاني ان وجود المطلق والمقتضى اذا كان في اعدوا وبطل الطلب المحتمل المتعلق به اني

[illegible]

الذي هو المنقوض قد يكون من قوله الكيف قد يكون من مقولة الوضع كالصوم والصلاة مثلا فلا
 يخرج الغير الذي هو عن مقوله المنفان المقولات لثانيهما كحل العقل ان قد واحد منهما تابا فزاد
 سلم الاقادي في المقولات فلما يلزم عن اسما فرد عن قوله الذي فوضا الى خلاف المطلق الذي
 هو عن تلك المقولات اسما المطلق المذكور سلبا بطار الجاب للمطلق بطلان متعلق صحيح
 في القضاء الى امر جديد كحصول المطلق على تقدير الحاد مع المقيد كقولنا ما يكون له مما لا يخفى
 سواء كان الحاد معها كالحديث مع الفصل على طريق التركيب لا كما كان او يكون فلو
 مثل اتحاد المصهور الاسرائيلي مع منشاءه الخاص كالغفوق مع السماء لا يقال له من
 من اسما في مورد خاص ومتا كلك اسما في مورد ان يكون المطلق بورد الجاب والباء لا كما
 اخر كما في النسخ الاول فلا مع التسبيق ولو فرض خذله بان عن ندران ليكشف شهر رمضان
 المعنى فلم يتكف فيه فانه كسليمه انتهت بصوم متعود حتى لو اعتكف في رده ان آخر الشايع
 مع ان السبب الاول الذي هو النذر لا يوجب الصوم المقصود والابن يصح مع الصوم السبع الذي هو الصوم
 السبب الاول موجب للصوم العام وموجب القضاء يوجب الصوم المقصود فلم يكن السبب واحدا وجواب ان
 تباين اعتكاف كانه موجب للصوم المقصود لان الصوم المقصود شرط للاعتكاف ما حله دون الصوم
 عمر معقول لكن لا يشرط في النذر المذكور في الصوم المقصود ما في الصوم قبله فاما قال
 الحارثي المذكور فغير رة وهذه الاعمى النذر المذكور في رمضان آخر ولا واجب آخر سوى
 الاول اذا جلدت ثم يصل وفيه لا يظهر دليل شاف دلل على استراة القيام فيه بقوله
 وسلم لا اعتكاف الا بصوم كما رواه البيهقي وهو ابدل على القيام المقصود بل هو مطلق شامل

والسبب في هذا بل على الشرط الاول فافهم فان مقتضى الوجوب بالطلب المطلق انه مقتضى الواجب المطلق من
ان يتحقق وجوده بها عبارة عما يتوقف اثارها عليها كالوضوء بالنسبة للصلاة مثلا فافهم ان مقتضى الواجب المطلق من
بل هي و لا يمكن ان يكون واجب الواجب المطلق هو لحيته وجوب المقدمه فان الواجب من المعيار
الشرعي بتعدد مقتضى السبب اليه والافاق الثاني من مقتضى السبب المطلق على الاول وعن منظومه
كما سطره نقطه العملي لا يترتب عليه من وجوب الواجب كثر او تفصيل عن مقتضى من اسره كما حذرت دقاني
ان مرجب اذا وفقر واجب مقربا به سبحانه لا فلاسره من معنوي التمايز موجب لمقدمه مطلقا سواء كانت
مقتضى وجوده بالسبب والاعراض عليه او شرطه هو ما لا يوجد الشرط بدون ولا يلزم وجوده
صحة - كان الشرط شرعا كالوضوء للصلاة او فلا تترك الصد مثل ترك النوم للصلاة او عا كغسل
جزء من الرأس اقول لكل سبب في المقدمه في معنوي التمايز بين الواجب ودون التوقف لمقتضى
او لا يمكن - فافهم في صورة مقتضى اسباب الواجب الواحد لا يكون ذا حد عن الاسباب وجبا لا
ان يرد الى السبب الغير المتكرب بين الاسباب كوزان الحصى او اداة لقي نوعه من المصطلح
بل هو ذلك مقتضى نظر الحكماء فانهم اصدروا التوقف بمعنى عدم امكان وجوده بتوقف بدون التوقف
عليه وقبل مقتضى الواجب واجبه في السبب فقط وقبل في الشرط الشرعي فقط - ان مقتضى الواجب
في نفسه استحقاقا قبل الواجب مطلقا سواء كانت المقدمه شرطا شرعيا او مقليا او سمييا او غير ذلك
است - فافهم ان الدليل على اللزوم لم يجز ان يكون المقدمه واجبه لكانت الخاف بالوجوب
كلية بدون التوقف بها بالبداهة واعتراض عليه بان الواجب هو التكليف - فافهم ان المقام
مع عدم الشرط واما التكليف بالشرع وادون التكليف بالشرع فليس مما يلزم واجب ان المطلوب عن

تكون الصلوة مطلقاً من الصلوة مطلقاً كما كان مع الشرط أو بدونها في إجماع الامتناع بالصلوة بدونه
 الوتر وهو محال والصلوة مفردة بالشرط وإن لم يكن الاستطاعة على استبعادها فخص
 المطلوب ثم أشار إلى الاستدلال آخر على المنزلة بقوله الثاني بخصه . باب الواجب
 واجبة وأسباب الحرام بالاجتماع وقال في الثانية في الاجتماع على أن باب الواجب بالاجتماع
 وحاصله أن المطلوب على أن باب المختار كما أنه ما است بالدليل الأكبر الذي لا يجمع عليه لا ينافي في
 لا حركته لا أن وجوب مقدمه الواجب لا يكون بالنظر إلى الواجب بل بما بالاجتماع فيكون شأن
 بأن كلامنا في وجوب مقدمه بالنظر إلى الواجب والواجب بالاجتماع فوجوب دليل . . . وقت
 أن وجوب مقدمه في الواجب الذي كلامنا فيه عام مستساغ بالاجتماع كيف في فرق الخلاف في . . .
 الوجوب مطلقاً استساغاً على الخواص فقط بالاجتماع . . . بل منفصل وسبب كلامنا فيه رد القول
 بأن في الاجتماع على الواجب لا وجوب بالاجتماع لا يؤدي إلى ما يدعي فإن الواجب استساغ في اجتماعه
 ولم يستساغ الاجتماع والوجوب الاستساغ مع الاجتماع على أنه وجوب بالاجتماع لا مع الاجتماع ويمكن أن يكون
 تارة لا تفي إلى أن سبب الواجب ما هو الدليل السابق بأن يقال من الواجب الواجب لا يعقد وجوب
 الواجب رى الحق بالاجتماع على أن أسباب الواجب واجب وأسباب الحرام حرام يستلزم
 العبد الضعيف رضى حاصله أنه ما هو المحقق بالبطلان فإن حامل الدليل أن الواجب
 لا يعقل بدونه المقدمه بهارة ولذا قال المصنف وما قبل يجوز أن يكون وجوباً منته
 بغير موجب التمسك فيمنه أن الكلام بالنظر إليه وحاصله أنه لو لم يكن
 المقدمه فأنى الواجب مع غيره المذكورة تكليف بالتحال فإنه سدر الامتثال بالصلوة المخرج الظاهرة

وجودها من غير العلم حتى لا يشهد فيه فالاعتقاد الجماع على وجهه واجب لمقدمه اما ان يكون على الوجه
الاول او من غير العلم فان العلم في الوجوب لا سببا في العلم لا سببا في ذلك انما بطل حكم
الاعتقاد به اما تحقيق ان الوجوب لا يحار في بدون السبب لا سبب المقام فهو انه قد من في غير
هذه الغرض ان لا يستند بعضها لبعض على الاطلاق بل لا يستند في شيئا لو تجد بينهما علاقة الا
ان قولنا لو كان هو عرضا لكان واجبا في حال بابها اية والقول بالاستدلال مطلقا عما به في الغرض
وهذا الجمال في الشرعات هو عدم واجب وان كان محسنا بالنظر في موضوعه لا يستند عدم واجب خبر
وان كان مستلزما لطلبه في الاخر الا ان عدم الصلوة ووجوب عدم الزكاة فلو فرض ان لا يكون
وجوب المقدم من موجب الواجب الذي هو المقدم معدلة بل موجب آخر فقط وفرض عدم المقدم مستلزما
لفرض محال بالنظر في موضوعها فلا يلزم عدمه بل يكتفي بعدم العلم وحسب لا يكون المقدم مقدم وهو خلاف
فان قد يجوز ان يكون الواجب بوجوب خبر وجوب المستند به من غير ان يكون السببا في وجوبه بل في آخر
بل على كونه مقدم مستند في خبره محذورا فلا قلت لا يكفي على الدرس ان يكون المطلوب من اقر
فيه مثلا وجودها في الخارج ولا يتم وجودها كحالة الابدان والاسباب وانما اية التي بينها الاشياء فمن
نحوه يجوز كون اسباب ما هو شرطا في التي عدت عن المقدم ما مطلوبه بالذي لا يبعد لظاهرها من
و ان كان في سبب اسباب لمسيبات التي كانت مأمورا بالامتناع في تلك اسباب
وانه لا يثبت بالبرهان لا كحارته وان ذلك الدليل على كونه لها مقدمات مسبباتها واجبات
ما عرض البطلان في موضوعها وعن هذا البيان معصية الصالح ما قال في
اي لو كانت متقدمة الواجب لكانت مأمورة بالامر بالصالح والعكس لا يلزم الامر بالصالح قلنا لا

والاستقام

في كونها مأمورة بما وجب عليها من اجراء في الامور التي لا تتعلق بالاعتقالات والاعتقالات
سواء وجب بمقتضى ولا يلزم الامر بالامر على الوجوب الاستماع وهذا معنى قولهم الحارث بن عوف طاعا في
الامر في الامور التي لا تتعلق بالاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات
والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات والاعتقالات
من موجبات الامر بالمعروف وليس الكلام فيه وانما قول الوجوب مطلقا قالوا لو وجب الامر بوجوب الوجوب
الاصل لم يعقل الوجوب في تلك المقامات فان الجواب في هذه المقامات بعد ما عرفت من ان فعل المصلي
وصلة يوجب في الثابتات لا شيء واحد بل هو الصواب بين الفريقين محتويا ونحوه من ان الحاشية هي
شخص لا يعلقه بغيره بل هو في ذاته وانما له بالامر الصريح وانما يلزم حاشية الامر في تلك المقامات
لم يلزم حاشية الخطاب بها بالذات ولا وجوب شيئا لغيره ولا شيء من الفريقين بين السبب وبين اثره
وغيره كما انما ساقط ان المتعبد به في ذلك سببها وانتم بها وانتم عن نفى حاشية مطلقا
فلا يحسنه لم يعرض ثم في المصالح المسئلة المذكورة عن ان مقتضى الحاجة بغيره مطلقا سنة
اخرى في مثال ادوا سببها بالاحسن حاشية المذكورة لان الكسوف عن الحرام وهو هو في الاخصيص
في ذلك بالكلية عنهما في مقتضى الواجب فهو واجب وكذا القول للرويين احدكما طالق حاشية الادوية
عن الحرام في حينها بغيره في حاشية حرام الصلوة في هذه الصلوة من مقتضى السنة في يجوز تكرارها في حاشية
وانتم تعلم بوضوح ان السنة المذكورة هي ما بان الزوج اذا طلق واحدة معبدة منها في الطلاق في حاشية
فقال لهما احدكم به طالق فهذا القول قول التكرار ولكن لم يدركك المعصية بعد حاشية كذا
منها جازع لان الاحتمال عن اليمين بغيره في السنة المذكورة بطريق السنة احسنه الا حاشية المذكورة

[illegible]

نجيب عنده من ادب من قال بان القول الاخر عن ان خلافي تفسير الاول ثم منهم من علم في ما هو
 والمنزب فجعلها منها عن البصير ثم في الاول وسبها في الثاني ومنهم من خصص بلا محذور ثم في
 في الثاني فقول ان الذي عن الشيء مفسر وجوده وقبل من سبب صدره وقيل عن الثاني صدره
 وقيل لا يحسن ولا يعينه ولكن يفرق بان الاول هو عين جميع اصداءه بخلاف الثاني امر اجزاء اوه
 في الفرق ظاهر لمن اداني مل والدليل على المختار الذي هو منبر المحمدي ان الواجب الشرعي الذي
 هو عبارة عن اقتضاء الفعل حتما وعلى السبب تارة العقاب وهو مستلزم للامتثال عن الصدق في البنية
 امتناعا شرعيا وهو المستلزم بالنظر الى ذات الوجوب وذلك بان في مقتضى الوجوب يقتضي البنية
 وبه التزم للصدر فان اللوازم للذات محمول على جعل الذات ولا فيجزان كذا في اللزوم مجمعة لاه لا حصل
 في الكلام فيجزان لان الحكم في هذا التزم برفع الوهم بانه تنبأ به وجوب الحكمي الشرعي ففي الاول وجوب
 شيء يعين امتناع صدره وفي الثاني لا شيء ثم يستلزم اقول القاعدة المذكورة مسبوقة بالادب المنقولة
 كالتسكان بالنسبة للمهمة فانه غير مجعول له حقا المهمة بل هي قبل جعلها الله لكم فيجزان يكون ملزما
 المذكور انما كذلك فالعلة في حصل المطلوب على هذا التقدير ايضا فان الادب لم يقدّمه العلم في تحقده
 من محمول للزوم متضمنة مضمونة البسري عاين القاعدة الكلية المذكورة وعدم تمام الدليل المذكور
 لم يكن مستلزما للمهمة متضمنة ما يقع لوجوب الشيء ولم يكن الوجوب سبعا بل مستقبلا
 سائر اللوازم المتقدمة وفي ان التقدير لا يفي بالاستنباط في وجوب المقدم فان الكلام في صدره
 بالنظر لا وجوب الوجوب في وجوب المقدم بالضرورة ولكن ان الشئ على ما في بان الحجة
 الصادرة عن شرط وجوب الشيء او شرط من المقدمات وجوب الشيء استيع وجوب مقدمه كما هو في

سحق ما نسب اليه بقضية وجوب الحمل عن الصدقة الخبر بمحقق الاستصحاب بانها هو الفرض فثبت
الطلب بان التحقيق يقتضي ان وجود الفرض بعد الصدقة من غير ان يكون لعدم الطلب بان القضية الاولى واما لعدم
مطلقا فيكون ان شرطه وجود الفرض مطلقا بل عن موافق كالمسار بالنسبة الى المفعول والكلام
بان الوجه واحد والعدم كغيره فلابد المطلوب وفيه خلاف وثيق ثم اعلم انه كما قلنا ان وجوبه ليس بمقتضى
وجوب صدقة كغيره بل هو وجه واحد اخر وهو البيان الذي في الاول بان ترد ان يكون
مما لو لم يثبت يقال في هذه المسألة ان الصدقة ما عين لوازيم الخبر والله اعلم مجموعها يجعل المدومات
وغيره في هذا كالمطلوب في شهر رمضان مثلا في تصور بان صدقة الفاضل احد اصداده اي مقبولة
لا كما في ادعاء الصدقة في تمام اليوم او اليوم ثم كلف تصور بعد معلق الارادة وفيه فالتأويل
احد التفسير ان عدم معلق الارادة بخلافه فلو كان وجه صدقة فالتأويل ان قلت لعدم اطلاقه مقصور
فكذلك كما في واجبا مناطا للثبوت في قلت التكليف في التام بانها بان كانت عن النفس او مقصورا وان
انما سأل بعد معلق الارادة ما جعل او متعلق الارادة فبذلك احد اصداده فالتأويل ان قلت لعدم اطلاقه مقصور
في التكليف بالاداء والتكليف بالاداء بان يكون مقصورا كذلك ما في فلافان قلت
في هذه بانها هو المقبوض للمنفعة بعد فقد يكون بالكلية وعنده كما اذا اجتمع دواعي فعله المكلف
في حادثة وقد يكون المقبوض جزءا كما في المثال المذكور انما واكف مطالب قلت وفيه فساد
عن رجبين الاول ان القائلين بوجوب صدقة للمنفعة في رد ادعاء اولئك الذين ادعوا بان الصدقة
في كمالها هي خارجة عن التكليف بانها احدى اصداده وانها بين المنفعة والثاني
هم يقولون بان وجوب صدقة بانها عرض النفع كما يقتضيه الدليل وقولهم بانها خطاب احد بالذات

وادعى ان ما صاله من خافي وجوب المقدمه والكل في النهي مقصوده بالذات وادعى ان ما صاله
 ان الخطاب في وجوبه ان ينطبق بطلبه بالذات والكل في عن صوره بالعرض في عديله ان
 صوره من قال عن بهما قيل بغيره كراهيه صوره والغافل به السيه والاسلام في صوره كراهيه
 ان خطاب الضمن العني السهلي الصحنى انزل مرتبه عن الخطاب الصريح الى اياه ان ربه عن ان الصريح
 الذي هو خطاب لكل الثابت به الصريح المزمع فانما ثبت عن الضم كونه دون منزله منه وبهى الكراهيه
 ورويه بانه يلزم اطلاق المكروه على المنع اى الحرام دلست الاستحسان في الاطلاق الله على فانه يتاخر في
 الجوزيل المراد بالاطلاق المعنوي اى يلزم صدق المكروه على الحرام بالحققة مع ما بهانه عاويه
 مفوت الاجاب باسمه في حرمة حكمه عليه الدليل وقد اعترف به السيه الفاضل قال فاصدق
 بان التحريم لما لم يكن مقصوده بالامر له الا ان سببه انه نبوت الله اذ لم ينجوهم كان مكروها كالامر بهما
 ليس ينه عن الفعوه قصد حتى اذا تعذر فاجب لم يرد صوره ولكنه سببه بهته فالحكم الكلي ان السيه
 بانه مكروه يقتضيه الفساد المذكور وان قلت ان سبب الشئ فيه اختيار كراهيه الضد في الجوزيل
 راعى القابلين لحرمة الا مطلقا وبالجمله ان الضم من عن حسب الصريح اى جبهه الجوارح عليه
 الصام ولوا احدها مفوت اما عن هذه الجهة يكون صدق الواجب حراما وقد يعجز عن ان يعاونه في الفعوه
 لم يكون كل واحد منهما مقبولا لما ذكره كالسواد والبياض في السيله كالعقود والقيام في السيه
 الذي ذكره الشيخ في
 قوله المصنف وقيل بغيره
 وهو الصواب بل لا بد له الضد فان للضد عن جهة التقويت لا يبراه في
 الجمهور فاجبهم قابلون بوجه صدق الواجب عن حيث الضد فيه وهو ظاهر في محل الصراع الذي يوجب الى

يعقوب فانما منع وضوء لا يكون عن قوة العرض على ما بين الجواهر من ان لا يكون له في الحقيقة
 حيزا مضافا للقيام مثلا هي حيز صدره وحيز عينه كما انفعوه والاصطلاح في علمه والتميز عن صور الماهية
 كما تقدم مثلا في انهم يهجر بالبعد الاخر كما لا يصح في نفسه ان لا يكون له في تلك الصورة وضوءا مضافا عنه
 بغيره كما سئل بهما الضوء على القيام منه في الدنيا واما هو ربه فيكون حيزه هو جوارحه في الدنيا
 ثم اني انما يكون ما بين الجوارات هذا خلف واجبت ما بين نوراني كذا في شئ بالنظر الى شئ ممكن
 في جوار ذلك الشئ بالنظر الى الذات وبالنظر الى شئ آخر تحتها كما يحرم في العقل تناولها على
 الوجه الثاني بالنظر الى ذاته الى ان لا يكون سببه بين ذلك علاوة للزوم اصلا ومنتج بالنظر
 الى ما له احب تلك في الواجب الشرعي لا اصطلاح مثلا في المثال المذكور فانه ممنوع بالنظر الى الامر بالقيام
 وواجب غير بالنظر الى الهيئة الضمنية الممنوعة فيقيد جهتها تفاوت الجهات ولا تنافي عنده واثبت العبد
 الضمني من ضيق العبد ان تدابر الحسد العبد للامنع "مسا في التناقض الناري انما لا يمكن
 انما يكون زيدا قايما في دار معين في وقت معين وغير قايما في ذلك الوقت وذلك لان بالنظر الى
 شئ معين وهذا باسناد ان الواط بهما به في اثبوت دون العرض بان الامر بان لا ينفذ
 لوجه صدره فينبه الوجوب في الشئ واسطة في النبوت لنبوت المعرفة في صدره او في الواط في "الوجه
 الاستدلال في صدقها القول بان واسطة بهما واسطة في العروض غير ممتعة فان الوجوب
 في الجوارح غير ثابت في قبضة معا وهذا واضح لمن لا يفتن من راسطه في عقله
 قوله الكل واحد عن الحكم والادراكين بالحد واحد منهما في انهم يهجون في الوط واسطة
 ما بين انما بين الحكم والاصلا عنهما او بالاجتماع بينهما بل انما قول باحدهما كالواسطة

وهو ان يرتفعان كلاهما واجبا من اختلاف اللواقح ومن هنا قبل ان المسئلة مقيدة مشروطة
بان لا يجزئ متيقنا قول الضيق ان لم يكن محجوبه لغيره من الناس الاول في العشره كالا مسكن في بناء
رسمها ان وقتها وقتها في السبع والثلث فقط كالا في الخارج للصورة فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا
ان المسئلة في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
سواء في صعدا من وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
ومن ان لم يبق في عام في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
اليد عن حيث يرد في اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
وقال عن حيث يرد في اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
حرمة تميزه مقيدة بما اذا لم يبق في اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
يكن قابلا للتحريم ان لم يبق في اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
والا في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
الوجه في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
ان الوجه في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
في وجهها من اللواقح المقيدة لغيره فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
سبل وقودها فواتر تلك الجبر فيكون صعدا منها فيمكن ان يكون صعدا منها فيمكن ان يكون
ان لم يكن في بعض الاعمال محجوزا الوجه ودرجته فبارقا في رفع فقود النار في وجهها

في الواجب في خلو المنع وهذا القدر لم يتم دليل الشافعية وقيل في الاستدلال على الحكم بغيره في الواجب
وعدم جواز الترك فضل يقوم له فالحسب ان وقع حيا الجواز فهو مرتفع والى وقوعه على وجه
اضاف ان ارتفاع المقوم مستلزم لارتفاع ما يترتب له ورواها المصنفان في الجنس من عدم افعالهم
عدم الحج في الترك كالحسب الباقى يرتفع لموه فيحصل فيحصل الجواز ونقول ان "ليس سكاكنا في
ان من المنع اذا وقع على الاجزاء فلا شك ان فصله اعني عدم جواز الترك هو ارفع واذا رتب
ارفع حصره عن جنس فلم يبق وجوده مطلقا في ضمن حصر اخرى ولم يبق في حصر اخرى الا ان
للمانع وكلامنا في ان من المطلق الغير المقارن لعدم الجواز وما لم يرد له محال هو انما هو انما
بالجسم الذي يرتفع لموه ويستقي حيا او فمما لا يقياس مع الفارق فان الجسم معلوم بان
وغيره ما من الدليل العقلي وجوده في الواجب والنبات والحيوان لا يقيس من الجليل اصلا فافهم ذلك فان
دقيق تحقيق باننا لم اعلم ان الجابر يرضى عما معان الاول الداح وهو ما استوى في الفعل
والترك شرعا والثاني ما لا يرضى شرعا فيستلزم الواجب والندب والاباح والثالث ما لا يمنع عقلا
الايمان الحكمي والاباح ما استوى في الفعل والترك في اعتقادنا وشرعا فيفسر هذا المعنى في اباح بغير
الشرعي في الافعال انما هو بغير الشرعية والخاصة في المشكوك فيه عقلا هو ما تعارض فيه الاول
العقلي او شرعا هو ما تعارض فيه الادلة الشرعية كما في حواشيها في مسئلة يجوز في الواجب الجنس
في يجوز في الواجب بالجنس فانه لا ينافي اجتناب الواجب والحرم كالسجدة والنجاسة
واجب والى الثاني حرام ومنع افعالهم لبيان العلم ان الواجب من حيث هو واحد والنجاسة واحدة
وجوده صفة لا يتخلل محلات مسافة متغيرة فانه في تغير الجهات فغيره من الباقي

وغير واحد من هذه الامور التي يمكن ان يراد بها اسم واحد من حيث هو واحد من دون تعابير الجهات
الى غير ان السبب من حيث هي اقسام بنحو الجهات في الواقع يفتي الى تناقض المسجل
وسيد ابراهيم السبب بان الحرمة فتمتد الى غير ما نتفهم يعني ان السبب اى وضع المحبة
تد هو وضع به غير رفع النظر الى امر واجب مطلوب بعد تعسا وانا الزم من جهة اخرى
فبقول المصنفان عرف المذكور لا يجزى فان الكلام في العظيم كالقلام في السبب
وكان التعظيم من حيث يتعلق بالباري تعسا واجري مطلوب لانها الحرمة عن جهة تعظيم بالنسبة
الاسم يقال معنى لا يكون الا لشيء فمما ذكره بعده كامن اجتماع الوجوب والحرمة في الواحد بالحد عن اثنين
والا لزم رخص المصنفين السراخ في الواحد بالجنس حيث جعل خلاف المعركة مباركة فاسب موافقا للتشبيه في الامور
في السراخ اقامه في الواحد بالنوع فان قلت ان الواحد بالنوع والجنس كسيان في صورة النزاع
وغيره او عند تعابير الجهات فيصور اجتماع الوجوب والحرمة ولا تنافي ويظهر المثال فان الصلوة نوع واحد
حسب وقت ويوم وفرة وعبد اتى بالجملة فيصور الاحتياج كما لا يخفى على من له اولى درجته قسيت الى
الاجناس المترتبة على ان الاجناس منطقية لا كذا ان المعاني في ذاتها بل هي متميزة فالحاصل بالقبض افاذا
كخص الجنس كالسجدة مثلا فانه ان كان يتعلق بالباري تعسا يكون الجنس في هذه امر بدى فتصل
مغايرة بالحقبة الزمنية للمعنى من لفصل آخر كما اذا اخص يتعلق بالسم والافهم فالسجدة بدى تعسا
فقدرة على ان يكون مورد للوجوب والسجدة للشمس والعلم حقيقة امور بالحرمة السبب المطلقة المنعزة
بالجنس يكون مورد الهمم والافكار العقل فذلك مباركة صفة والاولى والنوع في فصلها كقلاما ما حاق
من العقل حتى ان يكون مورد للوجوب والحرمة امتنا وبين الصلوة الظاهر متساوية

الاشارة الى ان الشبهة بالاسماء اللازمة كقوله الطلوع ووقت الدلوك هي جنس في جنس جسد
عبارة اخرى ان مختلف الاعراض والشرع اذا امكن عكس مرتبها في وقت الطلوع والوقت
فيكون الصلوة في كل الساعات كجاء في وقتين من سائر الاوقات واولهم يصل الشرح ساطع
دون مكان فيكون كسائر النسخ واحد متصل في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
فالشرع في الواحد بالنسخة يقول وفي التبعيض معقول ففهم ذلك انه ما يدرى به التبعيض
بغيره بل حقيقة بان يكون الشيء عن جهة واحدة معينة هو ما هو واجبا في ذلك مسجودا
في الحاشية وبسائر الجوزة بعض عن حواش التكاليف بالجموع وذلك لان الاجاب حكم بان التبعيض هو
انما هو في التبعيض حكم بالجموع والجموع بالتبعيض في محال وفيه ما فيه وجه انه لا حكم بهنا اسلاند في اجتماع
المتقيضين وفيه ان الاحكام الفرية المتساوية اللازمة للطلب في كل مكان متضيق الى الاستحالة في كل
يعرف حسنة في نفس الامر ان الفعل الواحد مطلوب باعين جهة وبغيره مطلوب بآداب وهذا اجتماع التبعيض في كل
قلت يجوز ان يكون للفعل الواحد مطلب باعين جهة تتعلق بالامر به وبغيره مطلوب عن جهة تتعلق بالامر
به فاما كون عن جهة واحدة مطلوب او بغيره مطلوب قد عرفت مما عرفت ان الجهة التي عليها لا يخرج
ويقول القبر الصغير رضي الله عنه ان التكليف المسمى بطريق الوصف يلزم حاشا من باب القائلين
بالحسن والنجاة الدائمين طارئة فان التمسك في اجتماع فيه الوجوب والحرمة عن جهة واحدة يكون سنا
ونسب كل فيكون في كل جهة واحدة مستحقا للفعل وبغيره مستحق عن جهة واحدة فالتكليف
المذكور يستلزم المسمى في محال فالتكليف المذكور في كل جهة واحدة ان التكليف محال على من يذكره
بالحسن والنجاة الشرعيين بغيره من التكليف المسمى فان الفعل المذكور يستلزم من مطاوع

مطلوب واما على هذا الوجه الموزن التكليف المخرج فلما يكون التكليف مخالفاً فان الفعل المخرج
 به معنى كذا ان يكون كذا من حيث كذا ابتداء الامتناع كذا انما هم يجوزون التكليف بالهوى
 يعرفون ان المفادين مع قطع النظر عن سببه الشارح كالسبب في السوء فهو التكليف
 انما يفسر به الشارح كالوجوب والخبر فلا يجوز التكليف به فافهم فانه دقيق والواجب
 في ذلك بعد وفي الجهة كالصلاة في الدار المعصومة فان الواجب هو الفدية نفسها والحرم من
 حدس يقتل عن الجبهوي رحمه وقال القاضي ابو عبد الله في اليمين وليست بطلب المستند لم
 ارى من قلت وقوع استبعاد الامام ان سفر المعصية حرام وليست بطلب الصوم قلنا
 على انه لا يتصور واما الامام يستبعد ذلك في ان الصوم في سفر المعصية صحيح عند
 في سقوط الطلب عند وجود المطلوب الصحيح في حقه وانما يستبعد الامام على الباقلاني في القول بعدم الصحة
 وسقوط الطلب فان لم ير او الباقلاني عن عدم صحته على عدم حوازه عن جانب الشارح انما يفتقر
 في عدم الواجب حقيقة راجع الى الفقه والمعية في حال الصحة في كل صحيح فلا استبعاد في سقوط الطلب فانه
 انما يثبت بالصحيح قلنا حسننا ما خالف بين الباقلاني وهو فافهم فافهم ان يفسد القيد ويلحق بما هو مقيد وصحة
 في مدعي معهم يدل على ابطال ان المطلق تحريمه فثبت سقوط الطلب في غايه الامتناع وانه امر
 المستكملين والواجب ان لا يصح نفعه في ان لا يسقط الطلب لما عالجنا به من ان
 المذكور كالصلاة في الدار المعصومة يصح فان مضى قولنا في الصلاة في الدار المعصومة
 المنة عن فذلك لكون المحض من الكائن وانما لا يفتقر متعدياً وانما يكون من حيث الصلاة
 في ذلك عن حيث لا يفتقر من حيث ان يكون صله في مصدره للمأثورة وصح ومن

١٠٠
 باعتبار مصداق المنهي عنه وفاسد فحقيق المصداق وانعصر ص عليه بالاشتمال على السكون
 فيكون لو كان صلو في المأمورية فان المنهي عن السكون في الدار المعصوب به
 المأمورية بالصلوة بخلافه فلم يكن السكون في الدار المقصوب واقتضى كسب المأمورية
 انتهى فقط فلم يتم الاستدلال على صحه ووجه المصداق الدلالة عليه وان يثبت له الدلالة
 كون الشيء مأموراً به بما علة وهو مجموع فان الصاد يقتضي الجاه والمجهول والمأمور
 بالصلوة مأموراً به بما علة فالصلوة في الارض المعصوبة من حيث انها صلوة فروعها المأمور
 بهت انها استحالة بل لا تعزاة منهى عنه فلا تقادوا اذا توافقت في الصلوة المذكورة وجعلها الشيء من جهة
 اسما للمذكور والامر من جهة ان الطالب لطلب الصلوة لهم من ان يكون مقراباً بالمجهول في التي يعزى
 بها المنهي او لا فان الدلالة المنهية عن السكون في المصداق ان السكون المطلوب في الامر بالصلوة بخلافه
 بل المطلوب في الامر نفس الصلوة سواء لم يفرق بين المنهي اصلاً او بعد عن جهة اخرى فيكون حاله حال
 من امره بخلافه بالامر لم يسببه عن السرقة او سائر فانه مطبق في خاص قطعا لكن لما كان بغير
 نه استحالة فان قلت ان الصلوة عبارة عن قيام القعود وغيرهما فانما يفسر ان ما يستعمل
 الارض فالصلوة في الارض المعصومة كسبها وانما مع قطع النظر عن الجهات الاحزابية الى
 القول بغيره او لا تحقق لقيام القعود وحيث لا يستعمل في من تلك الجهة علة في ان المنهي
 في المنهي ما علة في المأمور بها في الصلوة وقلت لها جهتين جهة الصلوة منه لطلبه الى انها قيام
 وقعود المأمور وقطع التقاضين عن التخصيص باستثناء تلك العلة فيكون من جهة الجهة فروعها المأمور
 ان التخصيص بالارض يكون بغيره من جهة المأمور في جهة المأمور في جهة المأمور في جهة المأمور

الى الصبيحة المشيئة

الامم والنقص لعدم يوم الامم انه لو كفي بعد الجهد في الصلوة ثم صبح يومه كونه
قوت يومه ميتة موم ومنه في من حيث وقوعه في يوم التمتع التلخيص فاجاب عن

ابوابان :
1- فاما يلزم انه صحيح وثانيا لو سلمه التمتع فهو مانع وذلك لما في هو النهي الدال على
فما واليوم فلهذا
2- عن الغضب فانما لا بد من تحاشات الصوم ولم يرد انه صريح في وقوعه
في الصلوة في يوم التمتع وقد كذب بتخصيص الدعوى بما كان بينهما عموم من وجه
في الصلوة والعصب منها عموم من وجه وتحقيق الوجوب في الحرمة في الصلوة في الارض المحضوب
النظر اليها واما القوم المطلق وعصم التلخيص عموم مطلق لا يمنع الوجوب في الحرمة بالنظر اليها فيما اذا
صرح الامم كما يجب ورواه الله بان مراد النقص على الدليل دون الدعوى فان عدم النقص المطلق

يصح الى انه لا يرد في المص في الحاشية لو قرر النقص بان في صوم يوم التمتع من كونه وفاء بالشر
وكذا في يوم التمتع بينهما عموم من فليعلم مقتضى التحريم اطلاقا لا يحد يكون كالصلوة في الدار المحضوب
ارجوا به الابلاسه ام او بانه المانع انتهى مستر ذلك ان مقتضى الجواب بالتخصيص ما يكون الجمان
لذلك بينهما عموم وخصوص من وجه من الخارج كالصلوة والعصب الذي هو عبارة
عن التعريف في شك اليه يعرفه ولا شك ان التعريف المذكور والصلوة المذكور من المحرمات التي
النهي اي من المحرمات الخارجية بخلاف اوقافها المندرجة بمعنى اعم من ذلك الصوم في يوم
الحر فانه عذري فان قلت ان المحرمات هي الاستحاضة والحيض وجوبها في جميعه ولكن المحرمات
في يومين من الطائفة اعمدة هي غير مبرورة في الخارج قلت انما هو ما يكون المحرمات من الموجودات
التي تترتب من استحاضتها لا شك ان شخص الصلوة وشخص التعريف من ارسلت فيكون من

لم يجرى ما استلزمه الوفاء الخاص والعموم المحال، لا يسلم كونه من الوجبات الخارجة عنهم ثم قال: وجوب
 بين العام والخاص مطلقاً بينهما من وجوبان التعميم مطلقاً لا حصراً في التحصيل لا بسببه والآن
 في مبحث المبريد من الأمور العلة بان جعلها واحداً فيلزم اجتماع الحسن والقيم في الوجه المصطلح
 وفي العموم من وجهين أحدهما مساوياً لا لوجوبها أصلاً كما بين في كتابنا في وجوبها في وجهين
 والمحرمة في الحقيقة الواضحة أنت تعلم ما فيه من الاضلال ما وانا سلمنا الاتحاد في العموم على ما نحن
 نعلم قطعاً بحكمها الاثري ان الصلوة المفروضة المطلقه بعد تحقق الوقت كروا الى الشمس الظاهرة
 تاركها في جميع الوقت خاص قطعاً والصلوة المفروضة ليست دون سائر في ذلك وقت تاركها في جميع
 قطعاً مع التماثل المعلق مع الخاص وهذا انما هو العارض كما ينبغي ان لا يكون بل زمان كما هو مقتضى
 على ان دعوى الاتحاد في العموم مطلقاً فانتم في اجناس والفصول والافعال والاسماء والصفات
 واما العام المطلق العرضي للمصداق والخاص كونه بالماضي العائد مثلاً فلا يندفع دعوى الاتحاد فانهم لا يزل
 على المذهب سائرنا بناءً على انهم اجتمعوا في وجوب الحرمة في وجوب واحد ما ثبت صلوة مكررة والثاني في
 ان الصلوة التي او يستمع الفرائض الواجبات في بعض من صحيح قلنا هو من الواجب معاذ
 مكرره وبين الملازم ان الاحكام مسهولة فالوجوب والكرهية الصفتان وان اذ لم يجر اجتماع الوجوب والكرهية
 في النوع الواحد المدة او لم يجر في الوجوب والكرهية في الصلوة الواحدة فيمكن ذلك المحقق في الملازمة
 بطلان الثاني انما هو ان المقدم وبطلان لا يكون فرق بين منع المحرم والمنع في الاجتماع مع او اجتناب
 نحو والجماعات فما استلزم اجتماعاً معاً بل هو معاً في الاجتماع الواجب والحرمة الواضحة في وجهها
 التكليف بفعله او بغيره وقدر سقط اجتماعاً كما عليه القاضي ووجه الملازمة ظاهران النحل الشكوك

يمكن تحصيلها من السراج على ما يقتضيه القوة الزمنية من بعد عقود الاستدلال المستحق اجابها او
 في المدفان في نظم سرده ونفى ما من القاضي لان ان يقال ان المدعى يعرف كذا اجابها غير النجاء
 واما بعد
 فلهذا سبب لعدم سقوط الطلب بل لان له العلم انه قد بين مما ذكر ان الواجب بانواع ما هو
 اجابها الوجب والمصلحة مما يجود اليها والامر بوجوبها فلا يجوز في المدعى ان يقول ان المدعى
 تزعم في الخروج عن الارض محصور في هذه الزمان مع قطع النظر عن تعدد الهبات واجبة حرام فان الخروج
 عن الارض المحصورة نوع واحد ومن الارض المحصورة به المضمونة تحقق واحد من هذه النواع والخص من نفسه مع
 قطع النظر عن الهبات اامة مطهر بالمعنى في نفس حركة لا يحصل من قطع المسافة والموقوف فيها
 وبه حرام المدعى في الخروج فغير واجبه وهو قد فو له ما يشتمل الخروج المذكور لجهتان جهة التفرغ فلو كان
 سر ميده اجرة واجبا جهة الاستئصال ويكون من هذه الجهة مما يمكن اجابها الوجب والامر من جهتين
 والامر سجد في قوله الله بانه حرم عليه تطلب الحج بالانكشاف المحال على الاول ان الخروج عنه من غير نقل
 اقدم وهو في الاستئصال على غير فكون واجبا وحراما فله التكليف بالقيضين في تكليف بالمدعيان
 في ان حقيقته لا يستلزم انما النقيضين وهو مع بيان المزموم ان الخروج المذكور اذ هو حسن
 بالان وان كان يكون مكلفا بالنظر اليها ثم هو بالنظر في ذلك فيجب استلزام ان لا يكون مكلفا بالانظر اليها
 فيكون من غير الاستئصال الى الجسد الواحد مكلفا وغير مكلف في غير الجسد الواحد فيرضى المدعى ان
 يخرج من حركته والركب بعد تركه فالحق من جهة الترك واجبه من جهة البقاء في الاخذ بهما
 في ترك سبيلها وتقليد ان السبب في تركها من الاخذ بها التي لا ترى فاذا اخذ السبب
 في الخروج فله من اول ملاقاته جارا ويحصل ملاقاته بالآخرين في اول ملاقاته كرا وحصول ملاقاته

كذا هو المسمى وخضه من من وجه كسب الخلق فان زوال ملاقات المبدأ مثلاً قد يكون كجمل
 ان زوال الموضوع ولكن حصول ملاقات الخواص الثاني قد يكون زوال ملاقات الخواص الاول وقاية
 كذا هو الموضوع معها فان المراد بان زوال هو لعدم الظاري دون السلب المحض ففقد
 البعد والاشياء تركت جميع المذكورين وبينها عموم وخصوص من وجه مثلاً مثل حصول في الارض
 المعصية به وهذا هو المراد وما شئت فسمه في حق المصطفى وقد يقال في الجواب ان استعمال ما حرم حق المالك وهو
 راض بالخروج فصار راضياً بالاستعمال المخصوص والمطلق الذي في ضمة وتكون مثل الاستعمال
 استعمال وقسمان الكلام فيما اذا فرضنا بعدم رضا المالك بالاستعمال مطلقاً وذلك في اعيانه على القدم
 كذا عن المزدحم مثلاً فلا يكون مثل الاستعمال والاستصحاب لان يقال انه من قول (ان ضمة مع قيام)
 المحرم لا يوجب كونه الكفر على اللسان مع الاكراه للضرورة ثم ان السامع صاحب السمع وغيرهما استمر
 في معصية المعصية للخروج المذكور ما بها لا يكون الا ان الممازاة او نفس المنهج في رتبة كذا احدهما وقع
 المصطفى والاستصحاب المعصية حتى الفرج في غير ما في سبب عدم السواد
 حدوث المعصية انما يكون باجتماعها كما في ما نحن فيه فان الحدود كما تفضل الشئ في كذا
 قد يكون بعينها كالمثل فثام قال والحق ان التوبة ماحية للمعصية يعني ان الخروج وجميع فساد
 حال كونه راجعاً كما في صورة الهبة فانهم ان مسئلة يجوز تحريم هذه الاشياء او لا في سبب
 بهما شيئاً او وليه ان شاء الله كذا يجوز تحريم هذه الاشياء او لا في سبب
 لا جال الجلال وما في اي واحد شاء وفي الثاني منع الجمع اي لا يجمع بين الامتناع في الاحتلال بل هو
 لا يملك عن كثر العتق وولاء النفس واختلافه لان الواجب الخراج اليه من العين او واحد لعمرة

كبر الشاكي واختلافه ثم علم ان يخلق المركب الذي يستلزم الترتيب لا بالاشتراك على الجملة فان الامر به
 الماخوذ في تميزه مستلضافه الى الاشياء المخرجة ان يكون نسبه في القبول الى المخرم بالذات المخرم
 بالعرض ميبغ الاول منها لان يكون مطلوبا حرا للقبول مستقادا ضيقا فبذلك اقسامه بالاشياء
 الاول منها ما يكون بالذات منسوبه الى المخرم بالذات صريحا وتلذذ اقسامه من اولها ان يكون المركب معلقا بالذات
 حد الاشياء المقبول مع غيره السعي في موضوع القضية الطبيعية المصطلح للمعاني بين فصول المركب الكلي الى كل واحد
 من مطلقه انما هو ان لا يقطع واحد منها وهذا معنى قول المفسر في عدم الطبيعة بهذا المعنى
 انما يكون لعدم جهة الاقراء والاشياء ان يكون مستغنيا بمفهوم واحد من حيث يوسع قطع النظر عن حصة المخرم
 انما يكون من المبدأ المقتضى من المنفصل فيحقق معركا احدا افراد فقطه بالتركيب الكلي ولعدم مذكر المص
 بهذا القسم الثاني لغيره ان لا يثبت فيهم منه وان لا يخلق المركب باصديق عليه انما يكون مفهوما
 الدواما وعنوانا لما قد اقبله فيصير ما عدم هذا اوعده ذلك ويخلق بمفهوم واحد بالعرض ما على ان
 بها الصف في العز والضعف الطبيعية في الجملة فلا يفرق عموم نسبته الى سلب العموم وانما تعلم ان المعين
 الاخر من هذه المعاني يزعمون ان ذلك حقيقة بالنظر الى السلطان الموزعة فان الطابع ما كان
 لا افراد في حكم اشياء فيكون في يده العموم والمتعارف هو الملق الاول العنصر في السلب وانما يكون الاخر
 في نسبه الى الاشياء وان يكون مستقادا ضميا فهو ما قال المصنف في القسم من ان لا يخلق المركب بالجموع
 مفهوما واجتماعا وذلك فيما كان المعطى بالواد كذا لا بكل السلك واللبين وادراكه لا احد في غير من
 في الترتيب بالذات والمخرم بالعرض فهو ما قال المصنف في القسم الرابع وهو ان يكون المركب فيهما وذلك ان كان
 المعطى بالواد والمقصود في كونه على السلك او البين والمقصود بعدم الجميع في الكل والظاهر ان هذا من

الجاء في اللغة ورواها البصري وجرى مجرى غيره في شرح هذا الكتاب في مختلف جرائده
 ان في فيض العيون وبيانها اذ قصد امتناع الجمع فلا تامل محذوف هكذا للسعي ان يفعل وكذا في
 مسئلة المنذوب هل هو كذا في اللفاظ للموضوعات اذ اللفاظ كلفها الجدل في الرب
 من علمتين ومنه ان منصوصا فعل اذ ذكر وفش عن بيان معناه الوضعي فقدر اذ اللفظ
 المدلول ارجاع الحكم الى العشرة كما في سائر الاحكام وهذا كما مسئلة القائل بان الامر حقيقة لا
 جوب ومجاز في النذب عند الحنفية كما يذكر في محبت الامر وقدره او نفس اللفظ الى الكلام
 المذكور ههنا من ان المنذوب هل هو ما مور به حقيقة ام لا لمخالفات لفظ الامر بتركيب من البروت
 السلة الالف واليم والراء هل يستعمل في النذب على سبيل المحذور ام لا فبعض جماعه من الحديث فكيف
 حقيقة قبل في شرح المختصر عن بعض المحققين انه حقيقة وليس على النذب بل ان النذر
 الامر حقيقة في القول المخصوص كالفعل في القول المخصوص حقيقة في الالف فقط وكانت
 حفظ الامر حقيقة لا يجب فقط فلا يكون النذب امر ولا المنذوب ما مور وامت تعلم ان
 ان الالف هذا الطريق يخرج من نظم المحرمان راجع الى التماس المسواة بان يقال اللفظ
 موضوع لا فعل فقط في الالف فقط لا يجب فقط فالجواب موضوع لا موضوع لا موضوع لا للفظ
 موضوع للموضوع اللفظ يكون من موضوعه ذلك اللفظ والمقدمة لانه ليس لصادق الاول في غير ذلك
 يقال ان راجع الى انما يطلق حقيقة ما يتعلق به معنى السبيل الكلف لفظا لا موضوعا
 الاعمال ما يتعلق به معنى لفظ الامر اعني افعلة حقيقة وليس المتعلق بالفتح الالف فعل الموحى دون المنذوب
 وهذا المقرر راجع الى الشكل الاول المنذر في الاسماء بان يقال ان الفعل الموحى في غير فعل

حيث نلفظ الامر بها بمعنى لفظ الامر فيها ، فهو ربه فقط فان فعل المندوب هو الامر فقط
فلا . المندوب مأمور وهو المطلوب وغيره لفظ الامر محقق في الفعل وهذا الطبع قد يستلزم
سبيل الحيز في الاجاب وسبيل المجازة المندوب صحيحا الثاني لما يلزم ان يكون معنى مجازا
الامر بل يجوز ان يكون لفظ الامر موهوبا على ذلك الصيغة اعم من ان يكون مستعمدا معناه الحقيقي
والمجازي كلفظ الحمد معناه احرص بزيد عما سواه كالنفس في هذا اللفظ مستعمدا معناه المركب
الحقيقي او المجازي كلفظ الفاكهة الموضوع للقول المنفرد عن سواها كان القول معناه والحقيقة او المجازي
وتم استغناء عن القياس ان الفعل المندوب يتصرف في تحقق معنى لفظ الامر في الفعل فان اراد
بالتعليق حيز في المعنى لانه الثالث من الحقيقة أي الوجوب والمجازي الذي هو المندوب فبمعنى الصوي فان
فعل من تبرع بالمعنى المجازي يتعلق بالمندوب ، واما ان يراد به تعلق من حيث المعنى الحقيقي وحده
ليتمتع الغير به فهو الكبري فيستكره ان لا يكون ماصلا للكبري ان كلما يحضر فيه تعلق معنى افعال
فحقيقه هو المأمور به فقط وهذا اقبل الاحتجاج فان الامر بكون موضوعا لافعل اعم من ان يكون
موضوعا مستغنى في الوجوب او المندوب فمكون المندوب الله ما يتعلق به معنى الامر فيكون مأمورا
بل على المذهب المسمى ثانيا له لو كان الامر محققا في المندوب طكان ترك المندوب معناه
بطا لا نقا ، بيان الملائمة ان المعنى لعمدة وشراحيها لعمدة الاول ملائمة اهل اللغة حتى
ان المعنى من لفظ الامر واما الثاني فلعله بعدا فحسبت امرى كما سببه في نفس الامر والمندوب
انه لو كان الامر محققا في المندوب لما جاز قوله نعم لولا ان اشتهى على امرهم بالسواك عند كل وضوء
فان مقتضى الحديث انه لا يسواك الا بعد الاكل فاذا كان المندوب في امور المصالح كون السواك منه وبما معناه

[illegible]

انما ارادوا بالكتاب الامام ولا شبهة ان المذنب بسب فيه الامام فانقضت حمله كونه الحكم من راي الاجماع
 فيه لا يجعل مسئلة لعدم يكون مطلوباً بالبرهان فيه فقلت لما وقع الراجح في النكاح راي القضاة من
 انه راجح وفيه شبهة فجعل مسئلة الاستصحاب والسببان ان الراجح ما يعطى كما سيأتي في مسئلة
 ان المصالح ليس لها حرج خلاف للكلية ثم اخذوا من غير الاستصحاب في الاحتجاج بالترجيح من غير العلة
 الا لا وجوب اعتقاد المذنبية وهو متوقف وهذا جعل الاستصحاب باجتماعه كجوابه وجوب اعتقاد الامانة
 ولكن ذلك حكم آخر متكرر في القوم المكون ذلك الحكم تكليفاً فيكون الراجح نزاعاً اعطيا في حال
 ما شبه المذنب الاستصحاب بل يكون الذنب بل الامانة تكليفاً انه لو جعل نفس خطاب التنبيه تكليفاً به بعد وحل
 رادة بخطاب التنبيه في مسئلة ذكره وبه ظاهر السمع على المتعلق بما فعل العباد واقضاً او كسر الفلانة النقص
 بالنقص المذكورة في القرآن مثلاً فانما خطاب التنبيه بتكليف بالضرورة اللهم الا ان يقال انما التكليف
 من حيث التذكير استبعد الاستصحاب في التذكير متى لم يرد معها التنبيه وجعلها لا حاجة الى التحصيل بهذا مسئلة
 المذكورة فالمذنب آفة المذكورة كراية التي تنهيه عن محسنة كما ان المذنب ليس على مورد الكثرة بتكليف
 كما ان المذنب كراية فاجبة كما في الفقيهين انه يجهل المذنب في تأملين بانه ما يرد كراية في الفقيهين
 في كراية فاجبة في الامانة بتكليف من منعه عن الاستصحاب كما تحالف لهم في المذنب فاجبة في انه تكليف في خلاف
 لهم والمذكورة فالامانة بتكليف ودلائل التزيين في المذكورة بعينها ولا يلزمها في المذنب ما يرد في تعرف
 فالذي يلزم في الاول اني عدم يكون المذكورة منها ان النهي خصوصاً في ان خصوص وهو انما
 هو تعميم في عموم فقط والعموم لو كان نهياً لكان فعله معصية والى اني بقاء النهي ان ترك المذكورة
 طاعة وهي ترك المنهية عن غيرهم فيسبون النهي الى نهى كراية ونهى تحريم ومورد القسمية من النهي في النهي

في المقام الثاني اعني عدم كونه مكلفا بالكلية فانه في سعة الترتيب واللباشرة وان كان من وجوب
 اعتقاد الكراهية تكليف او نفس الخطاب تكليف. قد مر مفعلا انفاً في المسئلة الاباحية كما يري
 انه قد سبق ان الاباحية عن من الاحكام ولا حكم الا من المخرج فقد ثبت ان الاباحية من
 شرعي ودل عليه قوله عليه السلام ان الاباحية الاصلية تخرج من الاباحية الشرعية لان كل ما عدم فيه
 المصلحة الشرعية لا جرم في تحله وتركه هذا مدرك شرعي للحكم الشارع به فيجب ان لا يكون الالباح الشرعي
 وانما تعلم ان الاباحية عبارة عن الاطلاق والاباحية الاصلية الثابتة قبل ورود البعث ولا شك
 انها ليست حكماً لا نهائياً بل تتعلق بها خطاب الشارع حسنة وان تتعلق الخطاب بها بعد البعث ما لم يكن
 عدم فيه المدرك الشرعي لا فوج في فعله وتركه فانه بعد تسليم هذا لا يكون حكماً نهائياً عند تعلق
 بهذا الخطاب بعد البعث وكلامنا قبله ولم يستكن انكم بالاحكام والالتزم بعد ورود البعث سمي
 تلك الاباحية مخافة ان يفسد عبارة من رفع الحكم ولم يثبت كونها من الالباح لان كلامه "ان خطاب الالباح
 عبارة عن تعلق قبل البعث بتلك الاباحية وظاهر الخطاب" فحق بعد البعث فقد ثبت قبله تعلق
 الخطاب في الاول النفي فيكون حكماً شرعياً لاننا نقول قد مر ان تعلق الخطاب بالاباحية يكون بعد
 ولا يحصل الحكم بدون تعلق الخطاب والثاني الاباحية الثانية بعد البعث بالبرهان من ان البعث
 كما هو اقول له تعالى فاحفظوا دينكم وانما كانوا في شك من اول ما خلقوا فاحفظوا دينكم وانما كانوا في شك من اول ما خلقوا
 مع الميم وفيه تفصيل في رايي ولا شك ان الاخرين من الاحكام الشرعية وهذا هو الظاهر من الحق
 واما المعروف فانه قالون بان المنسب في الازل كالنفاق عن وجود الحكم مستأنفاً ان له غالباً
 واثباتها قبل البعث احكام شرعية ومظهرها الرسوخ الباطل بالبرهان في تفسيره والاشارة وقد يقرر

[illegible]

اريد ما في الحاشية ثم يرد بقوله في هذا الباب وجوب كمالا يحض على المصنف وكذا في باقي ابواب
 ما يتاخر في المباح اما يكون سر كاله لو قصد بعده تركه وذلك لا يلزم ولو اراد الحرام ثم قصد فعل المباح تركه
 فانه يكون واجبا ونحن نعلمه ووجه عدم مساله الصار يظهر بما سبق بان فعل المباح هو مقتضى
 وصده واجبه ولو سئلوا فيكون كل من فعله واجبا بالواجب فيجب عليه اجابة بحسب ما ذكره المصنف انه لو اراد الحرام
 ثم قصد فعل المباح تركه يكون واجبا ليس بغيره فان المراد بالواجب بالواجب التجري في فعله
 مرضي له كمالا يحض على ما من له ان تامل لا يتوقف على اراده الحرام ثم قصد الترك فيفعل بل المباح في صدره
 ومقتضى فيكون واجبا محض وان اراد بالواجب الواجب العيني فلا يكون محققا فان الواجب العيني يلزم
 الاثم تركه لا يلزم بهما فالمراد من صاعده فعل المباح في هذه المسألة يصاب ترك الحرام بالكل الواجب
 فلا يلزم للائم قطعا وصده بغيره من القوم والكنى مراد لفظه فالكفى يلزم كون المباح واجبا
 بخلاف النظر الى امره وبه كونه مفعولا للحرام والقوم يلزمون كونه مباحا بالنظر الى انه ولا ساق في بينهما
 وقد مر في هذا الباب بهذا التقيض مع امكان كل واحد منهما وبهذا البيان يظهر انه فاعلا
 على الكعب بان من تركه كمالا يحض على كماله فذلك لان الاجماع بالنظر الى ذلالة الف
 ووجوب المباح بالنظر الى الذلالة وهو كونه مفعولا للحرام وبهذا يظهر ان كون الواجب بالواجب
 لا يصح مذهب اللغويين والظاهر ان مقتضى علمنا بهذه بان من تركه يستلزم كون كل حرام واجبا لان
 كل حرام ترك الحرام امر به صدر الحرام واجب ووجه الدفع ظاهر فانه حرام من حيث الذات ولا حرج من حيث
 الصفة لا ينافي في هذه تعارض المذهبين اهـ والمباح قد يغير واجبا في بعضه مالا ينافي فاعدا
 لانه ليس بالنظر الى ذاته وجبا كما مر ولكن قد يعرضه الوجوب بواسطة ما لا ينافي في المباح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الذئب في الشرب فلو انما كان الحرام ابتداء الاستدراك مما لا شرعا استمراره وبهذا القدر يتم
 الرد على الشافعي حيث قال ان محقق النقل يتم ولو لم يكن فإثر استدراك على القوة بل لا بد
 عن ابطال العمل قال المرتضى لا بد من طول العمل كونه فان قلت ان بطلان العمل
 في عدم الطاري وذلك انما يتحقق بعد تحقق الفعل ولا شك ان فواعيل غير الفاعل
 بعض اثر ليس بعين طاري فذلك انما في البطلان فلا يتم التزيب لا العمل لا يحصل من معناه
 فان البطلان لعدم الطاري في الشيء انما يكون المستدرك وجوب استدراك النقل بطريقا لا يتحقق لا ما قبل
 اطلاق التزيم الشيء بعد الوجه كما يكون رفع وجوده كذا يكون رفع ثمرته المقصودة منه في اقله بطلان
 سببها وجهها في المجهول المقصوده وكما قاله تعالى رضي الله عنهما لربنا ابن ارقم ان الله تعالى
 ابطال حكمه وجاهلك معه رسول الله لم قلت والى المي ارفع الوجود من شئ الثبات وهذا الوجه من الاعمال
 شائع قلت بطلان الامر العاود كزيد وعمرو السواد والبياض انما يكون بعدم الطاري له واما الاطلاق
 والاحتال في القارة المسيرة في التزيم حقايقها من مبداء الى مسانحة المصنوع مثلا قاعدا ما
 الظارية بعد وجودها ليست باطلاق لها الا ان شق من التفاضل اذ حصل في وقت الظهور مثلا في المي
 في السبب عدم وقوعها في وقت العطف مثلا بل انما يطلق الاطلاق عليها اذا فعل شخص بعضها وترك
 بعضها او فعل تمامها وعبر منها امرا والفرسا في ثمرتها المقصودة منها كما في حديث ع. منه
 رضي الله عنه عنها فاذا سطر الكرمية من النخيل من الباطل ثبت النهي عن كذا ما فيلزم الاقام
 كذا يلزم التوقف في اموريها في ثمراتها واذ ائتم اقام النقل كجبه قضااه فان موجب التزيم موجب للفقهاء
 في اذ لم يعلم انه لا خلف له فتأمل في مسئلة الحكم من رخصة ان الحكم من قوله هو ما يكون

صريح في كلامه برسخي الجوارض في غيرهم وما يترتب من غيرهم وقد عرفت ان الحكم عبارة
عن خطاب المرنوعين يتعلق بافعال المكلفين اقضاء او كسرا او هو با كسره تفسير للحكم التكليف
ان كان له في التكليف وتخصيص التعريف بين سببي كحصول المعرف والالتزام للتعريف فالمراد
بالحكم الحكم التكليفي وجعل المصطلح في الجملة شاملا لكذا في الحاشية فقيده رعا من جعل الرخصة
شاملا من خطاب الوضع فان منها ما يكون واجبا ومنها ما يكون مندوبا وفيها ما يكون مباحا
«الحكم» ثم قال في ما يفرق وجهه ان مصلوفا في عبارة عن ترك الحكم من غير ان يرد
من الالتزام الوضويعي العبد الضعيف في الدنيا من ان الاخص بها حكمان وضعيان
احدهما كون التعريف غير مبرور به فان رزوه من الاحكام الموضوعية المبرور بها فان الخطاب
بان هذا الحكم معزى عن العسر في هذا في الظاهر ان كان جوازا فلو كان لغيره الوجوب او لا
وامثال ذلك لا بأس فعد ما من الاحكام الوضعية كالقضية مما هي قضية من السلام ولصاحبها الوتر
والا بانه مثلا لا بأس بعد ما من الاحكام الوضعية ثم لغيره فاعبر بعضها يستعمل السمع كالتعريف
في الدين فان «قصر من عسر» لا يستلزم في العرف ان يكون المعبر باقيا ولذا جعل الرخصة
منها بالنظر في المعبر المتعارف بان معبر العرف اذا كان المتغير اليه اعم وجوديا كالاحكام يقتضي
ان يكون المتغير باقيا في الذات واذا لم يخلو السابق كان شاملا مجازا ولذا قال الله تعالى
سيدا في انهم في الجوارض وبعضها لا يشمله كما قال تعالى فيهم هو ما يستباح معه قيام المجرم ثم الرخصة
على رجة انواع فالانواع الحكمية الرخصة ابق لم لا ملك المردول اعني الحكم والاحتمالات من ضرب
الاسمين في نفع اربعة من سقط منها ما يكون الحكم باقيا بلا دليل فان لم يرد مقتضى الشرع فلهذا

ونيسا سالى اربعة اصحاحات واقعية الاول ما استخرج اى عموم لمعامله المباح مع غيره من المباحين
 المحرم وقيام حكمه كالحكم الكفرى على المسلم ان عند المالك انه قال الكفر حرام مطلقا لم يرتفع وبطل حرمته
 حكمها ومع ذلك عموم لمعامله المباح عنده بمعنى ان لا يعاقب ما يترتب عنه من العبدية
 والاشارة وفيه العمدة الاولى يعنى بالاحكام الصا اولى ولذا لم يمت صاير من عن غير اجزاء تلك
 الكلمة على ان كان ما جاورها وقع فى قضية حيث رضى السعداء عنه قال سفيان الثوري وما فى
 المختصر ان الرخصه المشروعة بعد مع قيام المحرم لولا العذر فغيره لا يقع كفى فى التحريم فمشتبه
 المكروه على اجزاء الكلمة حتى يقبل محرمة قبل النفس بلام مع ان الثابت على ما رواه العلامة فى حرس
 رضى الله تعالى عنه من كلامه فى ذلك انتهى وجوب الاقضاء وان لولا المذکور فى كلامه المختصر على ان المحرم
 لم يمت مع العذر محسوبا اذ لم يوجد حرمته لم يوجد مع قبول اللهم الا ان يقال ان حرمته المفهومة من المحرم
 راوده ما لا يعمل بها معاملة للمباح ففي العذر لا يوجد المحرم بهذا المعنى والمردود بالمشروع على قول صاحب
 المختصر ما لا يوجد به ولو تفصلا مع قيام المحرم والقسم الثانى ما تخرجى حكم سريه ووالعذر كلف
 المسافر والمريض وهذا الذى لم يمت فيه المدلول ونفى الدليل المعنى انه لم يمت فى هذا المقام بمجاء
 الحكم المدلول كره وجوب الصوم له ليدل به من شهد منكم الشهر فليصمه والعزيمة يعنى التمسك بالاصح فلهذا
 التمسك لولا لم يمت فلو مات ما بلغ كماله وللقسم الثالث ما تخرجى حكمه على ما كان على قبل من امر
 كغرض موضع النجاسة واداء الربيع فى الزكوة الى غير ذلك من قبل النفس هو النية وان لا يجوز
 الصلوة الا فى المسجد والمنافع فلهذا القسم هو الذى لم يمت فيه المدلول معناه جمل من افاد
 نية انما هو بالنظر الى المعنى المجازى للمستعار فكذلك انما الفاعل المستعمل به على الراجح ليس بفاعل

رجع ما سقط من الخمر مع العذرة من وقت في الجدة في غير موضع العذر سقوط حرمة للذمضفر
ورد الله الثاني ثبوتان لما لم يقع الدلول مع الدليل والفرق ان في الثاني راضي الحكم
عن السبب كما في عموم مثله لولا لقاعدة من ادم اعز في هذه المقسم سقط الحكم اساسا كحرمة المسببه
سقط نهذا في تمام فصلكم ما حرم عليكم الا ما حطرم وورد ذلك ليس بشايعه عن الثاني بالمراد
في الجدة في غير موضع العذر فان الصوم ايضا كذلك فم انهم قالوا ان لا يخرج من الخمر السبب ورسوله
ما روي ان من ان يغير الحكم من سبب لا يغيره كذا في بعض الكتب وبقا الحكم ويغير صفه وفي القسامين المذكورين
او سقطت دلوه فهو مجازيه الناس في الخمر انه في المجازيه في سقوطات الحكم اساسا فقد روي عن الحسن
الحسين بعد ما رواه انه سقطا فلا نسب الحكم في موضع آخره في موضع العذر اى محله على المحل
بعد روى العذر من انفسه التي بقيت في ذات حكم وتبدل صفه من العذر ليس بهذا المعنى اتم في الاول
فان الذي ينسب حكمه وليد في حالة العذر يكون السبب هو من الذي راضي فيه الحكم فان راضي به
عن صحت الاستقاط وله في زمان فله كسره بالاسقاط الذي هو الذي المجازي واذا ينسب ان في حصه
الاستقاط يكون الحكم شرعا في عموم موضع العذر وساقط في موضع العذر كحسب اراء القدر عن العذر
ثبت ان اصل الحكم قاله سقوطا مع الرجل مع الخف من القسم الذي هو رخصة الاستقاط فان اخذت
عانه برضا من سره الى ذلك الجنب فعلة وحسن البطن والظهره الوضوء سواء اذ لم يتعلق به خفن
حوصه الوضوء ومعناه فقر سقط اعتناءه شرعا في الموضع العذر وهذا معنى رخصة الاستقاط ورواه الربيعي
ساجد اكثر من هذا انما هو ان يكون الغسل اى غسل الرجل مع الخف مثله وان رخصه الاستقاط فاقا
سقوط حكمه العذر مع العذر وعدم شرعه كما في المسير فان حرمتها لا قطع مع الميرور غير متفرقة

۱۳۳۵

بما لا يجيء بحال المرسل لا يظهر علمه في محرم طارئة وادعى المصنف في الحاشية بان الحنف لما اصر على
طاعته انزل الحديث لا الرجاء قبل الشرح او انقضاء المدة فادعى وجود الحديث وقت الخوض بل بعده وقت
الشرح والحمد لله... مدة فدا كلف الغسل قبل الحديث لان الازالة في وجوده بل فانما يرد الحديث الى الرجل
بعد الرزق او لا يتقوا فانما يحدث طارئة الغسل فيكون الغسل وقت وجوده وعدمه سواء في ازالة الحديث
لا يفرق بين وقت فكله في غير محله انتهى حاصل ما في الحاشية ويقول العبد المخلص رضي الله عنه ان
الجواب في كل حال الى تقية ولو لم يكن فان الامر في جفاء فاقول ان شارح اكثر قال انما يشهد
العسل ثانيا ان الغسل الاول كان له غسل المسترح الواجب بالقبض المدة وما ينبغي للمستريح شروع
واجبة عنه الشيخ ابن الهمام من الغسل الاول يجوز ان يكون غير مشروع لكنه ادق من فكيف في المستريح
الظان باستدوامه بالغسل وغسل واستدوامه فانه فكيف وحاصل اراد الله في الدين والله اعلم
في الحاشية ان الحنف لما اعتبر ما عدا من سيرة الحديث لا يقدم فوق الغسل عند وقت دخول الماء في الحوض
سنة الرض لم يوجب الحديث فلم يوجب الازالة ولا شبهة لان الغسل لا يكفي للحديث الطارئة بعده عند الزحف
وانقضاء المدة فان الاجماع متعقد بما ان المرسل لا يظهر علمه في الحديث الطارئة بعد وادعى قال
المجيب كفاية بعد الشرح كما قال فيقال يجب بعد الرزق لانه قد حصل فلا بد من القول بوجود الحديث
في القدم وبطلان المسح عند دخول الماء في الحنف عند الخوض اسم الازالة والكفاية بعد الشرح والا فلا كفاية
والا لانه فيكون دخول الماء الحنف عند الخوض واقعا للحديث حيث لا يكفي لما بعده فيكون مستوعبا فيهم
تسبب مدعى شارحه اكثر ويرفع جواب الشيخ فتأمل فانه دقيق حقيق بالتأمل بل الحق في دفعه
ما قال شارحه اكثر ان بعض المعتبر في حصة الاعطاف في المسح وبقية نظر الشارع بان العمل بانواعه

42

ان لا يكون كان الامر الاول فيمكن ان يقال انه كمنح الى التوجه فالامر ان هو اقتضا الطبيعة الحية
 واقضا الطبيعة المطلقة فنقول القابل هم يوم الخميس من الصوم الحاص والصوم المطلق والمكلف
 الاداء من باب ما هو الاول دون الامر هو الثاني اذا اقتضا الطبيعة يجوز ان يكون من حيث الصوم
 حيث لا يخرج عن العبرة بل بالقضاء فمما من فيه واذا ظهر من قولنا في المتن والحيث ان الصوم
 لمحة للموافقة للامر ولعلنا اسقاطا فمما لا يري بينهما وبين الصوم والحق خلاف ذلك كما
 هو اربعة اقسام في ما ياتي وبما يحا وجب التحقيق ان المطلوب من الاول لم يمتنع انما هو الامر كبر
 ان كان كان والامر الى الاقعية التي منها انما انما فلو افق ما كنفه انما يحصل في الامر بالماورين بل
 الحرة واذا لم يحصل العلم بالماورين على سبيل التحقيق يقوم الظن مقامه في ادم الظن ما لا يكون للموافقة
 التي هي الامثال معتبر الا عند الشرح واذا ظهر الخطا يرتفع الموافقة من الاعل ولم يكن معتبرا عنده ولكن
 حال سقوط القضاء فان ادم ظن الموافقة فاما سقط القضاء ويحصل الموافقة التي هي معتبرة من
 في ظاهر الظاهر يتعين رفع الركن في ارتفاع الموافقة ويلزم القضاء فالموافقة المذكورة وسقوط القضاء
 مثلا ان كان فانه عند العلم الغيبية ما ان المماورين في الواقع يتحقق كلاما وكذلك في الظن وعند خطا
 ان لا يحصل كلاما وبالجد ان بها احوال سب الاول جزم الموافقة والثاني صحتها والثالث سبها
 والرابع جزم عدم الموافقة والماورين واما شك في رجوع اليها فكانها وادس عدم التصور في
 الاولى والثاني كلاما مثلا زمان وفي الباقي ما سوى السلاس لا يتحققان وفيه ان اني ما بوافي المعبر
 من الشرح فبما زمان وان انجل فلا يتحققان فان قلت اذ لم يمتنع ان يكون تعلق الامر
 مع السرطاني في نسبة كلاما او المشقة فخط لم يحصل الموافقة ولم يمتنع ايضا كما هو

لا يلزم من عدم تصور الموافقة أو اللاموافقة عدم ثبوت الفعل الموجب لاختلال السبل كجوران في صورته
 وبما يتعلق السبل فحصل خلاها على سبل السداد وبهذا السبل ظهر التلازم بين الموافقة وسقوط القضاء
 وأما الوجه في منع الزم في مثل هذه فهي مثلاً لها وساد بطهر يادني تأمل فناء وان عوجنه
 في الماء فلا تلازم للمعاني الثلث المذكورة فإن المصداق الذي صلوة الظهر مثلاً داخل في بعض أحواله
 واليقين الوقت سقط القضاء وان كان لا يمتنع من المأمور به وحصل للواقعة ولم يرتفع السائل من استئصال
 الواجب وقد ظهر من كلام المصالحان الصحيح سقوطه بغير ورود الامر بوقت ذلك بل بوقت غير الزمان في وقت
 انما ليست بعقوبة فانها من احكام الوضع هي ليست بعقوبة ووجه ان "الصحيح لا يعرف الا بالعرف والاركان" ^{العرف}
 والاسباب هذه المعرفة من احكام الوضع وهي ليست بعقوبة ووجه ان "الصحيح لا يعرف" ^{العرف} الحق ان الحكم
 بالصحيح بعد تصور شرطه عقلي كما قال الله ومع قطع النظر عن هذه الجهة فليس على ضرورة توقيف امره
 على السبل فلهذا المراج بين الطرفين في النظر واليه ما ذهب اليه من ان السبل يمنع الموافقة عنفاً بمعنى
 الاستقاط من روي ووجه المنع من السبل بان الاستقاط فرع القامته وهي بالموافقة عقلية فالمنع ^{عليها}
 عقلي والادب بالخير ^{العرف} في ما هو ممكن وجوده المنع كمنعها بالذات لا المنع والافهم ان يحتاج
 المنع الى سقوط القضاء الى ما يحتاج الى التمسك فكيف يكون عقلياً وما اراد المصالحان في كلامه
 في المصلحة ان القضاء عندهم مقدر بالاسان في غير الوقت استدر كالمفاتيح بعد فعل الموافقة
 وتصور معنى القضاء بالجميع المذكور وسقوط لا يحتاج العقل بعد اسان المأمور به في الوقت مع انقضاء الامر
 في الحكم بسقوط القضاء الى امر آخر سري بل يعرف بل عقل فقط مسد لا بانه لو لم يسقط القضاء بل يرفى
 فاما ان بقوت المأمور به في الوقت فتم كين موافقة اللام وبقوة ^{العرف} "كلما جبر الموافقة هذا خلاف

منه من المتصل بها فافهم ان المعاملات منفع النعمة بها في غيرهم منها هو ترتيب الثمرات على العطف كذلك
المرتب على ذلك للنعمة على السبب ولا يمكن ان يكون عطف الثمرات على سببها الفاصل للحاصل من رزاق الله في خواص

شرح ح ٢٠٠ انما يريد ان السبب الفاسد لا يغير الثمرة بل يغير في زمان يكون صحيحا فليس بعدا بقصر الحاصل
بمعاملته في زمانه بل قال المستدرك ان ذلك الفاصل بان جعل العطف اسبابا لا يمكن ان يكون من اوضح لكن
السبب لم يرب ذلك بل بانها كما جعلها وذلك هو لنا لا يستتبع الثمرة ولا يستتبع السبب بل هو
العطف... القول من المعاملة المتصلة في غاية التحقيق بانها اجابات والمعاملات على ما سواها كان

كل واحد منهما اثر في سبب فحده من كل واحد منهما تاريخ فيما من الواضع واللايمان بهما في
كل واحد منهما بغيره في الشرط والاسباب والدرا كان يعرف بالعقل واللايمان بالعبادات والمعاملات
كما جعلها الشارع باركانها وشرائطها واسبابها بما هو المستتبع للثمرة سواء كانت دينية كنسك
المرتب مثلا في السجدة والركعة وفي المعاملات اخرية كالثواب الاخرة في الصلوة والركعة مثلا في العبادات
التي ان السبب الثمرة بعد وجود الثمرة فيمن السبب يعرف بالعقل فالحق ان العطف على الواضع

واسم سبب الغاية وترتيب الثمرات في العبادات والمعاملات بعد ورودها في سببها ومن حقا
سببها واركانها مع الشرائط والاسباب في العبادات والثمرات عطف لا شبهة فيه والشرع في الزمان والاط
كما حققنا في كتابنا في وجوبه الحق لا حاجة لنا الى الفصل والقال فتأمل في هذا المقام يظهر كبره
الان... اعتبار الشارع في الحكم فيه هو الفعل مستلذا لجزء التكليف اه... ملازمة الله من مباحث
الحاكم والحكم شرع في مباحث الحكم فيه هو بهما افعال التكليفين وهذا مسئلة بانه بل في التكليفين
بالفهم فقال لا يجوز... ان يستلزم... بالذات كالحج بين الصدين او الممنوع من المكاره

خلق الباري من القدرة الخالصة فإنه يمكن في نفسه من انفسه ان يخلق ما يشاء من المخلوقات
لهم وتخصيلها في موهبته ووجود الاشياء سبحانه بالمتنوع مطلقا سواء كان بالذات او من المخلوقات
واختلفت في وقوعها اما المتنوع عما ذكره كمال الحيل فهو نوع من الاختلاف المعترف ولا يجوز ان يقال ان
المتنوع لا يوجد في ذاته او سبحانه والاحتجاج منقول على صحة التكليف بما لم يعلم من حيث انه لا يقع ولا يستلزم له
البعث فانه ممكن لمصلحة من الشرع والدليل على ان المتنوع ان التكليف ما لم يوص له كان الم
مطلوب بالواجب طلبه فانه موقوف على تصور نوعه كما طلب واللا ما طلب ذلك بل سنا آخر ونصه وقبح العلم
في الخارج من المستحبات ويقول العبد الضعيف رضى الله عنه ان هذا الكلام مع العسلى والآن يذكر
احكامه تفصيل تفصيلا ما فيقول ان الطلب وان كان حقيقا لا يستلزم وجودا له في الحال
ولا في المال ولكن لا يستلزم امكانه كذلك اما في الحال فانه لا يجمع المطلوب بل ما في
يتم مع وجود المطلوب ولا امكانه يجمع امكان المعتمد ثم انظر الضيق المرباض بالنظر الكلامي والاصولي
بعد تدقيق النظر الحكم بان الطلب الحقيقي المعبر عنه في الفارسية هو اس كوزان يتعلق بالامكان لا بالوجود
ابتداء وادخل في ذلك من عمل آخر او كونك وبالجملة ان استحالة تكليف المحال بالذات اما بالنظر الى
نصه فذلك باطل ضرورة امكان تصور ما هو حبه والذي احتج عليه بالسلب او بالنظر الى انتفاء
اليد فذلك الباطل فان المحال بالذات لم يات في العقل اليوم حكم عليه بالسلب لوجوده باطل قطعا
وبعد تصوره والانتفاء اليه يمكن طلبه لا ادخله في الوجود او موت بل لا سلب له بل هو في الطلب
في تيسر مطلوب آخر وما عزم الطلب لا يقوم عالم يمكن وجود المطلوب فذلك وعلم باطل نظر الاما
دقيق وتفكر عميق فالحق والمكن من المتكلمين ويريقه من الوجود في الوجود في النفس

الآن قال مصنف لامر من وجوب تصور الطلب في قولنا في الطلب الحقيقي والتكليف حقيقيا وما كان
 العنصري والطلب الذي كبران يتلفظ به في الامر وتكون عند المحي بالامر باجماع النقيضين فما هو الا
 كقولك بـ "بعضين واقع وحاصل مطابقا لما اراد في التكليف على نحوين الاول فيهما حقيقة
 وان يكون مع الطلب قايما لذات الطلبية ويكون ذلك المعنى متعلقا بمطلب به الذي هو
 لوجوهه بالكان التحري من هذا المعنى لم يلفظ الامر او عن امثلة ولا شك ان هذا المعنى المستور لا في
 المطلوب الذي تصور لوجوهه وتصور وقوعه في الحال في الخارج كما في فخلق التكليف والطلب الحقيقي المحال
 بالذات باطل في اني منها صوري بان يلفظ امره مثلا ويقول انك باجماع النقيضين فلا
 ولا يقوم كقيمة الطلب في التخييل بل في الطلب ولا يخلق ملك الكيفية بوجوده المطلوب الواقع بل كمن
 يلفظ والصورة مع الطلب مع المتعلقات بدون الفهم الخارج في لفظه تلفظتك بغيرك بتمامه ففهم
 واقع فاذلا استحال في هذا القول والامر عن معناه كمرى المركب من معنى الموضوع والمجموع والامر
 الامر كمرى او لا يقص به المطابقة للواقع كحرف الامر في هذا المعنى قوله فما هو الا التكليف العنصري
 الا كقولك اجتماع النقيضين واقام فالمراد من القول هو التلطف والطلبية في قوله ذلك القول من حيث
 المطابقة للواقع فاذ يستحيل من جهة الاستحالة المسماة المذكورة والحق عدى ان كلاما الطلبية بنقلها
 بالمستحالة بل بالذات العنصري فظاهر واما الحقيقي فلان فيام معنى اطلب لذات الظاهر ابتلا
 فبازنك به مستند الكافيه تحصل المطلوب من شخص آخر لا استحال في ذكرنا انتقا وبما حاله
 خارج لا طالب لا يسطر تصور المطلوب بل يوجب ما متعلق لواءه بذكر الطلب لا بمرزعي
 حصوله والكان بل ليس يدعي جهة الامارة بالصورة للمطوب كما ان الاستحالة خارجة عن لفظ

حصول المختلف في الصورة المختلفة بالوجه الواحد من حصول المختلف في المكان فالله تعالى
الصورة المستدعي صور الالهة كون السم سمها مطلوباً بمقتضى التكليف فإذا كان التكليف
بمما لا يلائم كيف ترتب له هذه الصفات قلنا ان المعادمية والمصلحة لا تظلمون ان
لا يستدعي شئ من المطلوب الموصوف بل يستدعي شئ من موهوبه باعتبار ما هو صورة موهوبه كما هي شئ
هذه الصفات فاهم وبهنا مغالطة اخرى ومرة اخرى في بعض الجوانب ولا بد من مذهب المصنف
فالحق صرحه قال صاحب التمرين الحق اعلم بالضرورة ان كان كلفك الجمع بين الصديقين
يظهر ما ذكر في الشرح سابقاً ثم قال المصنف انما قيل في معنى التكليف الصوري انه المنه في النظر كذا
وغيره وهو ان التكليف لا ينفصل وهو التلطف بالطلب المحال لبعض مستحيل عليه مما لو تم لم يقصود
والتقول العبد الضعيف رضي الله عنه ان لو لم يسمع الثاني لامسح الاول فهو الحق بهنفاً فان
الصوري الصالح المحال كذا ان يكون له جوار في مطلوب آخر من الذي كلف ما غيره ولكن لا يتم
مطلب المصنف فان طلب الحقيقة يجوز ان يكون كلفاً للجمع كالصوري كما حرمنا انقام قال
ولعطر الغضاء اما ان كان هذا المسلك اعني استحباب طلب البحار بالطلب الحصى اشترانا الى الله فلهما
اجملاوا ان يفصله صيلاً في العبد الضعيف فشيئاً قد سألنا عن اشكاله وضع انه قد
مع بعضها اجابنا ان يفصلاً تفصيلاً فنقول ان ذلك اصل قال الامامان الصوري وجود
المحال غير لازم ودفع المصنف بان ذلك مكابرة فلا بد من معنى المطلب المستحيل وهو صورة
عليه ان يطلب حاله بسبب قايمة بالنفس متعلقة بالمطلوب فلا بد من شئ في النفس متعلقة بالمطلوب
يكون العلم حضوراً من العلم لا يهزم القهورة عند هذا المذهب الذي يطالب بان حروف القوة

١٠٠ في المسئلة السابعة فيقولون كيف يمكن ان يكون هذا باطلا وانما ان العلم المتصور في نفسه لا يستلزم تصور
 واما ما عرَضنا من فصلنا عن متعلقاتها وما فيه فانه فان جبروتها ان كان علمه متصورا وكن لا يعقل
 دون السبب في نفسه كما ان الحادثة فيه ان كان علمها متصورا فكيف لا يعقل بدون المتصور
 ١٠١ محسوسه بطلنا فافهم وقال ذلك الفاصل تاسي في وجوبه ولا يستلزم ان المتصور بوجوبه لا يمتنع طلب
 المطالب به لا يمتنع حصول المطلوب بما هو المطلوب في الذين يميزهم كونه محتملا فان المحال لا يكون فالحاصل
 محتملا في اثنين ولا في الخارج ورده المصنف ما بين العلم في الوجود هو علم الوجود حقيقة او لا يحال
 بالكون والعدم من الله لم يكن هو حصول ذات الشئ ولا من ان ذات الوجود يحصل في العلم بالوجود بالذات
 دون وفي الوجود كما قرر عندهم ولما كان العلم عباره عن الحصول والجهول بالذات في ذلك العلم
 بالوجود هو المعلوم حقيقة والطلب حقيقة انما يتعلق بالمعلوم فكان المطلوب هو الوجود في المحال لما هو
 في الوجود فعلم كين المحال مطلوب بما ذكرنا خلفه ولقول عبد الصعفر رضي الله عنه ان هذا الكلام
 في عار السحابة فان في علم الشئ بالوجود وان كان الوجود حاصلا في الذين بالذات ولكن الاتفاقات بالذات
 التي في الوجود ومناط الحكم هو بالذات دون الحصول كما حصلت في بعض الجوانب التي في ذاتها في المقام
 نعم فهو من غير الفاصل المهور وعلا الاستدلال في المسئلة من تصور الوقوع العلم من ان يكون الوجود
 بالكون ودرج انما تصور وقوع المحال من حيث لا محال هو ان كان بالوجود او بالكون ليس له ان كان بوجوبه فلا
 عذر اصح عاين المتصور بوجه ما كان خارج من ادب فادرس اشكالاته من مقرراته وادرس ذلك الفاصل
 اما ان تصور العقل مهيئة المحال فيحصله الوجود هو ان كان الصفت المهيئة في الواقع او باليسر ان حصل
 كلام المهور وانما ان سلبنا ان تصور في النفس في الطلب المتفق لستدم تصور وقوع المحال في تصور

انصاف بالوجود ولكن لا يلزم ان يكون كماله في تصور العقل يكون متحققا في الواقع ووجهه
 بان الكلام مع العقول التي لا تستحي به من انقصه الى المحال من حيث انه معلوم الاستحسان
 لا يتصور وجوده الخارجا في الخارج فان الكلام في الطلب الحقيقي والوجود العرفي قد رضى مدركا
 من هذا الحد في الحاصل فان المحال لا يمكن ان يكون كماله في العلم في الزمان والوجود
 لا يثبت طلبا حقيقيا كما او مانا كذا لا يثبت تصور وجوده وكذا لا يثبت تصور حقيقته
 في الخارج فان التصور لا يجر في فحينئذ لا يمكن ان يكون الشيء معلوم الاستحسان في نفسه
 الخارج ويجوز ان يكون في الذهن الباطن كما في جزم العاقل في جزمه في بيان جزمه في جزمه في جزمه
 بوجوده في الخارج واما الاستحسان في تصور هذه الاقوال فلا يثبت في هذه التصورات ان يكون
 وفرض الكلام في الطلب الحقيقي لا يعني الشيء فان قيام الطلب الحقيقي به معنى حقيقة لا يثبت
 هذه التصورات بالطلب وكذا لا يثبت في هذه التصورات المذكورة وان سلمنا استلزامها لها في هذه التصورات
 مع جزم العقل بوقوعها لا يثبت في تلك التصورات كالمقنن او و ذلك الحاصل المورد راجعا بالنقص
 بالصلوة مثلا ان "اب الحبيب" لا يستلزم تصور وقوعه المطلوب لا يستلزم الامر بالصلوة تصور
 وقوعه مع ان الامر بالصلوة تصور وقوعها مع ان الامر بالصلوة لم يتصور به معطل في الوجود في الواقع
 اذ لم يوجد به جزمه في تصور وقوعه في الخارج مثلا اما ان يستلزم وقوعه في الخارج في الفرض فان وجوده
 بالصلوة حين الطلب هو باطل ولا يثبت في جازان بتحقيق تصور الوقوع بحسب الخارج في الامر
 فكيف يتعلق بالمتنوع في الذات وهو خلاف من هذا المستدل في ردو بالمتنوع في من امر الطلب
 كالصلوة مثلا لا يثبت في سويتها في تصور الامر فاما كان في الشيء في زمان المستند في حاصلا

التي لا يستلزم إمكان التصور له وتوجد في الحال يستلزم وجود الصفة في زمان الطلب ويستلزم العلم بالوجود
الذي هو الواقع عند الطلب لو سلم فالتساؤل هو حكمه ونظم في ما هو متعلق بالصفات والممكنات المتصورة
والوجود فلا تخفى لطلب الصفات في جهة متعلق النفس بالوجود والواقع بالاعتقاد فليس كسائر الممكنات
هذه متعلق بزمان بل بالمكان يستلزم وجود المتعلق بالمكان فلهذا كما سأل على قول المستدل ان تصور
الحال في ذاته في الخارج باطل فهذا صواب بل لا يكون مستقوفاً بالصفة المأمورة فان الطلب
يستلزم تصور قوتها وتصور قوتها يستلزم وجوده فلهذا ان يكون الصفة موجودة في
الواقع وفيه عايد فان التسند انما هو الواقع في قوته وتصوره في الحال اعم من ان يكون بالفعل او في الحال
علم اياه امكانه كما ان قول المصنف ان فيه الصفة لا ساق في ثبوتها لتساؤلها لا في الفعل التي كلف
بها لم يخرج من القدر ان الفعل اصلاً متكامل في ذاته فلا بد من بعض الصفة لتعريفه عليه للاسقاط
وبين غلط عنها اصلاً كما ان اركان الوجوه بالفعل لا اسم او مكانه او وجوده او امكانه في المصنفين وجهين
فيكم فبعض يعنون وجوده والتعريفين حال فان لم يستلزم المصور المحال من حيث الوجوه في البتة فان
النبوت والوجود مترادف وقد قلنا ان الصور في الحال يستلزم وجوده او امكانه في المصنفين وجهين
الاول ان الحكم وفي هذا القول على الطبيعة الثابتة مظهر في الذهن وهي عنوان لا أفراد الباطنة التي لا يتصور قوتها
ووجودها في الخارج ولا في الذهن بل المتصور منها انما هو الصفة وهي ليست في الحال نعم في وقتها متعلق بها
انما هو باعتبار اسما حواد جمعها فنع قول المذکور ان هذه الطبيعة متمتع ومحال كحسب رزق كقوتها
منه ما ينافي ما فرق بين تصور المحال والقاع كما في الطلب الحقيقي وبين الصورة مطلقاً كما في صورة النبوت
الحكم ولا بد من حدتها في الخارج كما في المتن في معرض الرد بالاول فلان ' ورواها في الحال

وجوده مستلزم لقوة النفس لا يرى اولا مكانه كما روي عن المستدل وان كان في الاستدلال غير مقيد
المستحيل عليه وجوده في القول المخصوص بهذه التفاصيل بحال ضرورة بعد عنوان الموضوع في القيمة
ولا يخفى القول بان الحكم فيه على الطبيعة اي فان التصور بالذات لوجود المحال لا يثبت في ذاته فهو
ايضا الظاهر القول المذكور وادعاء المستدل في الاول دون الثاني بحكم كنه لا يثبت في ذاته التصور
بمعنى ان يحصل في العقل عنوانه ويحصل مرادة للامر الباطل اي وقوع المحال في الوجود
مسلم في الثاني اي في دعوى المستدل في الاول دون الثاني بل في الثاني اياه واما ما
للصمد في فحاشات اجابات القول المذكور من ان الحكم لا يوجب بالامتناع على الظاهر وذلك صدق
الامر وحق مسلم فان المراد بالمحال في قولنا اجتماع النقيضين محال هو المحال الذي لا
المحال ثبوت بالذات لما في الطبيعة او العرف كطائفة محال ان الله تعالى فلا في الطبيعة في ذاته
مسلم لا الامتناع بالذات واما العرف فله ثبوت في نفسه من الاشياء فان الثبوت مستلزم
للوجود كما هو التحقيق وقد ساء مفصلا في بعض الجمل ان شئت فقل في ذلك واما الرد الثاني فستبين
فان التصور البقاء فيهم عاذا اراد به اما ان مراد به تصور الابقاء فينا وان سلمنا وجوده في الطلب
الحق فلا سلم له سلمنا له في قولنا فان التصور لا يستلزم وجود المنصور ولا وجوده لا يستلزم التصور واما
ان يراد به الاندفاع من حيث المحصور المعلى فذلك ليس بحجة رايدي على الكيفية الطولية القائمة بالبنية فيقول
انه لا يستلزم وجود المطلوب عاقله واهل ولا امكانه بل يجوز قيامه بالذات ابتداء للممكنين وان يكون
وهذا في حقيق الحجة من البراء الى غير ذلك كما قلنا انقاؤه التماثل في تركيف المحال انه راسخ
التكليف بالمتنج لم يتبين ان المراد من ظاهره وطلبه في التكليف بالمحال واقع لان العاقل

[illegible]

تكملة

أما من الأثر المجازي لوقوع الفعل من العلم الباربي من الأثر به ولم يكن فيه علم بعدم الوقوع فالحال
والإبتدائي المنع لذات المكلف لا يستلزم الجحول ولا انعكاز بالنظر لذات الواجب تعالى فان لم يكن
قد يكون ممكنا بالنظر لا شيء مستبعدا بالنظر لا شيء أكثر فأنهم ويرد على الاحتجاج الذي منه العلم ان احكامهم
للمذكور يستلزم ان يكون كل تكليف بالجملة والصدور باطل فانهم وان جرد التكليفات مع بعضها
ممنوعة فبما ان الملازمة التي يجب ان تعلق علم الباربي بها بالاحتياطية والاحتياطية
والمعروف واجب ممكن اما واجب ممنوع ولا شيء منها مباح في شكك فكل تكليف
بمقدور من المكلف وليس بغيره ومن المكلف هو الممنوع منه لانه ان معلومنا بالاحتياط والاحتياط
لنا في المقدورية بحيث تعلق القدر المسموح به فالمعلوم واجب الصدور ومقدوره بالاحتياطية
ممنوع من الاول في وجهه ان يقال انهم مخرجون من وقت التكليف بالاحتياطية من المكلف مع اذ
كما هو الخضم والبرهان كما اذا الى المكلف خلاف ما هو في صدره من الاحتياطية والاحتياطية
واعلم ان نسبة الخلق الى كسبي القدر من الفعل في ذهب الى ان افعال العباد محكومة
منها بالنظر الى هذا من المزمين لان العلم بالاحتياطية بتكليف الخلق بالنظر الى الاول فلان التكليف
بالاحتياطية قبل الفعل كما بين ان الاحتياطية وان نسب الى كسبي وبعض من الاحتياطية
قبل الفاعل انهم لم يكونوا بالقدرة المستترة عن الخضم كسبي يكون بالقدرة البراءة والبراءة
فانها ايضا ملحقة بالاول من جهة البرهان واذا كان التكليف قبل الفعل ولم يكن حتميا معقورا لان
القدرة وقت الفاعل فلا عزم في انهم لم يكونوا بالتكليف بالاحتياطية من المكلف واما بالنظر الى الثاني فلان
افعال العباد انما هي محكومة لصدورها فلو لم يكن محمولا فالعبد فيكون ممنوع الصدور منهم فان الاحكام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرضا محمد صالح بن علي

1926

[illegible]

۴
رسالت

برای

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البراق

[illegible]

[illegible]

4/2/20

[illegible]

والله اعلم بالصواب الذي فرض علينا وعلى رؤسنا من الدين والحق سبحانه وتعالى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

23

الحمد لله

حیات

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المذوق

۱۵۱

عبدالمجید

وہابی

۱۰

4

[illegible]

三

[illegible]

[illegible]

اسی

[illegible]

[illegible]

14

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

14
— 091

[illegible]

وہابی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۴۰۰

112

[illegible]

[illegible]

١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦

[illegible]

انني ارجو ان يكون هذا الكتاب من كتبكم يا فضيلة
دعوتكم الى الاسلام في هذا العالم

[illegible]

اختصاصی

[illegible]

